



وصال محمد صالح أبو عليا

الدور التركي في السياسات الشرق أوسطية
بعد عام 2000

2011-2012

الدور التركي في السياسات الشرق أوسطية
بعد عام 2000

The Role of turkey in the Middle East policies
after 2000

وصال محمد صالح أبو عليا

2011- 2012

المشرف

د عبد الرحمن إبراهيم

أعضاء لجنة النقاش

د. لورد حبش　　　　　د. مراد شاهين

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت

وصال محمد صالح أبو عليا

2011 -2012

الدور التركي في السياسات الشرق أوسطية بعد عام 2000

المشرف

د. عبد الرحمن إبراهيم

أعضاء لجنة النقاش

د. لورد حبش

د. مراد شاهين

الإهداء

إلى جدران الأرض المحيطة بشطآن وطني..
إلى روح ذلك الجسد التي حفرت عميقا في أنشودة الوطن
روح أخي الشهيد مناضل..
إلى شمس وجودي
زوجي العزيز.. جعفر شبيطة
إلى الزنابق التي تطرق صباح الليل
أمي وأبي وإخوتي..

الشكر

أشكر جامعة بيرزيت ومشرف رسالتي د. عبد الرحمن إبـــراهيم وأعضاء لجنة النقاش وكل من قدم لي العون والمساندة لإنجـــاز رسالتي

قائمة المحتويات

ح

الملخص

إن التحول في الدور التركي وتعاظم فعاليته في قضايا الشرق الأوسط عامة والقضايا العربية بشكل خاص، لا يعني التخلي عن خيار التوجه الغربي، ولكنها تأتي ضمن سياسة تقدير المواقف ومراجعة الحسابات كافة المحلية والإقليمية والدولية. لا سيما وأن النموذج التركي الواعد أصبح لاعبا رئيسيا في المنطقة، وخاصة في ظل حالة التراجع التي يشهدها اللاعب الأكبر في السياسة الدولية المتمثل بالولايات المتحدة، واضطراره للتوجه بإحالة العديد من قضايا المنطقة إلى قوى إقليمية قوية ومقبولة لتقوم بإدارتها بالنيابة.

ثمة عوامل عديدة أكدت إندفاعة وتطورا في الموقف التركي، ومنها التشرذم والضعف العربي بعد احتلال العراق، وانشغال بعض الدول العربية بالثورات التي قلبت الأنظمة السائدة فيها، وتبلور دور تركي واضح المعالم في المنطقة بعد صعود حزب العدالة والتنمية وترؤسه لسدة الحكم ، وتوسطه للنزاعات بين دول المنطقة، وتحالفه الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وتعاظم النفوذ الإيراني باعتباره منافسا تاريخيا لتركيا في المجال الحيوي العربي والإسلامي.

كما أن تركيا لعبت دورا هاما في المنطقة، نظرا لموقعها الجيوبولتيكي، وارتباطها الجغرافي والتاريخي وبعدها الإسلامي في الشرق الأوسط، ما أهلها لتكون القوة الإقيمية المشروعة بالدعم الأمريكي والغربي عموما من جهة، وكذلك قيامها بدور يحفظ المصالح الأمريكية في المنطقة من جهة أخرى.

Abstract

The shift in the growing Turkish role and effectiveness issues in the Middle East in general and Arab issues, in particular, does not mean abandoning the choice of Western orientation, but they come within the policy of assessing attitudes and audit all local, regional and international levels. Especially promising, and that the Turkish model has become a major player in the region, especially in light of the decline taking place in the biggest player in international politics of the United States, and having to go to refer many of the issues in the region to the forces of strong regional and acceptable to you manage on behalf of.

There are many factors confirmed the dash and development in the Turkish position, including fragmentation and Arab weakness after the occupation of Iraq, and concern some Arab revolutions that changed the regulations prevailing there, and crystallized Turkish role clearly defined in the region after the rise of the AKP and the chairmanship of the power, and mediate the conflicts between the countries of the region , and its strategic alliance with the United States of America and Israel, and the growing influence of Iran as a rival to Turkey historically in the vital area Arab and Muslim world.

Turkey also played an important role in the region, given the location

geopolitical, and its association with the geographical, historical, and after the Islamic Middle East, its people to be a Legitimate regional power support the U.S. and the West generally, on the one hand, as well as acting as a preserve U.S. interests in the region on the other.

المقدمة

إن وصول حزب العدالة والتنمية الحكم عام 2002 لعب دورا مهما في إحداث تغييرات داخلية سياسية واجتماعية واقتصادية، لتحويل تركيا إلى قوة كبرى، وكان من نتيجة ذلك أن أصبحت تركيا تمثل الدولة النموذج في محيطها الإقليمي وتقترب من ذلك في الفضاء الدولي.

ولذا فإن الدور الإقليمي التركي، لم يعد مسألة تركية بحتة، ولا شأنا تركيا خالصا، بل أصبح يمتد بتأثيره العميق على مجمل التوازنات في المنطقة، مما يجعل من فهم الإستراتيجية التركية الجدية، والتعامل معها على قاعدة المصالح المشتركة ضرورة لكل دول الشرق الأوسط.

وبناء على ذلك فقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الدور التركي في السياسات الشرق أوسطية ما بعد عام 2000، لا سيما بعد التطورات والمتغيرات التي حدثت على الساحة التركية خاصة والدولية عامة، ما دفع بتركيا إلى توسيع اهتماماتها الإقليمية وتحولها من مجرد دولة ملحقة بحلف الناتو إلى دولة محورية في النظام الإقليمي الشرق أوسطي وتلعب دورا مؤثرا في إطار سعيها إلى الإستقرار للحفاظ على مصالحها الوطنية من جهة وتعزيز دورها في الميزان الدولي من جهة أخرى ما جعلها لاعبا رئيسيا في سياسات الشرق الأوسط.

والسؤال الرئيس الذي طرحته الدراسة بشكل أساسي: هو ما طبيعة الدور الذي تلعبه تركيا في السياسات الشرق أوسطية بعد عام 2000، وأدى هذا التساؤل إلى عديد الأسئلة المنبثقة عنه، ولعل أهمها ما هي طبيعة علاقاتها بالشرق الأوسط من جهة وبالولايات المتحدة من جهة أخرى؟

وتقع الدراسة في خمسة فصول رئيسية، وهي كالتالي:

الفصل الأول والذي شمل الإطار النظري للدراسة، حيث تناول مفهوم نظرية الدور والمكانة وأهميتها في تحليل الدور الذي لعبته تركيا بعد الألفية الثانية.

وارتكز الفصل الثاني على الإطار التاريخي لدور تركيا: حيث عكس خلفية تاريخية عن الدور التركي قبل عام 2000.

أما الفصل الثالث فاستند على تحليل السياسة الخارجية التركيـــة، أهـــدافها، والأدوات التـــي استخدمتها لتحقيق أهدافها، وكذلك التغيرات التي طرأت عليها.

فيما الفصل الرابع فقد عرض الدور التركي في السياسات الشرق أوسطية وأهم المنعطفات في هذا الدور التركي والتي بلورت وجودا تركيا قويا على الساحة الدوليـــة عبـــر مواقفهـــا إزاء القضايا المصيرية وتأثيراتها، وكذلك العوامل التي عملت على تقوية وتعزيز هذا الدور مـــن جهة والعوامل التي أضعفته من جهة أخرى. ويمكن أيضا قياس هذا الدور بناء على علاقات تركيا في الشرق الأوسط، وتصريحات القيادة السياسة في تركيا، والمواقــف علـــى الأرض. بالإضافة إلى محددات الدور التركي وطبيعته، وكذلك توضيح الأهداف الإستراتيجية التركيـــة كونها عضوا في حلف الناتو وتسعى للإنضمام للإتحاد الأوروبي في ظل بـــروز دور جديـــد لروسيا بعد مرور تسعة عشر عاما على انهيار الإتحاد السوفياتي، ما دفع تركيا إلى المضـــي في تثبيت سياستها النشطة التي هي على تناقض صارخ مع عزلتها التقليدية.

والفصل الخامس والأخير فيعرض رؤية إستشرافية لمستقبل الدور التركي في الشرق الأوسط وكذلك نتائج الدراسة.

الفصل الأول: خطة البحث

1.1 الأهمية والأهداف

تكمن أهمية الدراسة في جدلية الدور السياسي التركي، كون تركيا بلدا إسلاميا من ناحية وتربطه علاقات جيدة بإسرائيل والولايات المتحدة من ناحية أخرى. والدافع الرئيسي لهذه الدراسة هو تعاظم الدور التركي بعد عام 2000عبر اقتصاده القوي والنشاط التركي الملحوظ على مستوى السياسة الخارجية، إضافة للقبول الذي تحظى به تركيا في المنطقة، والذي تجاوز كونها دولة محورية–في الشرق الأوسط –لتكون دولة إقليمية، وهذا الدور بالطبع تحكمه عوامل عديدة، فقد تخطى دور تركيا الإطار المحوري إلى الإطار الإقليمي المؤثر من خلال جملة من القضايا التي ساهمت في إنجاحها. وقد برز ذلك من خلال إدارتها للقمم والمحادثات والوساطات والتي تجسدت في الجهود الدبلوماسية التي تقوم بها تركيا والتي ساهمت بدورها في تخفيف التوترات في المنطقة، فيما يتعلق بالقضية العراقية والسعي إلى حل عقد الإنقسام الفلسطيني الداخلي، إلى جانب قيامها بمهمة الوساطة بين إسرائيل وسوريا من خلال استضافة الفريقين في اسطنبول على مدى 4 جولات متتالية، فقد برز الحضور السياسي التركي في الشرق الأوسط أثناء العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة وفي الإطار الإقليمي الشرق أوسطي.

تهدف الدراسة إلى إظهار طبيعة السياسة الخارجية التركية والانعطاف الذي حدث في هذه السياسة مع بداية الألفية الثانية، ودور ذلك في تحديد الدور التركي وتصاعده في الوساطة

وحل القضايا الشائكة على الساحة الدولية في ظل الحرص التركي على الإنخراط في قضايا الشرق الأوسط.

2.1 مشكلة البحث وفرضيات الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على مجموعة من الأسئلة وهي كالتالي:

- ما هي طبيعة السياسات التركية وأهدافها في المنطقة؟
- وما الذي يدفع تركيا للتطلع للعب دور أكثر فاعلية في السياسة العالمية عامة وفي الشرق الأوسط بصفة خاصة؟
- ما هي محددات الدور التركي في الشرق الأوسط والقيود والمعيقات التي تواجهه؟
- وما هي طبيعة العلاقات العربية التركية؟
- وكذلك طبيعة العلاقات التركية بالولايات المتحدة؟
- وهل السياسة الخارجية الجديدة لتركيا راسخة استراتيجيا بما يكفي لجعل قوة تركيا الإقليمية مؤثرة على الساحة الدولية؟

تقوم الدراسة على فرضية أساسية بأن تركيا تملك مقومات الدولة الإقليمية المؤثرة في المنطقة إنطلاقا من موقعها الجيوبوليتيكي، الواقع في وسط القارات الثلاث أوروبا وآسيا وإفريقيا والذي يربطها بالعديد من المناطق (منطقتي الشرق الأوسط والبلقان لأسباب تاريخية وثقافية والقوقاز والبحر الأسود وآسيا الوسطى لأسباب ثقافية واقتصادية). ومن ناحية ثانية تركيا هي الدولة الوحيدة التي بوسعها أن تحد وأن تمنع من التوسع الإيراني تجاه الدول العربية سياسيا وعسكريا وعقائديا، فلديها إمكانيات لا توجد لدى غيرها من الدول العربية، ومع كل هذه الإمكانيات وصفات الدور المؤثر، هل عناصر هذا الدور تمكن تركيا من القيام

بالمهمات التي تتوق لها في الشرق الأوسط؟ وكذلك موضوعة إن كان هنــاك توافــق أو لا توافق مع السياسات الخارجية التركية دوليا وتأثير ذلك على دورها وسياساتها في المنطقة؟

3.1 منهج الدراسة وإطارها النظري:

تم الجمع في هذه الدراسة بين ثلاثة مناهج رئيسية هي:

– منهج الدور والمكانة: تهتمّ هذه النظرية بدراسة سلوك الدول بوصفها "أدوارا سياســية"، تقوم بها الدول في المسرح السياسي الدوليّ، وتوجّهها صور متشكّلة في ذهنيّة النخب وصنّاع القرار. كما أنّ تشكيل الدور ناتج عن نسق من العوامل والمحدّدات الموجّهة لهــذه النخــب، وعلى رأسها، العوامل التالية: (هويّة هــذه المجتمعــات، والقــيم الســائدة لــدى أفرادهــا، وخصائصها القوميّة من الأيديولوجيا والتاريخ والقدرات السياسيّة والعسكريّة والاقتصــاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، ودراسة بنيتها وتركيبها السوسيولوجيّ)، لأنّ الدور هــو بالأســاس: "موقف واتجاه سياسيّ، ناتج عن منظار تتداخل في تشكيله جملة المحدّدات الأساسيّة: هويّــة المجتمع، ووضعه السياسي والاجتماعيّ، وبنيته والقيم السائدة فيه، ومدى اســتجابة الأفــراد لهذه البنية في تدعيم الاستقرار السياسيّ للمجتمع والدولة"[1]

وهنا تتجسد مقومات تركيا ودورها، حيث أن الهوية الثقافية والدينية تتشارك فيها مع العديــد من دول الشرق الأوسط، وكذلك التاريخ المشترك، ناهيك عن القدرات التي تتمتع بها تركيــا فيما يتعلق بالسياسة ومواقف تركيا الواضحة من النزاعــات والقضــايا المتعلقــة بالشــرق الأوسط، بل وقيامها بالوساطة لحل هذه النزاعات في أغلب الأحيان، ومنها التوســط بــين

---

[1] الكردي، أحمد. "موسوعة الاسلام والتنمية"،14/اذار 2009 (نسخة الكترونية) (استرجعت بتاريخ 2009/9/5)
www.kenanaonline.com

إسرائيل وسوريا، وكذلك بين الفرقاء داخل لبنان والعراق، وأيضا قيام تركيا بدور الوسـيط في الصراع العربي الإسرائيلي "القضية الفلسطينية على وجه التحديد".

- منهج صنع القرار: يعتبر هذا المنهج أن الدولة هي المحدد الرئيس في العلاقات الدولية. وتتناول هذه النظرية ظواهر العلاقات الدولية وموضوعات السياسة الخارجية، من منظور صانع القرار وكل مدخلاته السيكولوجية والبيئة، بمعنى أنها تبني تحليلاتها للعلاقات الدولية على افتراض أن العلاقات الدولية هي نتاج لفعل صانع القرار المعبر عن بلورة لمجموعة العوامل الذاتية والموضوعية، التي يصنع في ظلها القرار في السياسة الخارجية، حيث تدرس العلاقات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها المجردة، وإنما على أساس دراسة الدولة من خلال صناع قراراتها، وكذلك تعتبر الأفراد الذين يعملون في النظام السياسي هم الذين يعملون في صناعة القرار والدولة هي التي تتخذ القرار.

وفي التركيز على سلوك الأفراد والمسؤولين عن اتخاذ قرارات السياسية الخارجية فإنّه يصبح من الممكن تطبيق مبادىء ونظريات علم النفس وصولاً إلى فرضيات جديدة في مجال التحليل المتكامل لحقائق السياسة الدولية وذلك باعتبار السلوك الإنساني هو محصلة العديد من العوامل النفسية المعقدة كالدوافع والمشاعر والتصورات، والتنبؤات المتعلقة بالمستقبل، وأيضاً باعتبار ان هذا السلوك يجمع بين الجانبين العقلاني وغير العقلاني.[2]

---

[2] حقي، توفيق سعد. "مبادئ العلاقات الدولية" الموسوعة الإسلامية، ، 2011/11/26 (نسخة الكترونية) (استرجعت بتاريخ 2011/12/15)

www.balagh.com

- المنهج التاريخي والوصفي: ولأن هذه الدراسة ضمن الدراسات الكيفية، خصوصا استخدامها المنهج الوصفي، كونه منهج مزدوج يقع على سلم المناهج البحثية، فتحليل تقنيات الخطاب بحاجة إلى العودة لشواهد من دور تركيا في قضايا معينة وتحليل أبعادها سياسيا، بعد مقارنتها بشواهد تاريخية استخدمت في دراسات سابقة. بمعنى أن تحليل الظاهرة بناءً على شواهد مقارنة، يفيد في تأكيد أو نفي بنيوية السياسة التركية، وتحولاتها من الشأن الداخلي فقط إلى التطلع للعب دور فاعل على الساحة الدولية سيما الشرق أوسطية.

فهذه الدراسة تصنف ضمن الدراسات الكيفية، خصوصا استخدامها المنهج الوصفي ، كونه منهج مزدوج يقع على سلم المناهج البحثية، فتحليل الدور التركي في الشرق الأوسط بحاجة إلى العودة لشواهد من مواقف تركيا في قضايا معينة وتحليل أبعادها سياسيا، بعد مقارنتها بشواهد تاريخية استخدمت في دراسات سابقة. بمعنى أن تحليل الظاهرة بناءً على شواهد مقارنة يفيد في تأكيد التحولات في الدور التركي والانعطافات التي حدثت بعد عام2000.

وواجه الباحث جملة من المعيقات من ضمنها النقص الشديد في الدراسات التي تناولت التحليل العلمي، ذلك أن غالبية المصادر تقع في سياق المقال أو التقرير، سيما بعض المصادر العلمية الجيدة التي تم عرضها في مراجعة الأدبيات، واستخدامها، وكذلك المقابلات الشخصية التي أجريت مع صناع القرار وقادة الرأي في تركيا، وقد ساهمت هذه المصادر في تقديم مدخل ربما يكون تعزيري لنتائج الدراسة، بعد تحليل نتائجها.

ولهذا كان لا بد من إجراء بحث علمي متخصص يعتمد بشكل رئيس على مقابلات تحليلية مع ذوي الشأن والاختصاص ومن هم في صنع القرار بتركيا بشكل خاص، ليكون مرجعا للباحثين والدارسين.

4.1 مراجعة الأدبيات السابقة

تنوعت المؤلفات والدراسات التي تناولت الدور التركي في المنطقة والتحول الذي طرأ عليه، سيما مع التدخل التركي في عمليات الوساطة في الشـــرق الأوســـط والنمـــو الإقتصـــادي والاتفاقات التي وقعتها تركيا مع دول الجوار، واتفق عديد الكتاب حول سعي تركيا وتطلعها للعب دور هام على الساحة الدولية.

والدراسة الأولى هي بعنوان:"توجهات السياسة التركية وانعكاساتها"

يتناول الكتاب كما هو واضح من عنوانه، الحديث عن توجهات السياسة التركية وانعكاساتها على المنطقة، فمتغيرات عديدة تكاد تلقي بظلالها على التحـــرك التركـــي بحكـــم موقعهـــا الجغرافي مع ثلاث فضاءات هي: الفضاء العربي ذو البعد الإسلامي والفضـــاء الأوروبـــي فالفضاء الأسيوي، فتركيا تنفرد دون سواها بدور مميز خاصة مع انهيار المعسكر الشرقي، وما نتج عن ذلك من تبعات إقليمية ودولية أثرت بالضرورة على هده المنطقة. ودفعت هـــذه المتغيرات إسرائيل إلى البحث عن وضع يسمح لها بتطويق الوطن العربي وقد وجدت فـــي تركيا ضالتها[3]

وبرز التفاعل بين إسرائيل وتركيا في عقد التسعينات في إطار رؤية إسرائيلية جديدة لمنطقة الشرق الأوسط.

---

[3] . تركماني، عبد الله، "توجهات السياسة الخارجية التركية،"***الحوار المتمدن*** العدد:2576، 5-3-2009،(نسخة الكترونية) (استرجعت بتاريخ 2011/11/15)
http://www.ahewar.org

ولم يمض وقت طويل حتى انضمت أمريكا إلى هذا الثنائي الذي كانت واشنطن تراقبه وتباركه في نفس الوقت، وهذا اقتناعا منها بأن هذين الطرفين سيعززان من هيمنتها ومن ثم صد أي خطر.

ومن هذا المنطلق أضحى التحالف الذي بدأ تركيا إسرائيليا وانتهى تركيا إسرائيليا أمريكيا من المواضيع التي دخلت الأدبيات السياسية، لما له تأثير في رسم خريطة جديدة للمنطقة. ولعل أكثر المتأثرين بهذا التحالف هم العرب كون المنطقة العربية من أقرب المناطق لهذا التحالف ومجالا من مجالات تأثيراته بالنظر إلى عوامل جغرافية وأخرى إستراتيجية.

ويطال هذا التحالف في أبعاده الشق الآخر الذي يمتد إلى نحو جمهوريات آسيا الوسطى، حيث المطامع الأمريكية والإسرائيلية والتركية أيضا. وأوروبا من جانبها كانت تعتقد أن تركيا ستفقد دورها بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية بعد انهيار الإتحاد السوفياتي غير أن العكس هو الذي حدث وأضحت تركيا كما أشار أحد الساسة الأتراك البوابة الأمريكية نحو الشرق[4]

وقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسة تحدث الكاتب في الفصل الأول منها عن علاقات تركيا الخارجية، وطبيعة العلاقات التي تربط تركيا بإسرائيل والظروف التي نشأ فيها التحالف وأهداف ومراحل هذا التحالف. وتطرق الفصل الثاني إلى العلاقات التي تربط تركيا بالولايات المتحدة باعتبارها طرفا ثالثا في التحالف وأسس وأبعاد هذا التحالف، بينما تناولت الدراسة في الفصل الأخير الانعكاسات المستقبلية للتحالف التركي الإسرائيلي الأمريكي من حيث أنه ينطوي على ضغط مائي يؤثر على أمن دول الجوار بالنسبة لتركيا،

---

[4] المصدر السابق ص. 6.

ومن حيث أنه يدعم الهيمنة الأمريكية في التأثير على مصادر النفط بآسيا الوسطى والموقف العربي من هذا التحالف.

وللاقتراب من صلب الموضوع وللتأكيد على مضامين الدراسة لابد من طـرح عـدد مـن التساؤلات، ما طبيعة هذا التحالف الذي تردد بشأنه الكثير؟ وما هي الاحتمالات من ورائـه؟ وإذا كانت المعاهدات أو الأحلاف العسكرية تهدف في الواقع إلى إمتلاك زمام القـوة كـأداة لفرض السيطرة وتنتهي في نهاية الأمر إلى الحصول على مزايا اقتصادية، فهـل ينطـوي التحالف الذي نحن بصدده على شئ من هذا القبيل؟ أم أنه مجرد تعاون مشترك لا يخرج عن نطاق مجالات التعاون التي تتم عادة بين الدول كما تزعم إسرائيل وتركيا؟ أو أنه يسـتهدف بالدرجة الأولى أطرافا بالأساس؟

وإلى جانب ما تقدم هل تريد تركيا أن تحصل على دور في الأمن الإقليمي للمنطقة وأخيرا ما هو موقف العرب من هذا التحالف؟

وكملخص عام للكتاب، فقد أسهمت علاقات تركيا مع إسرائيل والاعتراف بها كحقيقة واقعة وعلاقاتها مع أمريكا التي تمتد إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية، في وضع معـالم تعـاون حيوي ثلاثي. وشكلت تركيا بفضل موقعها الجيو سياسي أحد الأدوات التي خولتها لأن تكون شريكا موثوقا به، بدءا بدورها في صد الخطر الشيوعي في الشرق الأوسـط ممـا أكسـبها وضعا خاصا في حلف شمال الأطلسي، ما أدى إلى تعاون وتوقيع اتفاقيات إقتصادية[5]

ومع انهيار الإتحاد السوفياتي واندلاع حرب الخليج في عقد التسعينات وما نشأ عن ذلك من متغيرات، سعت المؤسسة العسكرية في تركيا إلى مراجعـة تصـوراتها وإعـادة ترتيـب

---

[5] المصدر السابق ،ص. 6.

أوضاعها الأمنية، وهو ما توافق مع التوجهات الأمريكية والإسرائيلية ويشكل تحولا نوعيا في العلاقات التركية الأمريكية الإسرائيلية.

والمراجعة الثانية اللصيقة فجاءت بعنوان تركيا المتغيرة تبحث عن دور جديد

والافتراض الرئيس في الكتاب أن أهمية تركيا المضطردة تتقاطع مع تغييرات داخلية ودولية بعيدة المدى، لذا تحتم على تركيا أن تأخذ نصيبها العادل من عملية التغيير الحاصل في السياسة الدولية. ويتفق المحللون الأتراك والأجانب على أن هذا البلد يواجه اليوم بيئة سياسية خارجية وأمنية مختلفة كليا عن نظيرتها التي كانت سائدة منذ ما لا يزيد عن عشرة سنوات فقط.

ولعل من المتعذر إدراك أن علاقات تركيا مع حلفائها الغربيين سوف تبقى بعيدة عن التأثر بمثل ذلك التطور[6]

فهذا الكتاب يقدم وصفا وتحليلا تفصيليين، ولكنهما ليسا شاملين بأي حال من الأحوال، لجملة التغييرات الداخلية الرئيسة الحاصلة في تركيا، ولنظرة البلاد على صعيد السياسة الخارجية منذ نهاية الحرب الباردة. وقد تمت كتابته من منطلق ذي توجه سياسي، بمعنى أن التقويمات والأجزاء التشخيصية تبقى هي الأخرى منحازة لقناعاة الكاتب الليبرالية– الديمقراطية.

وعن فصول هذا الكتاب فكانت تفاصيله منقسمة إلى ثلاثة فصول. فقد تركز الفصل الأول على الاهتمامات الداخلية التي تواجه الأسس الكمالية للجمهورية، هذه الأسس التي تشكل العلة السياسية لوجود تركيا، مسترشدة في مناقشة هذه التحديات بإدراك حقيقة مفادها أن مشكلات داخلية حادة وملحة تمنع البلاد من استغلال الفرص الجديدة المتاحة لها على صعيد السياسة الخارجية استغلالا كاملا. كما يحلل هذا الكتاب أهم عناصر التغييرات الإجتماعية

---

[6] كرامر، هاينتس(2001). ***تركيا المتغيرة تبحث عن دور جديد***.بيروت، مكتبة العبيكة، 12-14.

والإقتصادية بعيدة المدى التي ما انفكت تركيا تشهدها جنبا إلى جنب مع الدور السياسي المناسب مع تلك التغييرات[7]

فيما يتمحور الجزء الثاني من هذا الكتاب على البيئة الخارجية والأمنية الجديدة للسياسة التركية، هذه البيئة التي تؤدي إلى تعقيد عملية اجتراح خطة شاملة لتحقيق مصالح البلاد القومية في إطار السياسة الدولية، فمن شأن الطريقة التي يعتمدها القادة السياسيون لحل هذا الوضع أن يؤدي إلى تحديد نوعية علاقات البلاد المستقبلية مع شركائها الغربيين.

وكذلك فإن الوضع الدولي الجديد قد أدى إلى وضع ركيزة علاقات تركيا بالغرب، رسالتها الأوروبية ومكانتها الراسخة في التحالف الأطلسي على المحك.

تسعى تركيا لكي تصبح قوة إقليمية في منطقة شرق المتوسط بالنسبة إلى شبه جزيرة البلقان، مما قد يزيد من تعقيد علاقتها مع الإتحاد الأوروبي، ولكن من شأنه أيضا في حال إدارة الأمر بصورة بناءة أن يساهم في توفير الإستقرار لأكثر مناطق أوروبا ابتلاء بالاضطراب السياسي، ومع ذلك فإن التدهور في العلاقات بين تركيا والإتحاد الأوروبي بالذات، مضافة إلى التهميش المنتشر في البلاد، عبر إقامة بنيان أمني أوروبي جديد قد يفضي إلى حدوث اغتراب دائم في أوروبا. لكن الاستمرار ببساطة على النهج السياسي السابق لم يكن ممكنا على ما يبدو سيما أن آفاقا جديدة واعدة لم يتم فتحها، وإذا ما ظل مثل هذا الوضع مستمرا فإن الإطار الأطلسي بمجمله لن يستطيع أن يبقى بعيدا عن التأثير. وبالتالي فإن الجزء الثالث من هذا الكتاب، يحلل جوهر السياسات الأمريكية والأوروبية إزاء تركيا بقدر أكبر من التفصيل، ويطرح آراء لصالح اعتماد أسلوب أفضل وأنجح على صعيد إدارة هذه العلاقات[8]

---

[7]. *تركماني* .مصدر سبق ذكره ص 11.

[8] كرامر، مصدر سبق ذكره ، ص 14.

وخلص الكاتب إلى أن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا ستبقى محكومة بالمزيد من التدهور، في غياب أي فرصة لعضوية الإتحاد في المستقبل القريب بل وغياب أي التزام أوروبي بإطلاق مفاوضات القبول مع استمرار الصراع اليوناني التركي ودونما أمل بشأن حل النزاع القبرصي. وفي ظل مثل هذه الظروف يتعين على الإتحاد الأوروبي والبلدان الأعضاء فعل كل ما هو ممكن للحفاظ على الروابط الموجودة مع تركيا، يجب على هذه الأطراف أن تسعى إلى تعزيز الوحدة الجمركية وتوسيعها إلى الحدود القصوى.

وفي الدراسة الثالثة والتي عبرت عن فحوى عنوانها بشكل واضح كانت جدليات المجتمع والدولة في تركيا حيث المقارنة بين المؤسسة العسكرية والسياسية العامة.

فقد عمل هذا الكتاب على تفحص الأسس التاريخية (الحدثية والتطورية) للدولة التركية، وأنماط القيم الحاكمة لها وللمجتمع، ومسألة التكوين المجتمعي، وطبيعة الدولة، ويتيح أيضا التعرف على دور المؤسسة العسكرية في صنع الدولة نفسها وصياغة نظامها السياسي والإجتماعي، وتكوين نمط قيم سياسي عن الهوية والحداثة والتاريخ والقومية والأسلمة والتغريب. وينتقل الكاتب عقيل سعيد محفوض من اعتبار الجيش بأنه ليس فقط دبابات وجنود يراقبون السياسة ويدبرون الإنقلابات، وإنما أيضا هو قوة اجتماعية وسياسية واقتصادية تهتم بالشأن العام "غير العسكري" ولديها برنامج يعمل من أجله[9]

ويعتبر الكاتب أن دور المؤسسة العسكرية في السياسة العامة ظاهرة تاريخية وتطورية في تركيا، لدرجة يمكن معها اعتباره "القوة المحركة" لفعاليتها السياسية والتاريخية، ويرتبط ذلك بشكل جلي بالتحديث السياسي والإجتماعي والدولتي، كما يتأسس على قابلية مجتمعية وثقافية باعتبار أن المؤسسة العسكرية هي قمة المشروعية السياسية والعقلانية.

[9] المصدر السابق ، ص 15-16.

واشتمل الكتاب على ستة فصول رئيسية، وهي: العلاقات المدنية–العسكرية واتجاهاتها بمـــا فيها السياسات العامة، والجيش والسياسة في الســـلطنة العثمانيـــة والجمهوريـــة التركيـــة، والإمكانات المادية المادية والقاعدة البشرية والتكوينـــات الإجتماعيـــة، وجـــدليات التكـــوين الإجتماعي، والمؤسسة العسكرية وتكوين الدولة، وجدليات تكوين الدولة[10]

وكانت النتيجة التي توصل لها الكاتب أن العلاقات المدنية–العسكرية والعلاقة بـــين الجـــيش والمجتمع والدولة تعتبر واحدة من أهم قضايا الفكر السياسي أشكالا في تركيا. فـــي الوقـــت الذي تشهد فيه تركيا الدولة وضعا مقلقا ملتبسا لدى مواطنيها وجوارهـــا والمهتمـــين بهـــا، وتزاوج في نظرتها للمستقبل بين الكثير من الثقة والكثير من الشك.

فيما وعند التوقف عند **الدراسة الرابعة والتي جاءت بعنوان تركيا والإتحاد الأوروبي:** مشكلة ثنائية للكاتب الإيراني رحمان قهرمان بور الذي بمجمل دراسته حاول الإجابة على سؤال هام وهو هل ستتمكن تركيا في المستقبل القريب من أن تصبح عضوا كاملا في الاتحاد الأوروبي أم لا؟

وناقش الكاتب في دراسته قضيتين، وهما: العوامل المؤثرة الموجودة في المجتمـــع التركـــي (العامل السياسي، العامل الإقتصادي التركي، العامل الإجتماعي–الثقافي)، والعوامل المؤثرة في تحول العلاقة بين تركيا والإتحاد الأوروبي (المحيط الداخلي المتغير، تحولات المنـــاطق المجاورة لتركيا، دور أمريكا والإتحاد الأوروبي في النظام العالمي).

وأشار الكاتب أن الالتحاق بأوروبا والتغرب يعد كنجمة القطب للسياسة الخارجية التركية منذ تشكيل الجمهورية وحتى الآن. نجمة كانت تخبو أحيانا وتلمع أخرى، لكنها لم تتح لمســـافر

---

[10] محفوض، عقيل سعيد(2008). ***جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة***.ط1.ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. 9–11.

اسمه تركيا أن يقبل في مجتمع أوروبا أو الإتحاد الأوروبي، مضيفا أيضا أنه بعد أربعة عقود من العلاقات المتأرجحة بين تركيا وأوروبا يبدو أن هذه العلاقة تقترب من منعطف جديـــد. وطريقة حله –حسب الكاتب– والتعامل معه ستترك تأثيرا عميقا في تعامل تركيا مع العـــالم الخارجي وكذلك تجاه المناطق المحيطة بهذا البلد. وهو تعامل قد يـــؤثر فـــي العلاقـــة مـــع جيرانها المتعددين والمتنوعين[11]

وقد اتسم تحليل الكاتب بالعمق سيما قوله أن القرن الحادي والعشرين في الشرق الأوسط هو قرن الأتراك والإيرانيين وليس العرب[12]

واختتم الكاتب دراسته باعتبار أن البنى والأطر الإقتصادية والسياسية والإجتماعية التركيـــة هي السبب الأساس في استمرار عدم التناغم بين تركيا والإتحاد الأوروبي. كما أن تعريـــف النخب التركية لنفسها ولمجتمعها ينسجم مع المعايير الأوروبية التي كانت سائدة في أواخـــر القرن التاسع عشر. ورغم ذلك فإن العقدين الماضيين شهدا تحولات مهمة في ساحة السياسة الداخلية التركية وقد أثرت إلى حد بعيد في المنطق السياسي التركي[13]

وأضاف الكاتب بأن أهم الخيارات المطروحة أمام تركيا هي: الأوروبية، الأوراسية، الشرق أوسطية، أمريكا، والأبعاد المتعددة، مرجحا أن الخيار الأوفر خلال السنوات القادمـــة هـــو الأخير[14]

---

[11] المصدر السابق .ص 10.

[12] بور، رحمان قهرمان. " تركيا استراتيجيا جديدة"، ***مجلة شؤون الأوسط***، 2004 (د ،ع) ، ص 92.

[13] المصدر السابق .، ص 110.

[14] المصدر السابق ، ص 111.

وفيما يتعلق باختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، أنها ستضيف بعدا جديدا في تحليل الدور التركي في الشرق الأوسط بعد عام2000، واستشراف هذا الدور بالمستقبل، وعدم الاكتفاء بالحديث عن الوصف المجرد لهذا الدور وطبيعته.

5.1 التعريفات الإجرائية:

الشرق الأوسط: استخدم تعبير الشرق الأوسط لأول مرة عام 1902 بواسطة ضابط أمريكي هو الكابتن الفريد ماهان صاحب نظرية "القوة البحرية في التاريخ". وثم تحدث اللورد كبرزون الحاكم العام للهند عام 1922 عن الشرق الأوسط باعتباره مدخلا للهند وعند نهاية الحرب العالمية الأولى كانت هناك ثلاثة مصطلحات متداولة حول الأهداف الإستراتيجية البريطانية تجاه مستعمراتها في الشرق هي: مصطلح الشرق الأوسط: وقد تم اعتبار الصين محور له- مصطلح الشرق الأدنى: ويركز هذا المصطلح على الطرق الكفيلة بإحباط خطط الدولة العثمانية وتدمير مشروعاتها في إطار إقليم الإمبراطوية العثمانية- مصطلح الشرق الاوسط: ويركز هذا المصطلح على الدور الوظيفي لترسيخ الوجود الإستعماري البريطاني في الهند والحفاظ عليها، بواسطة السيطرة على المنطقة الآسيوية العربية باعتبار الأخيرة هي منطقة الشرق الأوسط التي تشمل بلاد الشام بما فيها سوريا والأردن وفلسطين إضافة إلى العراق[15]

السياسة الخارجية: هي الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول. والتخطيط للسياسة الخارجية هو أمر ضروري بالنسبة للدولة الحديثة. فهي أولا عضو في مجتمع دولي لا تستطيع العيش إلا بالمشاركة فيه، وثانيا لأن القوة السياسية في

---

[15] المشاعلي، محمد برهام.(2007) ***الموسوعة السياسية والاقتصادية مصطلحات وشخصيات.*** القاهرة: دار الأحمدي للنشر، ص. 232-233.

المجتمع الدولي هي قوة ليست بالمركزية، وإنما هي موزعة بين الدول بنسب غير متكافئـــة، ومع أن تخطيط السياسة الخارجية يشبه في بعض أوجهه تخطيط شؤون حياتها الأخـــرى إلا أن تخطيط الدولة لشؤونها الخارجية يختلف عن تخطيطها لشؤونها الداخلية، بكونه ســيطرة كاملة بينما هي ليست كذلك بالنسبة للخارج[16]

العمق الإستراتيجي Strategic depth: هو تلك النظرية التي استند إليها تنـــامي الـــدور التركي، والتي تعتبر أن موقع تركيا وتاريخها يجعلانها مستعدة إلى التحرك الإيجـــابي فـــي كافة الإتجاهات، وخصوصا جوارها الجغرافي، للحفاظ على أمنها وتحقيق مصالحه[17]

تصفير المشكلات: السياسة التي انتهجها حزب العدالة والتنمية والتي تقضي بإنهـــاء تركيـــا لكافة مشكلاتها مع جيرانها وإيصالها لدرجة الصفر.

---

[16] المصدر السابق ، ص.77.

[17] بوش، محمد. العمق الإستراتيجي..تركيا والعالم العربي 12تشـــرين ثـــاني2011(نســـخة الكترونيـــة) اســـترجعت بتـــاريخ 2011/12/17 عن الموقع www.globalarabnetwork.com

الفصل الثاني: تركيا ما قبل عام 2000

1.2 أولا: خلفية تاريخية لنشأة الجمهورية التركية

شكل انهيار الدولة العثمانية نهاية لمسار طويل اتخذته موضوعيا خلال أكثر من قرنين، وقد ترافق الانهيار وبروز الدولة الجمهورية بغموض يشبه الغموض الذي رافق نشـوبها الأول، ويعني الغموض هنا إعطاء بعد أسطوري ورسالي لنشوء الجمهورية ولكن هذه المرة رسالي علماني وليس ديني كما كانت تقول الكتابات العثمانية. وقد أعطى ذلك حركة التحرر الوطني في تركيا قدرة غير اعتيادية على إثارة مخيلة السياسيين في تركيا والعالم بشـأن الحركـة السياسية للأتراك–الأناضول وانبعاثها من الرماد بعد الانهيار العثماني[18].

فقد ساهمت تركيا منذ اندلاع الحرب الباردة في عملية الإحتواء الفعال للإتحاد السوفياتي عبر قيامها بحراسة الخاصرة الجنوبية الشرقية للتحالف الإطلسي.

إن السلام والاستقرار في شرق المتوسط يتوقفان على مدى استعداد تركيا لحـل خلافاتهـا القديمة مع اليونان، وللمساعدة على تسوية مشكلة قبرص المقسمة. وبالتالي فـإن العلاقـات المتطورة مع مختلف دول شبه جزيرة البلقان يمكنها أن تجعل تركيا مفتاحا لإقامة صرح قائم على التعاون في هذه المنطقة، وتتوقف عملية إقامة هيكلية أمنية أوروبية جديدة على تأييـد تركيا لتوسيع الناتو وإعادة بنائه[19]

بعد مرور ثلاثة أرباع قرن من الزمن، ظلت الكمالية الأيديولوجيـة الرسـمية للجمهوريـة التركية. إلا أن المبادئ التي كانت توجه جهود مصطفى كمال المنصبة على إيجـاد تركيـا حديثة.

---

[18] محفوض، مصدر سبق ذكره،ص 136.
[19] كرامر.مصدر سبق ذكره ، ص.11.

وعند إعلان الجمهورية في 29 أكتوبر 1923 والذي كان واحدا من سلسلة إجراءات تشكل الدولة الجديدة، ولم تكن أولها فقد بدأ التحديثيون ومن بينهم العسكر الإعداد لبناء دولة حديثة بدأت بسلسلة خطوات كان أهمها إلغاء الخلافة في 3 مارس 1924، وإلغاء وزارة الشؤون الدينية وحظر الطربوش، وحظر الطرق الدينية، وكانت السنوات التأسيسية للدولة هي علمنتها، وتأكيد القطيعة مع الماضي في بناه ورموزه وأبجديته ولباسه وزواجه وكتبه ونظرياته وأعماله ومرجعياته. وقد جرى تشكيل الدولة التركية ومن ثم السياسات اللاحقة في ظل توافق عالمي على ذلك، ونظر الغرب بإعجاب لصنع دولة جديدة علمانية وحديثة وفق نموذج قدمه الغرب نفسه، دولة تحل محل الإمبراطورية العثمانية التي شكلت تحديا كبيرا له[20]

ولقد كان لتكوين الدولة التركية في بدايات القرن العشرين وقبل الحرب العالمية الثانية، أي قبل تبلور السياسات الرأسمالية العالمية وانضوائها في سياق عقيدي وسياسي دور كبير في إعطائها درجة أكبر من الاستقلال أو فرصة أكبر للتشكل الإقتصادي والسياسي. وكان ما حققه مصطفى كمال الذي عرف باسم أتاتورك–أبو الأتراك، في غضون السنوات الخمس عشرة الممتدة من تاريخ تأسيس الجمهورية سنة 1923 إلى تاريخ وفاته سنة 1938، متمثلا بإطلاق عملية التحويل المعقدة والشاملة لمجتمع تقليدي درج على الخضوع لإدارة مؤسسات حكومية عفا عليها الزمن. وقد كانت إقامة الجمهورية التركية في الوقت نفسه مسعى لبناء دولة لإيجاد مؤسسات سياسية، لإيجاد أمة، لإنجاز ثورة ثقافية، ولتحقيق تغييرات اجتماعية واقتصادية عميقة الأثر، فعملية التحول الكمالية فقد كان ثورة حقيقية[21]

---

[20] المصدر السابق ص .17-19.
[21] المصدر السابق ص .19-21.

وفيما يتعلق بالإصلاحات التدريجية، فإن سياسات الإصلاح الكمالية هي التي تركت تأثيراتها العميقة على الجماهير ومن ثم قامت بتغيير الأسس الدينية للدولة. وبالتالي فإن الكمالية كانت من بدايتها الأولى بالذات، برنامجا سياسيا لعملية التحديث الاجتماعي، السياسي، والإقتصادي لتركيا من جهة، وأداة أيديولوجية لتسويغ الأفعال المعتمدة من جانب حكامها من جهة ثانية.

وفي ظل الظروف السياسية السائدة كان نموذج الدولة القومية هو الخيار المتاح لكل من أراد أن يحافظ على كيان سياسي متمتع بالسيادة فوق أرض الأناضول. ولم تكتف مبادئ الجمهورية، والقومية، والشعبية، والعلمانية مجتمعة بتوفير جوهر أيديولوجية الدولة الجديدة، بل وشكلت في الوقت نفسه عناصر قادرة على إضفاء صفة الشرعية لعملية ضمان وصول نخب الدولة إلى السلطة. ليقوم بعدها مصطفى كمال باستغلال انتفاضة قادها النقشبندي سعيد في المناطق الكردية سنة 1925، لفرض قانون الحفاظ على النظام العام الذي أعطى سلطة شبه مطلقة لاثنتين من محاكم الإستقلال المزعومة لمحاكمة الخصوم السياسيين[22]

وهكذا فإن الجمهورية التركية كانت تدار من قبل الجهاز البيروقراطي الحكومي والساسة المدنيين المنحدرين من أصول عسكرية. إلا أن تشكيل نخبة سياسية حقيقية استند إلى العمل السياسي الحزبي والمنافسة الإنتخابية بعد سنة 1950، وكان لكل من المبدأ الجمهوري والتجانس القومي والإجتماعي للأمة التركية، والطابع العلماني للجمهورية من المسلمات البديهية التي يتعذر الإقدام على مناقشتهاعلنا أو حتى مساءلتها من قبل أية جماعة سياسية[23]

---

[22] المصدر السابق. ص 24-25.
[23] المصدر السابق ص. 28-31.

وما لبث أن أصبح هذا الأمر إستثنائي الوضوح لدى القيام بصياغة مسودة الدستور الحالي- منذ 2010- بعد الإنقلاب العسكري الذي جرى سنة 1980، فالعناصر الجوهرية لهذا الدستور متمثلة بمبدأي القومية والعلمانية الكماليين.

وفي بداية القرن الحادي والعشرين تميزت تركيا بقدر متزايد من الوعي بجملة من الصدوع الاجتماعية، التي لم تنجح سياسة الدولة السابقة نجاحا كاملا في جسرها. ولعل أهم تلك الصدوع هي تلك الناجمة عن انبعاث صراع آيديولوجي بين العلمانيين الكماليين والإسلاميين من جديد، عن انتعاش الإنقسام العرقي والثقافي بين الأتراك والأكراد مع مضاعفاته الهامة بالنسبة إلى الإستقرار السياسي طويل الأمد في البلاد، وكذلك مسألة التباعد المتزايد بين الطبقة السياسية الراسخة من جهة والمجتمع المدني عموما من الجهة المقابلة.

ومن العوامل التي ساهمت في تعجيل التغيير الإقتصادي والاجتماعي، كان انقلاب أيلول سنة 1980 العسكري، ونتائجه بعيدة المدى في الشأن التركي عن طريق توفير الظروف التي مكنت تورغوت أوزال من تطوير وتطبيق إصلاحاته الإقتصادية والجذرية، فقد شكل أيضا سببا من أسباب إبراز عجز النظام السياسي عن مواكبة تبعات هذا التغيير ونتائجه[24]

وكذلك فإن المبادرات الرامية إلى إشاعة قدر متزايد من الديمقراطية والتمدن في الحياة السياسية التركية التي ترافقت مع فترة حكم رئيس الوزراء أوزال بين سنتي 1983-1989، لم تتمخض عن ترسيخ النظام السياسي وتثبيته، بل ساهمت وبشكل كبير في إحداث قدر أكبر من عدم الإستقرار السياسي[25]

---

[24] المصدر السابق ص.53.

[25] المصدر السابق ص.124.

وبعد موت تورغوت أوزال عام 1993 وجملة من التغيرات وجدت بيئة تمكن فيها الإسلام السياسي وأنصاره لأول مرة في تاريخ الجمهورية من فرض وجوده بصفته جزءا رئيسيا في السياسة التركية، ولذا باتت التعددية السياسية في تركيا اليوم تشتمل على الإسلام السياسي.

كما أن الإنتخابات البلدية عام 1994 والتي فاز فيها حزب الرفاه بالرئاسة في ست من مدن تركيا الخمس عشرة الكبرى، بما فيها اسطنبول وأنقرة، قد مهدت الطريق لوصول الحكومة التركية الأولى ذات القيادة الإسلامية إلى السلطة في حزيران عام 1996، حين أصبح نجم الدين إيربكان زعيم حزب الرفاه رئيسا لحكومة إئتلافية مع حزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشيللر[26]

وبعد أربعة عشر عاما من النفوذ المتنامي في الساحة السياسية، وبعد أن أصبح حزب الرفاه الحزب السياسي الأقوى، جرى حله، غير أن هذا لم يعن توقف الإسلام السياسي في تركيا عن الوجود، أو انتهاء تمثيله في الحياة الحزبية، حيث قام أحد مساعدي أيربكان المقربين في 17 من كانون اول 1997بتأسيس حزب الفضيلة للم ما يتبقى عن حزب الرفاه في حال تعرضه للحل. إلا أن الصراع الداخلي استمر بين التقليديين الملتفين حول ايربكان مع رفاقه القدامى من جهة، ودعاة التحديث المحيطين برجب طيب آردوغان من الجهة الأخرى. فلم تعد صورة الحزب، في نظر الأتباع والغرباء، صورة كتلة سياسية متجانسة[27]

وبعد ذلك انبثق عن حزب الرفاه حزب يدعى حزب العدالة والتنمية بزعامة آردوغان الذي أصبح رئيسا لوزراء تركيا عام 2002. فكانت قد خلعت ثوب الدولة النامية والتحقت بركب البلدان التي تعتبر سوقا ناشئة. وانفتح إقتصادها على المنافسة الدولية وحقق إحدى أكثر ركائز النمو إثارة بين الدول المنضوية تحت مظلة التعاون الإقتصادي والتنمية، وهي تندرج

[26] المصدر السابق.ص 127-128.
[27] المصدر السابق ص. 136.

على كافة العوامل التي تمكنها من الاستمرار في هذا الإتجاه شرط بقاء القدرة علـى إدامـة الإطار السياسي المستقر الضروري للتنمية الإقتصادية وتحسينه[28]

على الصعيد السياسي تبرز تركيا بوصفها أحد النماذج القليلة للدول الديمقراطية بين بلـدان العالم الإسلامي، فهي في محيطها بين تلك الدول ذات التجربة الأعرق والأطول عمرا فـي الديمقراطية.

ويلاحظ في اطار السياق التاريخي لنشوء الجمهورية التركية، وتشكل الأحـزاب السياسـية سواء تلك المعتقدة بالقيم الكمالية، التي تروج الى الفصل بين الروحانية" الـدين"، والماديـة" الدولة"، في تطبيق للنموذج الغربي ولاسيما الثورة الفرنسية، متحصنة بالموروث الكمـالي، وما افرزه من قوانين وتعزيز لنفوذ العسكر في حماية القيم الكمالية. و مـن جهـة أخـرى الأحزاب السياسية الإسلامية التي كانت اقرب إلى نموذج الإخوان المسلمين في دول عربيـة مجاورة كجمهورية مصر العربية. هذا الاستقطاب الحاد في الساحة الداخلية التركيـة افـرز حزبا هو بالضرورة نتاج عملية التغيير المستمرة، والتي تفي بمتطلبات بيئة سياسية تحـيط بالجمهورية التركية في تغير وتقلب مستمر. هذا الحزب كان حزب العدالة والتنمية الذي نجح إلى حد ما في تجسير الهوة بين الفكر العلماني، والفكر الإسلامي لينتج حزبا وسطيا يـؤمن بالقومية التركية وعلمانية الدولة، ويحافظ على الموروث الثقافي والاجتماعي الاسلامي، وهو ما اطلق عليه بعض الكتاب والباحثين امثال د.خالد الحروب، وادريس جنداري مصـطلح " العلمانية المحافظة" أو " العلمانية الليبرالية".

ومن المهم بمكان الإشارة، إلى أن نموذج العدالة والتنمية في الجمهورية التركية لم يؤدي بأي حال من الأحوال الى تغيير في البنية المجتمعية التركية، التي سبقت استلامه لمقاليد الحكم بل

---

[28] المصدر السابق ص.373.

على العكس من ذلك، فتظهر نتائج استطلاع اجرته جامعة " سابانسي" في اسطنبول كجــزء من برنامج الإستطلاع الإجتماعي العالمي بأن عدد الأتراك الذين يريدون تحكيم الشريعة في تركيا انخفض إلى 10% بعد ان وصل إلى 26 % عام 1999. [29]

وفي السياق ذاته ايضا قدم حزب العدالة والتنمية في الفتــرة الواقعــة بــين 2002-2004 التزامات جدية لتعزيز موقف تركيا في الانضمام الى الاتحاد الاوروبي دون نتائج مرضية، لكنها في المحصلة تصب في الإلتزام بالقيم والقواعد التي تحكم دخول الدول إلــى الاتحــاد الاوروبي والتي تعرف بمعايير كوبنهاجن بما فيها من احترام لحقوق الإنسان، وحكم القانون، وسوق اقتصادية مستقرة.[30]

ويمكن القول أن هذين المؤشرين يدلان بصورة او بأخرى إلى كون العدالة والتنمية جــاءت كنتاج لمعادلة الصراع المحتدم بين التيارين الرئيســيين ولعبــت دور الوســطية، لتتجــاوز الخطابات القديمة التي اصبحت غير مقنعة للجمهور التركي، وتجاوزت كذلك "التحجر" لدى حركات الإسلام السياسي، متقدمة خطوة للأمام في سبيل الموازنة بين هــذا وذاك وتحســين مستوى المكانة التي تمتلكها تركيا وطبيعة الدور الذي تلعبه اقليميا ودوليا.

2.2 ثانيا: السياسة الخارجية التركية

قبل الخوض في تفاصيل الحديث عن سياسة تركيا الخارجية وتحليلها، لابد من التطرق إلــى تعريف مفهوم السياسة الخارجية، وأهميتها والعوامل المؤثرة بها، والأهداف التــي تســعى الدول إلى تحقيقها عبر استخدامها لأدوات السياسة الخارجية.

---

[29] ميرال، زيا . ، "تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية،" ***مجلة واشنطن الفصلية***، ع2. 28 اكتوبر 2010 :ص2

[30] المصدر السابق . ص"6".

إن تعريف السياسة الخارجية يستند إلى كونها "برنامج عمل الدول في المجال الخارجي، والذي يتضمن الأهداف الخارجية التي تسعى هذه الدولة إلى تحقيقها، وتعكس مصالحها الوطنية[31]

وهناك اتجاه آخر يعرف السياسة الخارجية على أنها عملية تحويل للمدخلات إلى أنشطة تهدف إلى تحقيق غايات معينة[32]

وبناء على التعريفين السابقين فإن السياسة الخارجية هي انعكاس لمجموع سلوكيات تصرفات صانعي القرار في البيئة الخارجية، التي تنطلق منها أهداف الدول واستراتيجياتها.

وفيما يتعلق بأهمية السياسة الخارجية، فهي من أحد العناصر الرئيسية المكونة للسياسة العامة للدولة، فهي تتضمن اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن الوطني والكيان الإقليمي للدولة، وتحتل مركزا وموقعا في السياسة العامة، ويمكن إجمال تلك الأهمية للموقع المركزي الذي يندرج في الحالات التالية[33]:

1- تلعب السياسة الخارجية وظيفة تنموية، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في إضفاء مكانة دولية معينة على الوحدة الدولية، تدفع بالوحدات الأخرى إلى التنافس لاعطائها المساعدات الاقتصادية لاستفادة من المكانة الدولية لتلك الوحدة.

2- تلعب دورا في تدعيم الاستقلال السياسي للدولة.

3- تلعب دورا في تأمين المصالح الخارجية.

4- لها دور هام في تحقيق التكامل القومي والاستقرار السياسي، من خلال لجوء صانع السياسة الخارجية إلى التركيز على العدو الخارجي أو افتعال مشكلة دولية، مما

---

[31] بدوي، محمد، وآخرون.(2003) ***العلاقات السياسية الدولية***. القاهرة: المكتبة العربية للطباعة والنشر والتوزيع ، ص. 26.
[32] سليم، محمد السيد.(1998) ***تحليل السياسة الخارجية***.القاهرة: مكتبة النهضة المصرية. ص. 8.
[33] المرجع السابق ، ص. 79-80.

يؤدي إلى التفاف أفراد الشعب حول صانع السياسة الخارجية في وجه العدو الخارجي.

5- لها دور في إعطاء الدولة مكانة دولية رمزية تتناسب مع مواردها ومستوى تطورها الحضاري.

6- تلعب دورا سياسيا داخليا في تدعيم سلطة صانع السياسة الخارجية وإضفاء الشرعية على سلطته الداخلية.

3.2 ثالثا: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية

أولا: العوامل الداخلية:

وتعتبر العوامل الداخلية بأنها تلك العناصر البشرية والمادية التي تقع داخل محيط الدولة الإقليمي، وتشمل عدة نواحي وعوامل، لعل من أهمها: العامل العسكري والسياسي، والاقتصادي، والأيديولوجية والدين، جماعات الضغط والمصالح، وكذلك الرأي العام والإعلام. وتتفاعل هذه العوامل أنها تؤثر بالتعاطي مع العالم الخارجي وبقية الدول. ويمكن التعرف على بعض من أهم هذه العوامل[34]:

1- العامل العسكري:

لم تعد المؤسسة العسكرية كما كانت عليه في السابق، فهي لم تعد قوتها بعدد قوات الجيش وكبر حجمه، فالقوة العسكرية تقاس بمستوى التقدم العسكري والتكنولوجي، والصناعة العسكرية. ونشهد اليوم على المستوى العالمي تقدما كبيرا حصل على التطور العسكري الذي يعتبر الأكثر أهمية من حيث مقياس القوة، ليبقى العامل العسكري من أهم العوامل المؤثرة

---

[34] الشرطي، طارق. (2000) ***تركيا وسياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطيني***. رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة بيرزيت)، ص. 4.

في قوة الدولة وعلى سياستها الخاجية، بالرغم من اهمية وجود قوة اقتصـــادية وتكنولوجيـــة متطورة لها وأن ترافق بدعم سياسي.

لقد أدى التطور العسكري تكنولوجيا إلى تغيير الكثير من نوعية الأسلحة في الحروب وفـــي حسم الصراعات، حيث يوجد اليوم نموا هائلا في القدرات العسكرية التدميرية للدول، ونـــتج ما يسمى بأسلحة الدمار الشامل، تلك الأسلحة بمختلف مسمياتها، النووية والذرية والكيمايـــة، والتي غيرت من قواعد اللعبة في العالم، وتعطي انطباعا حول قوة من يملكها وخصوصا قوة الردع، إلا أنه لا يمكن الاعتماد أو اللجوء إلى القوة العسكرية لتنفيذ السياســـات الخارجيـــة، نظرا لمخاطر هذه الأسلحة، وكذلك للتشابك المعقد بين مصالح الدول[35]

أما عن التأثير العسكري أو المؤسسة العسكرية على السياسة الخارجية، فـــإن قـــوة الدولـــة العسكرية تساهم وتعزز في استخدام صانع القرار للأداة العسكرية بقراراتـــه، وقـــد يشـــكل الجيش قيدا على الإختيار بين هذه البدائل المتاحة وخيارات السياسة الخارجية. لذا لابد مـــن المعرفة الواضحة والصحيحة للدور والأثر الذي يتبناه الجيش في طبيعة السياسة الداخليـــة، فهناك دول شهدت تدخلا مؤثرا وبارزا للمؤسسة العسكرية على قـــرارات النظـــام بشـــقيها الداخلية والخارجية.

وفي الشأن التركي تلعب المؤسسة العسكرية دورا بارزا في الحياة السياسية سواء على صعيد النظام السياسي الداخلي، او الاقليمي والدولي.

فداخليا شهد التاريخ التركي تدخلات عسكرية صارخة في الحياة السياسية وصلت حد اسقاط بعض الحكومات، وفي احيان كثيرة كان العامل الحاسم في مثل هذا التدخل يتمثل بمعارضة المؤسسة العسكرية لتوجهات الحكومة الخارجية، كما جرى بعد فوز حزب الرفاه بقيادة نجم

---

[35] المصدر السابق ، ص. 5.

الدين اربكان عام 1995 بأكبر عدد من المقاعد النيابية، وشكلت وقتذاك حكومة ائتلافية برئاسة اربكان نفسه. لكن حكومة اركان ترجمت رؤيته الخاصة ورفعت شعار " التوجه شرقا" أي نحو العالم الاسلامي، وطرحت فكرة " السوق الإسلامية" على الضد من " السوق الاوروبية"، وبردت علاقاتها مع الحلف الأطلسي الذي تنتمي اليه تركيا. وداومت على نقد اوروبا والغرب عموما، كما لم تتردد في الإعلان عن طموحات اسلامية داخلية وخارجية. وقد قادت هذه السياسة الى تهميش شرائح علمانية واسعة، ودفعت المؤسسة العسكرية والمحكمة الدستورية للاتفاق على اسقاط الحكومة، ثم قررت حل حزب الرفاه، كونها تشكل تهديدا للأسس العلمانية للدولة، عقبها حظر لحزب الفضيلة للأسباب ذاتها. وهذا ما دفع حكومة حزب العدالة والتنمية الى تقليص صلاحيات ونفوذ المؤسسة العسكرية ومقدرتها على التدخل في شؤونها السياسية الداخلية او الخارجية، من خلال عدة اصلاحات دستورية، وقرارات تنفيذية.

أما على المستويين الإقليمي والدولي، فيعد الجيش التركي عضوا استراتيجيا في حلف شمال الأطلسي ومشاركا اصيلا في مختلف عملياته، منذ الانضمام اليه في 18 شباط-1952، وخاض الجيش التركي عدة معارك هدفت الى تعزيز مكانة الجمهورية التركية، وتثبيت حقائق على ارض الواقع كما جرى في الغزو التركي لجزيرة قبرص سنة 1974م، والتي انتهت بإعلان استقلال جمهورية قبرص الشمالية التركية في الخامس من نوفمبر 1983.

كما شاركت القوات التركية في الحرب على افغانستان وخاضت حملات عسكرية في مواجهة حزب العمال الكردستاني، وتطالب اليوم بنشر صواريخ " باتريوت" على حدودها مع الجمهورية العربية السورية عقب المظاهرات الاحتجاجية، واستهداف النظام السوري بعض التجمعات السكانية التركية بقذائف.

خلاصة القول، أن المؤسسة العسكرية التركية دورا بارزا وإن خفت بريقه في السنوات القليلة القادمة في الحياة السياسية الداخلية، وأداة قوية في يد الحكومة التركية في تعزيز نفوذها الاقليمي والدولي من خلال عضوية الحلف الأطلسي وما يتبع ذلك من تحديث للقوات من تدريبات ومعدات، واقتراب من الهدف الذي مازال استراتيجيا بالنسبة للشعب التركي المتمثل بالانضمام للإتحاد الأوروبي، والحفاظ على التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية.

2- العامل الإقتصادي

يعتبر الإقتصاد بالنسبة للدول أحد أهم المقومات الرئيسية في تكوين قوتها القومية، وأداة هامة من أدوات سياستها الخارجية حيث تستغل قدرة الدولة الإقتصادية في دعم سياستها الخارجية وضمان تحقيق أهدافها.

قد يتقدم العامل الإقتصادي على العوامل الأخرى المؤثرة في السياسة الخارجية كالعامل العسكري والأيديولوجي، انطلاقا من أن السياسة الخارجية للدول ترتبط بالمصالح والإختيارات التي تنتهجها الدول في سياستها، وبالاستناد أيضا إلى أن القوة الإقتصادية تشكل هدفا تسعى إليه الدول، وأساسا تقوم عليه قوتها الحالية والمستقبلية، وتعتبر معيارا بارزا في قياس قوة الدولة. فقوة العوامل الأخرى ترتبط بشكل مباشر بالقوة الإقتصادية.

وليس بالإمكان أن يخفت العامل الإقتصادي بزيادة قوة تأثيره بالسياسة الخارجية، باعتبار أن العلاقات الدولية تزداد تشابكا وتبادلا، حيث يشكل التبادل التجاري الدولي جزءا من مجمل العلاقات الدولية، إذ لا يوجد من بلاد العالم من يعتمد على إنتاجه المحلي فقط في إشباع حاجات سكانه من السلع والخدمات[36]، بل إن ما يشهده العالم اليوم بات يعرف بالقرية

---

[36] أبو علاء، عامر (2002). *العلاقات الدولية: العلم والظاهر، الدبلوماسية الإستراتيجية.* غزة-: مكتبة آفاق. ص 73.

الصغيرة من نتاج العولمة وأحد مخرجاتها، فزاد التعاون والترابط التجاري بينهما وتأثرهما بأزمات بعضهما البعض.

وادركت الحكومات التركية المتعاقبة، اهمية الأمن والاستقرار الاقتصادي، لكن تعد السنوات الثماني والنصف السابقة أي منذ تولي حزب العدالة والتنمية لمقاليد الحكم مرحلة تركية يمكن وصفها بالمزدهرة اقتصاديا، ومتنامية النفوذ سياسيا.

فقد نجحت العدالة والتنمية خلال الاعوام القليلة القادمة في تحقيق انجازات اقتصادية عديدة أهمها هبوط التضخم المالي السنوي 29.7% عام 2002 لتصل إلى 6.4 % عام 2010 وهي ادنى نسبة سجلت في تركيا منذ العام 1969،ووصل احتياطي البنك المركزي في العام 2011 إلى 82.6 مليار دولار، يضاف لها انجازات اخرى تتعلق في البنية التحتية والخدمات وزيادة الانفاق على التعليم وتخفيض حجم الديون العامة الذي كان يمثل 61.4% من الدخل القومي غير الصافي إلى 28.7%[37]. وفيما لو تم مقارنة هذه الأرقام مع الواقع الإقتصادي المصري وهي دولة اقليمية ذات ثقل جغرافي، وديمغرافي، وتاريخي ، وسياسي في منطقة الشرق الأوسط الذي بلغت مديونيته للخارج ب34.9 مليار دولار في نهاية العام 2010 حسب تقرير للبنك المركزي المصري. سيبرز اهمية التنمية الإقتصادية في تعزيز النفوذ الخارجي للدول، ولولا ذلك لما حددت العدالة والتنمية في خطتها للعام 2023 المعلن عنها في الموقع الإلكتروني الخاص بالحزب ان من أهدافها تصدير 500 مليار دولار، وتعزيز الصناعات الدفاعية متمثلة بانجاز الدبابة الوطنية" طاي" بعد انجاز الطائرة الوطنية،

---

[37]الحروب، خالد (2008). *التيار الاسلامي والعلمنة السياسية: التجربة التركية وتجارب الحركات الاسلامية العربية*. رام الله: جامعة بيرزيت. ص 24-27

ومواصلة دعم اذربيجان لتحقيق الاستقرار السياسي والتطور الاقتصادي لاذربيجان الذي سيؤدي الى احلال السلام في المنطقة و الى تطوير العلاقات الثنائية معها. [38]

وتجدر الإشارة إلى أن سعي الجمهورية التركية لتعزيز علاقاتها مع الدول العظمى كالولايات المتحدة، والحفاظ على دعم مناطق نفوذها يحتاج لتنمية اقتصادية يسعى لها الحزب الحاكم، ولعل الشيء الأهم في برنامج حزب العدالة والتنمية هو تحويل مساره من مسار " سياسات الهوية" إلى مسار " سياسات الخدمات" واتاح للحزب الانخراط في السياسة الاجتماعية والخدمية والاقتصادية وجذب شرائح واسعة للحزب سواء على صعيد الجبهة الداخلية[39] او مزيدا من الاسواق الخارجية والاتفاقات الاقتصادية والعسكرية الدفاعية.

3- الأيديولوجية والدين:

تعرف الأيديولوجية على أنها: "مجموعة من الأفكار أو نظام من الأفكار خاصة بجماعة معينة وبحقبة زمنية محددة"[40]، فهي تعبر عن واقع تاريخي. أما عن التأثير الذي يحدثه العامل الأيديولوجي، فقد يولد هذا العامل مجموعة من المعتقدات والأوهام والصور بين صانع القرار ومحيطه على صعيد السياسة الخارجية، حيث يمثل العامل الأيديولوجي نظرة ذاتية للواقع، فيما أن هذه المعتقدات والتي هي عبارة عن تصورات منعزلة أو عابرة تتعلق بهذه الظواهر الراهنة. ويمكن إجمال ما تؤثر به المذاهب والأيديولوجيات في اتخاذ القرار الخارجي وانعكاسه في بلورة مواقف السياسة الخارجية بما يلي[39]:

- تساعد الأيديولوجية في بلورة الإطار الفكري والعقلي، الذي من خلاله يرى واضعي سياسات الواقع الخارجي الذي يتعاملون معه بأسلوب الاستجابة والقرار.

---

[38] الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية www.akparti.org.tr

[39] أبو علاء ،مصدر سبق ذكره ،ص 73.

[39] المصدر السابق ص. 54.

- تضع الأيديولوجية متخذ القرار الخارجي في حالة تصور المستقبل، كما أنها تعين له ما يجب أن تكون عليه أهدافه بعيدة المدى والوسائل المتحققة لتلك الأهداف، من دبلوماسية دعائية، وإقتصادية، وعسكرية وغيرها.
- تساعد الأيديولوجية على عقلنة المفاضلة بين الخيارات المتعددة التي تطرحها ظروف الموقف الخارجي، ومن الطبيعي أن يذهب التفضيل لأكثر هذه الخيارات المطروحة التقاء مع مضمون تلك الأيديولوجية باتجاهاتها ومبادئها العامة.
- توفر الأيديولوجية مجموعة من المعايير الأدبية والأخلاقية التي يستند إليها في تقييم الاتجاهات والتعريفات، سواء ما يتعلق منها بالذات أو بالآخرين.

فالأديولوجية هي إحدى أدوات التصنيف التي تعتمد عليها الدول في التمييز بين خصومها وأصدقائها، وفي لإدارة حركة سياستها الخارجية من هذا المنطلق[40]

أما فيما يتعلق بالعامل الديني، والذي قد يندرج في نفس الإطار، فله الأثر الواضح والجلي على قرارات السياسة الداخلية والخارجية للدولة، وقد لا نجد تعريفا للدين وصياغة من شأنها إرضاء كل الآراء المتصارعة حول الدين، لكن نجد أن أكثر التعريفات الأقرب لما نحن بصدده بالسياسات الخارجية أثره بالعلاقات الدولية، هو أنه: "نظام متسق من العادات والمعتقدات التي تدور حول موضوعات مقدسة يجري عزلها عن الوسط الدنيوي ومحاط بشتى أنواع التحريم، وهذه المعتقدات والممارسات تجمع كل المؤمنين والعاملين بها في جماعة معنوية واحدة"[41]

للدين أثره الواضح والهام في العلاقات الدولية، وتأثيره على السياسة الخارجية كذلك، الأمر الذي يقود إلى معرفة انتشار العديد من الأحزاب والحركات السياسية في وقتنا الراهن والتي

[40] سعيد، محمد السيد، "مصير الأيديولوجيا في السياسة،"***مجلة السياسة الدولية***، عدد 161 مايو2005:ص 99.
[41] أبو علاء، مصدر سبق ذكره ، ص. 89.

ترتكز في عقيدتها السياسية على الدين، فمثلا يلاحظ أن أحزاب الديمقراطية المسيحية تنتشر في أوروبا الغربية، والأحزاب الإسلامية في الدول العربية والإسلامية، والأحزاب الأصولية اليهودية في إسرائيل، وليس بوسع البعض إخفاء دورها كجماعات ضغط تساهم وتؤثر في صناعة القرار في السياسة الخارجية.

وفي هذا الصدد كان للأيديولوجية الفكرية دور جوهري في تحديد السياسة الخارجية التركية على مدار عقود طوال، فمن كان لتنامي التيار العلماني الكمالي، انعكاسات على توجه الاتراك نحو الغرب، وتحييد الدين عن الدولة، وفي كثير من الأحيان محاربة المظاهر الدينية في المجتمع التركي، فيما سعت ايديولوجية حركات الإسلام السياسي التركية لتعزيز القيم الدينية في المجتمع، والإتجاه نحو الشرق أي العالم الإسلامي. وكنتاج لصيرورة التاريخ، فإن بقايا الحقب المتلاحقة للحركية الإسلامية أعادت تشكيل نفسها بعد تجارب مريرة سابقة وشكلت مع بعض القوى الأخرى حزب العدالة والتنمية.[42] هذا الحزب الذي حاول خلق موازنة ايديولوجية، تحد من الصراع حول هوية المجتمع التركي، متوجها نحو لغة المصالح والسياسة. على أية حال، قد يكون لفكر وزير الخارجية التركي الحالي احمد داوود اوغلو، والذي يوصف بمهندس السياسات الخارجية التركية، اثرا واضحا على ملامح وتوجهات تلك السياسة، والذي نشر عددا كبيرا من مبادئ السياسة الخارجية في كتب ومقالات، وتم اتباعها بعد تعيينه وزيرا للخارجية عام 2009، حيث كان في السابق مستشارا لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان.

---

[42] الحروب. مصدر سبق ذكره ص.14-15.

وفي السياق ذاته، يتقلص دور الأيديولوجية او العوامل الدينية في التأثير على صنع القـــرار في السياسة الخارجية التركية إذا ما قورن بغيره من العوامل، فعلى سبيل المثال، لا يعـــرف حزب العدالة والتنمية عن نفسه بأنه حزب اسلامي، ولا تظهر ادبياته أية اشارة دينية، بـــل واعترف الحزب الحاكم بالتكوين والوجهة العلمانية للدولة، وتقتبس مقدمة الحـــزب مقولـــة لمصطفى كمال اتاتورك " إن جمهوريتنا ليست عاجزة. والحل يكمن في الشعب نفســـه. إن القدرة على إنقاذ الأمة تكمن في عزمها وتصميمها"[43]

ولعل هذا الإستنتاج يتعارض مع بعض الأبحاث والدراسات التي تتحدث عن كون الأصـــول الاسلامية لحزب العدالة والتنمية قادت إلى اتجاهه مجددا نحو لعب دورا بارزا فـــي منطقـــة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، لكن هناك معطيات اكثر حسما في هذا المجال أهمها الفـــراغ الأقليمي، والأحباط من عضوية الإتحاد الأوروبي، وتأكيد وزير الخارجية التركية المتواصل على عمق العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية في اكثر من مناسبة، والحرص على تعزيز دور الأتراك في حلف شمال الأطلسي. وهو ما ينسجم مع ما ذكر سابقا في هذه الدراسة من اتباع الحكومة التركية لنموذج متعدد الاتجاهات في سياساته الخارجية.

4- الرأي العام والإعلام:

في كثير من الأحيان يعرف الرأي العام على أنه: "مدلول يستخدم للتعبير عن مجموعة مـــن الآراء التي يدين بها الناس إزاء القضايا التي تمس مصالحهم العامـــة والخاصـــة"، وكـــذلك يعرف بأنه: "تعبير جمع كبير من الأفراد عن آرائهم في موقف معين، إما من تلقاء أنفسهم أو

---

[43] الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية

بناء على دعوة وجهت إليهم، تعبيرا مؤيدا أو معارضا لمسألة معينة أو شخص معين، إما من تلقاء أنفسهم أو في اقتراح ذو أهمية واسعة[44]

يتفاوت تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية بين مجتمع وآخر، وبين نظام سياسي وآخر، فلا يخفى الاختلاف للنظم الديمقراطية عن تلك الديكتاتورية السلطوية بتفاوت تجاوب كل منها إلى هذا الرأي والأخذ به، وكذلك باختلافه في الدول المتقدمة عنها بالـدول الناميـة، فكلمـا زادت ديمقراطية النظام زاد اهتمامها بالرأي العام، فهذه النظم تخشى من إثارته عليها، لذلك تحرص بصناعة قراراتها على وضع الضوابط عند اختيارها للسياسة الخارجية وتقننها عند استخدام البدائل، كون الرأي العام يؤثر في منع صانع القرار السياسي من تبني سياسة معينة، أكثر من دفعه إلى تبني سياسة بديلة، في حين يختلف هذا الأمر وتـأثيره فـي المجتمعـات السلطوية[45] والتي غالبا لا تهتم في تغيير سياستها الخارجية استجابة لضغوط الرأي العام.

وتعود محدودية التأثير للرأي العام في بعض الأحيان إلى فقره للمعلومات وعدم دقتها، خاصة وقت الأزمات، في حين أن التوجيه عادة ما يكون مؤثرا على الرأي العام، كتلك التي تتعلق بالإعلام، والتي هي بأغلبيتها تكون موجهة من الحكومات، واستخدامها لخدمـة مصـالحها الداخلية، حتى في اكثر المجتمعات الديمقراطية، وفي ذات الوقت، فإن المؤسسات السياسـية الرسمية لها تأثير فعال على صنع القرارات الخارجية[46]

وفي نظرة لواقع الإعلام التركي سنجده انعكاسا للمراحل التاريخية التي مرت بها الجمهورية التركية، من حيث الصراع الداخلي بين قوى العلمانية الليبرالية، والقوى الإسـلامية علـى اختلاف مسمياتها، منذ صدور اول صحيفة عام 1831م وكانـت اول صـحيفة ذات بعـد

---

[44] النعيمي، أحمد.(2008) ***السياسة الخارجية***. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع. ص. 278.
[45] نافعة، حسن.(2002) ***مبادئ علم السياسة***. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية. ص. 330.
[46] الشرطي، مصدر سبق ذكره ص. 9.

اسلامي كانت قد تأسست عام 1909 للرد على جمعية الاتحاد والترقي، وفي كل الأحـوال شهد الإعلام التركي تطورا كبيرا رافقت تطوره الاقتصادي والسياسي، وله تأثير كبير على التوجهات الداخلية للمجتمع أو صناع القرار، ويخلق حالة من التوازن بين مختلف التيـارات السياسية ورؤاها تجاه القضايا الداخلية والخارجية، فلا يستطيع صانع القـرار تجاوزهـا، إذ تصدر في عموم تركيا اليوم أكثر من (3450) صحيفة ومجلة بين صحف قومية وأخـرى إقليمية ومحلية ومجلات أسبوعية ودورية و(258) قناة تلفازية تبث بعضها علـى النطـاق القومي والأخرى تبث على النطاق الإقليمي والمحلي و(1090) محطة إذاعية قومية وإقليمية ومحلية.[47]

من بين كل هذه الوسائل برزت سبع مجموعات إعلامية كبرى، تضم كل واحدة منها عـددا من الصحف والمجلات المتنوعة ومحطات الإذاعة وقنوات التلفاز الخاصة ووكالات الأنبـاء ودور النشر، خمس منها ذات توجهات علمانية هي: مجموعة دوغان ميديا ومجموعة بيلغن ميديا ومجموعة روملي هولدنك ومجموعة اقتصاد ميديا، واثنتان ذواتا توجهات إسلامية هي مؤسسة فضاء الإعلامية التابعة للجماعة النورسية- جناح فتح الله غولين ومجموعة إخلاص التي تمثل الجماعة النقشبندية.[48]

وقد عاشت الصحافة والإعلام في الجمهورية التركية عدة مراحل من حيث حرياتها وافـاق فضائها، فقد شهدت اجراءات مشددة ضد الإعلام الإسلامي عام 1997، وعادت وظهـرت مساحة من التعايش والحوار بين الاعلام العلماني والاسلامي، بعد تحول جوهري في تناول الإعلام الاسلامي لقضايا العلمانية وانتقالها لمفهوم" العلمانية المحافظة"، وتخلي العلمـانيون

---

[47] علي، عبد الكريم. ***الإعلام التركي بين العلمانيين والإسلاميين مواجهة طويلة تصل الى التعايش***2006/11/2.(نسخة الكترونية)استرجعت بتاريخ 2011/5/17 عن الموقع http://www.aljazeera.net

[48] المصدر السابق .

عن بعض القضايا الخلافية المرتبطة بالقيم الكمالية، وكان ذلك بعد تقويض نفوذ المؤسسة العسكرية التركية. وبهذا يظهر أن محاولات الحكومة لتحقيق التوازن في سياستها الخارجية، يتوازى مع توازن في رؤى واتجاهات وسائل الاعلام التركية.

5- جماعات الضغط والمصالح:

تعرف جماعات الضغط والمصالح بأنها: "جماعة منظمة أو غير منظمة من الأفراد الذين تجمعهم مصلحة أو رابطة موحدة، ويهتمون بتنمية مصالحها وحمايتها بواسطة التأثير على الرأي العام، وممارسة الضغط على صانعي القرارات الحكومية للتأثير عليهم، دون محاولة الوصول إلى السلطة[49]

تختلف الأساليب التي تتبعها أو تنتهجها هذه الجماعات للتأثير على السياسة، سواء الداخلية أو الخارجية منها، بالاتصال بصانعي القرار الحكوميين مباشرة والتأثير عليهم بواسطة الامتناع أو الضغط معا، ومنها بواسطة التأثير على الرأي العام والذي أكثر ما يؤثر به الوسائل الإعلامية بمختلف أشكالها، المرئية والمسموعة والمقروءة، والتي تهدف إلى كسب دعم الرأي العام في توجهه لمنع صانعي القرار بالحكومة من اتخاذ القرارات التي تقيد مصالحها وتضر بها، أو باستخدام بعض المقومات القوية التي لها تأثير في الجماعات الإقتصادية ذات النفوذ الإقتصادي المؤثر في البنيان الداخلي للدولة، إلا أن أكثر هذه الجماعات تأثيرا في حقل السياسة الخارجية تلك القائمة على أسس عرقية وعقائدية ولها امتدادات خارج حدود الدولة[50] وتختلف أشكال تلك الجماعات وتتنوع باختلاف تأثيرها في السياسة الخارجية، فمنها: جماعات المصالح غير المنظمة يشترك أفرادها في مصلحة واحدة بحكم الإنتماء الديني او العرقي، ولا تؤثر في السياسة الخارجية إلا بشكل سلبي. وأخرى تمثل مصالح المؤسسة التي

---

[49] سليم، مصدر سبق ذكره،ص 251.
[50] المصدر السابق ص، 196

ينتمي إليها أفرادها بحكم المهنة، إضافة إلى جماعات المصالح المنظمة والتـي تعبـر عـن مصالح أعضائها، وتتفاعل مع صانع السياسة الخارجية ومع المجتمع للتأثير في القـرارات المتعلقة بقضايا تهمتها.

ويمكن القول أن الجماعات الاقتصادية كانت ذات نفـوذ وتـأثير عميـق وخاصـة طبقـة البرجوازية الوسطى والصغيرة، سواء في اسطنبول والمدن الكبرى أم في الأناضول حيـث القاعدة الأساسية للإسلاميين. وقد رأت شـرائح برجوازيـة الوسـطى ورجـال الأعمـال الأناضوليين في حزب العدالة والتنمية الحاكم فرصة لتغيير موازيين القوى لصالحها، بعـد السيطرة طويلة الأمد للنخب المدينية المتغربة في اسطنبول، التي كانت هي المسـتفيدة مـن فرص الاقتصاد والنفوذ في الدولة، وبخاصة ان الدولة التركية الحديثة عمدت الـى تقويـة اقتصادات المدن الكبرى، والشرائح الاقتصادية الفاعلة فيها وحولها علـى حسـاب الريـف والأناضول، إضافة الى قوى أخرى من برلمانيو احزاب يمين الوسط، وكذلك شـرائح مـن التكنوقراط، وخريجي الجامعات والبيروقراطيين والمهنيين.[51]

ثانيا: العوامل الخارجية :

تتدرج مجموعة من الظروف والأطر الخارجية تحت غطار تشكل عمليـة صـنع القـرار السياسي، تلك الظروف والعوامل التي تقع خارج الحدود الإقليمية للدولة، فهي لها تأثيرهـا الواضح في صنع القرارات في السياسة الخارجية[52]

[51] Jenkins' gareth (2008), " **Political Islam in Turkey**" , **running west heading east**, new York (,s.l) , p 11

[52] النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص 325.

وتختلف أهمية البيئة الخارجية وتأثيرها على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية بين الدول، باختلاف أماكنها وموقعها الجغرافي، سواء على الدور الإقليمي أو الدولي، فكلما كانت الدولة غنية بمواردها واقتصادها، قل تأثير القوى العظمى في سياستها الخارجية، بالمقارنة بتلك الدول ذات الإمكانات والموارد القليلة، ويتجلى ذلك بشكل واضح مع الدول النامية، التي تتأثر بالعوامل الخارجية المتمثلة برغبات الدول العظمى ومصالحها وإملاءاتها، وهذا يعني بالضرورة عدم وجود دول غنية بمواردها ولا تتمتع بقرار سيادي، وتخضع في نهاية المطاف للإملاءات الخارجية.

كما أن التغيرات التي حدثت في طبيعة العلاقات الدولية والتي ساهمت في مزيد من التعاون والتبادل بين الدول، والتقدم التكنولوجي والصناعي وطرق المواصلات والإتصالات، جعلت من الأثر الخارجي عاملا مهما بالتأثير على صانعي القرار في السياسة الخارجية، وأصبح محكوما بمجموعة من الضوابط، خاصة بازدياد الإعتماد المتبادل، والإندماج الإقتصادي الذي يشهده النظام الدولي، بالإضافة إلى تأثير سلوك هذه الدول بالتنظيمات الدولية، إلى جانب القواعد والقوانين المقبولة في المجتمع الدولي[53]

فالمتغيرات الخارجية والعوامل المؤثرة بها تختلف بارتباطها بكل من: بيئة النظام الدولي، أو النظام الإقليمي.

1- النظام الدولي:

السياسة الخارجية للدول تتأثر في طبيعة وشكل النظام الدولي، وهذه التأثيرات تختلف بناء على البيئة القائمة عليها الدولة وإمكاناتها، فالدول الصغيرة والمتوسطة من حيث موقعها الجغرافي وأهميته وميزاتها العسكرية أو الإقتصادية تخضع بسياستها الخارجية لرغبات

---

[53] بهجت قرني وعلي الدين هلال، "التحليل العلمي للسياسة الخارجية"، **الفكر الاستراتيجي العربي**، ع40 اكتوبر 1999، ص: 161.

الدول الدول الكبرى التي تتمتع بالعديد من المزايا، في صناعة العديد من قرارات السياسة الخارجية.

كذلك يختلف أثر البيئة الدولية على السياسة الخارجية للدول باختلاف طبيعة النظام الدولي، فهناك سمات ومتغيرات تحدد او توجه هذا الأثر، فمثلا وجود قوة مهيمنة على النظام الدولي له أثر مختلف عنه في حال وجود تعددية قطبية، او كالتي كانت في حالة الاستقطاب الدولي الثنائي، كما حدث في فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي، وما كان لهاتين القوتين من الأثر الأكبر في استغلال الدول الصغرى، واستخدامها ساحة للمواجهة الدبلوماسية أو العمل على تقسيمها فيما بينها أو إخضاعها لسيطرتها.

كما أن الأحلاف والتكتلات الدولية، تساهم بشكل فعال في تحقيق التفاعلات الدولية، ناهيك عن دورها في الاستقرار الدولي عبر إثبات التوازن، أو في كونها تزيد من عدم الإستقرار، وذلك لتقسيم الدول إلى مجموعات متضادة تساعد في احتمال نشوب الحروب[54]

وقد تكون العوامل الإقتصادية بشموليتها وازدياد التعاون الدولي بالتبادل التجاري والاعتماد على التجارة الخارجية من أهم المؤثرات الخارجية على قرارات السياسة الخارجية للدول، لما له من الأثر على عائدات الدول ونموها من جانب، وما قد تسببه النواحي السياسية وما يسمى بالإقتصاد السياسي من حالة تبعية لبعض الدول لدول أخرى من جانب آخر، كحاجة الدول النامية للدول المتقدمة اقتصاديا وصناعيا، فيما يرى آخرون أن الإعتماد المتبادل ليس إلا جزءا من أيديولوجية تهدف إلى تغطية علاقات التبعية القائمة بين أنظمة وأخرى[55].

ووفقا لما تقدم، ادركت الجمهورية التركية حديثا أن انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والإتحاد السوفيتي من جهة أخرى، يحتم على تركيا الحليف

---

[54] سليم، مصدر سبق ذكره ، ص 281.
[55] الشرطي، مصدر سبق ذكره ، ص 13.

لقوى الغرب في مواجهة الاتحاد السوفيتي، أن ينتقل من كونه دولة تابعة، ومؤدية للدور الذي يتوافق مع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ودول اوروبا. وهذا ما يبرز في الرؤية التي يحملها احمد داوود اغلو وزير الخارجية التركي، والتي عبر عنها في كتاب له نشر في طبعته الأولى عام 2001 أي قبل تولي العدالة والتنمية الحكم، قائلا: " إن كل مجتمع واعد يزعم بأنه يؤثر في التاريخ وليس كما مهملا، وأنه يكتب التاريخ وليس يقرأه، إنما هو مجتمع مضطر أولا لإعادة تفسير زمانه ومكانه، وبلورة وعي متجدد بعمقه الاستراتيجي: الجغرافي، والتاريخي، والحضاري". هذه المقولة التي تعد تلخيصا للجهود التي بذلت فيما بعد لتثبيت الدور الجديد للجمهورية التركية، متمثلا في توظيف عناصر القوة الاستراتيجية الجغرافية البرية: البلقان، الشرق الأوسط، القوقاز. اضافة إلى الأحواض البحرية القريبة: البحر الأسود، البحر المتوسط، والخليج، وبحر قزوين، يضاف اليها المناطق القارية: اوروبا، وشمال افريقيا، وجنوب اسيا، ووسط وشرق اسيا. ومن هنا غدت الجمهورية التركية اكثر تحديدا لمصادر قوتها التي تجعلها لاعبا مركزيا في النظام الدولي الجديد، ويتيح لها تحسين فرص نجاحها في تحقيق اهداف سياستها الخارجية من فتح لاسواق جديدة، والانضمام للإتحاد الاوروبي، وتثبيتها كقوة اقليمية توظف البعد التاريخي والثقافي والحضاري في تحقيقه.

ويصف احمد داوود أغلو معالم السياسة الخارجية التركية في العالم في مقال له أن" الدولة التركية عقب انهيار الامبراطورية العثمانية، اكتسبت كثافة سكانية وتنوعا عرقيا، تمثل عناصر ثقافية متنوعة. وعاصمتها الثقافية اسطنبول تمتد على قارتين، فهي تقع على البحر

الاسود، وعلى البحر الأبيض المتوسط. وبناء على هذه الصورة على تركيا ان تجعـل مـن دورها كدولة هامشية جزء من الماضي، وأن تخصص لنفسها مكانة جديدة".[56]

وفي اطار سعي الحكومة التركية لتحقيق هذه المكانة، عززت من حضورها في حلف الشمال الأطلسي، سعت لتصفير مشكلاتها مع بعض دول الجوار إلا ان التغيرات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط غيرت من هذه القاعدة خاصة فيما يتعلق بالملف السوري، الذي تحول مـن خطوات ايجابية كالإعفاء الضريبي، وغزل متبادل بين قادة الدولتين، إلى تبـادل لإطـلاق القذائف ومطالبة تركية بإنهاء نظام حكم الأسد، وهو ما يثبت مرة اخرى أن محرك السياسة الخارجية التركية هو حجم المكاسب القومية والاقليمية والدوليـة التركيـة وليسـت ابعـادا ايديولوجية وإن كانت تلعب الأخيرة دورا دعائيا ترويجيا كبيرا.

2- النظام الإقليمي:

النظام الإقليمي يتكون عند تشكيل البيئة للنظام لعدد من الدول ذات روابط مشتركة، جغرافية، وثقافية، وتاريخية، وحدودية، أو لها علاقات إقتصادية ومالية تؤثر على بعضها البعض سلبا أو إيجابا. وقد يعكس النظام الإقليمي واقع الدولة ضمن هذا النظام والذي يمكن من معرفة أو استنتاج العديد من القضايا وتفاعلاتها، وما يتمتع به هذا النظام من خواص تعاونية وتبادليـة أو علاقة متوترة متنافسة، ومدى تأثير العوامل الداخلية للدولة على وحدات الإقليم نفسه ككل، ومؤثرات النظام الدولي على هذا النظام الإقليمي[57]

[56] داوود احمد اوغلو، معالم السياسية الخارجية التركية في منقطة متغيرة وفي العالم (د .ت) ت : فاطمة المنوفي ، **رؤية تركية**،(نسخة الكترونية) استرجعت بتاريخ 2010/11/15 عن الموقع http://www.rouyaturkiyyah.com

[57] الشرطي، مصدر سبق ذكره ، ص13.

تسعى الدول وتتنافس فيما بينها بأن يكون لها دور فاعل ومركز مهم في النظـــام الـــدولي، وخصوصا الدول التي تتمتع بمزايا تؤهلها لذلك، بينما الدول التي يقل نفوذها وقوتهـــا عـــن المستوى الدولي، تتجه لإيجاد هذا الدور على المستوى الإقليمي وبأن تكون الأكثر أهميـــة، حيث تتنافس دول الإقليم فيما بينها لأخذ دور المركز لهذا الإقليم.

وفي الشأن التركي هناك ثلاث عوامل اساسية جعلتها تتجه نحو تعزيز دورها على المستوى الإقليمي، بادئ ذي بدء الإحباط الذي ساد اوساط القيادة التركية بقضـــية عضـــوية الاتحـــاد الأوروبي فمنذ عام 2005 فتح 13 ملفا حول عضوية تركيا للاتحاد من أصل 35 لم ينجـــز بنجاح سوى ملف واحد منها. هذا التباطؤ اقنع القيادة التركية بضرورة الاستثمار في مناطق خارج اطار الاتحاد الاوروبي تخوفا من سقوط الحلم بشكل كامل، ولأسباب تتعلق بالظروف الاقتصادية، وعدم وجود سياسة خارجية موحدة تقود الإتحاد.[58]

ويتمثل العاملان الاخران بالاضطرابات التي حصلت في العراق، وافغانستان، وتعزز الدور السوري في المنطقة مما جعل من ضرورة تنشيط الدور التركي محتما لمصالح جيوسياسية، ورغبة في أن تلعب دورا حاسما في صنع السلام، واخيرا بروز رؤية احمـــد داوود اغلـــو الداعية للحفاظ على العلاقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكيـــة، وحلـــف شـــمال الأطلسي، وفي الوقت ذاته فتح قنوات اتصال مع المنظمات غير الحكومية الفاعلة بالشـــرق الأوسط لتحصل تركيا فيما بعد على موقع الوسيط في حل الأزمات.[59]

---

[58] زيا ميرال، جوناثان س. باريس، تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية، **مجلة واشنطن الفصلية"** (د . ع)28 اكتوبر/2010، ص 8

[59] المصدر السابق، ص8

4.2 رابعا: أهداف السياسة الخارجية التركية:

1- حماية السيادة والأمن القومي

يعتبر هدف حماية السيادة والامن القومي من أكثر الأهداف أهمية التي توليها تركيا بكافة إمكانياتها للحفاظ عليها ضمن سياستها الخارجية، وتعمل على توظيف كل إمكاناتها وإدارتها للحفاظ على كيانها وأمنها من أي مواجهة أو تهديد خارجي.

فتركيا مدركة تماما أهمية الحفاظ على سيادتها وأمنها، لتحظى فيما بعد برؤية سياسية خارجية قادرة على التأثير في الدول الأخرى وسياساتها.

وفيما يتعلق بالطرق التي تلجأ إليها الدول لتحقيق هذا الهدف فهي متنوعة ولها عدة أشكال، ومنها: إقامة التحالفات والتكتلات، والدخول ضمن اتفاقيات عسكرية، وإقتصادية، ومحاولة القيام بكافة السبل لإنجاح السياسات الإقتصادية، والتطوير الداخلي وإحلال الرخاء والنمو الإقتصادي، وإن كان ذلك من خلال الحصول على المساعدات والقروض والهبات أيضا، وهو ما تقوم به تركيا في كثير من الأحيان. بينما نجد دولا اخرى تأخذ موقف الحياد وتنتهج سياسة البعد عن التكتلات الدولية أو الوقوف مع دول ضد أخرى[60]، بغية النأي بنفسها عن المخاطر.

السيادة الحقيقية لتركيا تأتي من القوة التي تعتمد عليها عبر إمكاناتها وقوتها العسكرية، للحفاظ على أراضيها من أي إعتداء أو تهديد. برغم مواجهتها للعديد من الصراعات الداخلية والخارجية، كالتوتر الحاصل مع دول الجوار العراق وسوريا بسبب قضايا المياه والتدخل بالمسألة الكردية، إلا أنها تسعى للحفاظ على كيانها الإقليمي بكافة السبل والوسائل.

[60] ناصيف حتي، (1985) النظرية في العلاقات الدولية بيروت: دار الكتاب العربي، ص 160.

كما أن حزب العدالة والتنمية لعب دورا كبيرا في ترسيخ الحفاظ التركي على سيادته وأمنه عبر تمتع تركيا بعلاقات دولية واسعة، وخصوصا في الشرق الأوسط، ما انعكس على السياسة الخارجية لتركيا التي شهدت تقاربا تركيا عربيا وإسلاميا، وزيادة التعاون فيما بينها. وأيضا توطيد علاقات مع القوى المؤثرة في المنطقة كإيران، من خلال التقارب التركي الإيراني 2008.

2- التنمية والرخاء الإقتصادي

تتمثل قدرة الدول في الحفاظ على كيانها السياسي والقومي بتدعيم ذلك بقوتها المادية والمعنوية، من خلال العمل على إيجاد القدرة لتحقيق أعلى قدر من القوة المادية واستغلال إمكاناتها بالشكل الذي تحدده دون أي تدخل من جهات أخرى، كون ذلك يحدد طبيعة سياستها الخارجية، ما يمكنها أيضا من تحديد أولوياتها والعمل على تنفيذها.

وكلما زادرت قدرة الدولة وقوتها الإقتصادية، وكانت غير تابعة إقتصاديا لهذا البلد أو ذاك، كلما زاد ذلك من تطلعها للعب دور فعال في السياسات الدولية، مما يقود إلى إعتبار ذلك هدفا من أهداف السياسة الخارجية، ما يؤهلها لأخذ موقع هام في النظام الدولي.

فعمدت تركيا على تثبيت دعائم وأسس التنمية عبر استقلالية إقتصادها وحرصها الدائم على تطويره، وكذلك العلاقات التجارية مع دول الجوار ومنها سوريا ودول الخليج العربي، ناهيك عن النمو المتطرد في إنتاجها القومي العام، حيث بلغ عام 1990 حوالي 75 بليون دولار[61]

3- الحضور والنفوذ الإقليمي

يعتبر الحضور والنفوذ الإقليمي من أهم الأهداف التي تسعى إليها الدول، ضمن المنظومة الدولية، ومد هذا النفوذ أحيانا بسيطرتها على الأقاليم التي تقع في إطارها، ويأتي ذلك من

---

[61] فيليب روبنس،(1993) تركيا والشرق الأوسط ، (د . م) دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث: ،ص 61.

خلال سياستها الخارجية، والمرتبط بمدى قوتها في تحقيق هذا الهدف، إما بالسيطرة بشكلها المباشر وضم الأقاليم بالقوة العسكرية، وإما بقوتها الإقتصادية عبر تأثيرها في السياسة الخارجية للدول المحيطة بها ذات الإقليم الواحد[62]

فالسياسة الخارجية للدولة هي المسؤولة عن الحضور والنفوذ الإقليمي. وهذا يفسر سعي تركيا النشط للحفاظ على نفوذها الإقليمي وترسيخ سيطرتها الإقليمية، عبر العلاقات السياسية والإقتصادية الوثيقة مع دول الشرق الأوسط، لا سيما الدول العربية. وكذلك قيام تركيا بدور الوسيط في عدد من القضايا الدولية العالقة، ومنها: دورها في حل النزاع بين روسيا وجورجيا، ويرجع ذلك إلى أن مصلحة تركيا بالمنطقة وتعزيز نفوذها ودورها تقتضي في أن يتم تطبيق ما تسميه أنقرة تسوية القوقاز الكبرى، والتي تضمن في ذات الوقت، تأمين الحدود وفتحها بين كل من أذربيجان وأرمينيا وتركيا، هذا إلى جانب تحقيق تطبيع كامل للعلاقات بين تركيا وأرمينيا بعد صراع دام على مر العصور المنصرمة[63]

ويضاف إلى ذلك الحضور والموقف التركي من الحرب الإسرائيلية على غزة 2008-2009، وطغيان دور أنقرة على أدوار معظم الأطراف الإقليمية الأخرى، ما عزز من أهمية الحضور التركي في المنطقة العربية.

كما أن سعي تركيا وحصولها على عضوية العديد من المنظمات الإقليمية والدولية، ومنها: منظمة المؤتمر الإسلامي وترؤس شخصية تركية لها-أكمل الدين إحسان أوغلو-عزز من حضورها ونفوذها الإقليمي. وأيضا موقف تركيا من الملف النووي الإيراني ومحاولتها لعب دور الوسيط لحل الخلاف الحاصل بين إيران والغرب بشأن هذا الملف.

4- التقارب مع العالمين العربي والإسلامي

---

[62] غسان العزي،(2000) سياسة القوة مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية،، ص 32
[63] ريم عوني، رؤية أوروبية للدور التركي. **السياسة الدولية**. ع 177، يوليو 2005 ص 283.

سعت تركيا لإقامة علاقات وزيادة تعاونها مع العالمين العربي والإسلامي، نظـرا لوجـود مصالح مشتركة بينهما، والقرب الجغرافي والروابط التاريخية والثقافية كذلك.

وجاءت فترة ما عرف بالإنفتاح في عهد الرئيس تورغوت أوزال، والتـي شـهدت تطـورا ملحوظا في العلاقات التركية مع العالمين العربي والإسلامي، وخاصة الدول النفطية، حيـث أدركت تركيا لأهمية مصالحها في المنطقة. وعملت على توسيع مجالات التعاون كافة لاسيما التجارية منها، ولم يمنعها تطلعها بالاندماج في الدائرة الأوروبية من تعزيز علاقاتهـا مـع العرب والمسلمين.

ومن أهم المحطات التي أسهمت في توجه القادة الاتراك تجاه العالم العربي والإسلامي فترة التسعينات ولغاية الوقت الحالي[64]، كانت كالتالي:

- إفرازات نتائج حرب الخليج الثانية، والتي جعلت من تركيا عنصرا أساسيا ولاعبا فـي المنطقة والساحة الشرق أوسطية، نتيجة: عوامل المياه والنفط والأمن والأقليات وأهمها الأكراد، نظرا لتشابك حدودها مع دول الجوار سوريا والعراق، مما يفضي إلى ضرورة التعاون المشترك.
- دخول العالم العربي حقبة مفاوضات السلام مع إسرائيل، واعتراف العديد مـن الـدول العربية بإسرائيل وتوقيع اتفاقيات معها، ما أفسح المجال لتركيا لإقامة علاقات بالشـرق الأوسط خاصة مع هذه الدول، دون أن تصاب بالحرج بعد أن كانت تـتهم بانحيازهـا لإسرائيل.
- التغيرات الداخلية في تركيا، وصعود حزب العدالة والتنمية–التيار الإسلامي–إلى الواجهة السياسية واستلامه لسدة الحكم 2002، فاتجهت السياسة الخارجية التركية لمزيـد مـن

[64] دلي، خورشيد .(1999) **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**. دمشق: دراسة من منشورات اتحاد الكتاب العرب، ص 32-33.

العلاقات الإقتصادية والرسمية والشعبية وكذلك التقارب مع العالمين العربي والإسلامي، "فأسست مجموعات إقتصادية معها، كمجموعة الدول الثمانية: تركيا، ومصر، وباكستان، وإيران، وبنغلادش، ونيجيريا، وأندونيسيا وماليزيا عام 1997، لتعمل تركيا على تصدير منتجاتها من الآلات والسلاح مؤخرا والغذاء إليها، وتستورد المواد الأولية كالغاز والنفط"[65]

كما أن تركيا عززت تعاونها مع جامعة الدول العربية، وأسست المنتدى العربي التركي. ولعبت دورا هاما أيضا في القضايا المحورية في العالم العربي والإسلامي عبر اهتمامها بالقضية الفلسطينية، لاسيما بعد العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة والذي تمثل برفض العدوان وتقديم مساعدات للفلسطينيين، موقفها فيما يتعلق بالملف اللبناني بعد حرب تموز 2006، ورفضها للعدوان الإسرائيلي على لبنان، وكذلك المبادرة التي اشتركت فيها تركيا مع البرازيل بشأن تبادل اليورانيوم لحل الملف النووي الإيراني سلميا ورفضها العقوبات المفروضة على إيران. فكانت كل هذه ابمواقف تدفع بالسياسة التركية إلى التقارب مع العالمين العربي والإسلامي.

- **الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي**

[65] المصدر السابق ص، 47.

تقدمت تركيا للإنضمام إلى السوق الأوروبية عام 1959 -بعد عام على تأسيسها-سعيا إلى الإنضمام إلى العضوية الكاملة لهذه المجموعة، لما تشكله من مصالح ودوافع هامة لتركيا، والتي يمكن إجمالها بما يلي[66]:

1- الدوافع الجغرافية: كثير من النخب السياسية والثقافية التركية ترى أن تركيا جزء من السياسة والأرض الأوروبية منذ قرون، ونظرا أيضا للتقارب الجغرافي.

2- الدوافع السياسية: وتقسم الدوافع السياسية التركية بالإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي إلى دوافع داخلية وخارجية. فالداخلية تتمثل في أن غالبية التيارات السياسية التركية سواء العلمانية أو الإسلامية أو الليبرالية وغيرها، كلها تؤيد الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، لما يشكله من قوة هامة، ورغبة منها لتصبح جزءا من هذا الإتحاد. أما الدوافع الخارجيةـ فتتجلى بحالة التنافس بين تركيا واليونان واللتان تعيشان حالة صراع عميقة، فتحرص تركيا على التمتع بعلاقات مع دول عديدة وقوية ضمن سياستها الخارجية، بقدر لا يقل عن تلك التي تتمتع بها اليونان.

3- الدوافع الإقتصادية: وتمثل أهم الدوافع التي تسعى تركيا لتحقيقها عبر إنضمامها إلى الإتحاد الأوروبي، فهو بالنسبة لها سوقا تصديريا هاما لكافة المنتجات التركية، وكذلك يمكنها من الإنتقال الحر للأيدي العاملة التركية وتدفق الاستثمارات الأوروبية في تركيا، لإيجاد الخبرات والتكنولوجيا الجديدة التي تحتاجها. وحسب الإحصاءات، يشارك الإتحاد الأوروبي بحوالي 55% من عمليات التبادل التجاري المباشر لرأس المال التركي، وتشكل دوله حوالي 43% من مجموع الشركات الأجنبية للسلع الرأسمالية في تركيا،

---

[66] لقمان النعيمي،(2007) **تركيا والإتحاد الاوروبي: دراسة لمسيرة الإنضمام** ،بو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ،ص 11-16.

ويعتبر الإتحاد الأوروبي المكان الأمثل الذي يقصده الأتراك، والعديد مـــن الشـــركات التركية[67]

4- الدوافع الأمنية: أصبح الدافع الأمني بعد الحرب العالمية الثانية سببا رئيســيا للإنــدماج التركي في نظام غربي (الأوروبي-والأمريكي)، وذلك بقبول تركيــا عرضــا خاصــا بالتزامات الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط والذل وفره مبدأ ترومان عــام 1947، والذي في فترة تطور العداء والخصومة بين الشرق والغرب والمنافســة بــين القوتين العظمتين، والتي أدت إلى لحاق تركيا بالنظام الإقتصادي الغربي. وسعت بعدها تركيا عبر خطوات وتدابير عديدة إلى تحقيق الإندماج مع الغــرب، ومنهــا: الإتحــاد الجمركي، وتخفيض الرسوم الجمركية على وارداتها مــن دول الإتحــاد الأوروبــي، والسعي للإلتزام بما يرتبط بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ومنها المناطق الكردية، وما بذلته من جهود لتجاوز مشكلاتها الإقتصادية والسياسية لما من شــأنه أن يوصــلها لموافقة الإتحاد الأوروبي على إنضمامها له[68]. وجاء فيما بعد حزب العدالــة والتنميــة ووضع قضية الإنضمام هذه على سلم أولوياته.

---

[67] الشرطي، مصدر سبق ذكره، ص 32.

[68] جلال عبد الله معوض، (1998) **صناعة القرار في تركيا-العلاقات التركية العربية** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،،ص 274-275.

5.2 خامسا: التكتيكات التي استندت عليها تركيا لتطبيق سياستها الخارجية:

لقد شرعت تركيا مع بداية العقد الحالي في تطوير رؤيتها وسياستها على نحو يتواكب مع المستجدات في القرن الحادي والعشرين، وبذلت جهودها لإرساء رؤيتها على أرضية صلبة توظف فيها موروثاتها التاريخية والجغرافية التوظيف الأمثل. ومن ثم تعين على تركيا الإلتزام بستة تكتيكات حتى يتسنى لها تطبيق سياسة خارجية إيجابية فعالة.

التكتيك الأول هو التوازن السليم بين الحرية والأمن. والحقيقة أنه ما لم تحرص دولة من الدول على إقامة ذلك التوازن بين الحرية والأمن بداخلها، فإنها ستكون عاجزة عن التأثير في محيطها. كما أن مشروعية النظم السياسية يمكنها أن تتحقق عندما توفر هذه النظم الأمن لشعوبها، مع عدم تقليص حرياتها في مقابل ذلك .

وهذا يؤكد حسب الباحث أن الأنظمة التي توفر الأمن لشعوبها وتحرمها في مقابل ذلك من الحرية، تتحول مع الوقت إلى أنظمة سلطوية، وكذلك الأنظمة التي تضحي بالامن بدعوى أنها ستمنح الكثير من الحريات، ستصاب بحالة من الإضطراب المخيف. وإذ اتجه العالم من بعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 إلى تقليص الحريات بدعوى تحقيق الأمن إزاء التهديدات الإرهابية، فإن نجاح تركيا في تحقيق هذه المعادلة الصعبة بتوسيعها مساحة الحرية دون أن تغامر بأمنها تعتبر نقطة جديرة بالملاحظة والانتباه[69]

فقد تعرضت إرادة تركيا وجهودها من أجل الحفاظ على الحريات لاختبار صعب عام 2007، حيث كانت من ناحية تواجه مخاطر الإرهاب وتهديداته، ومن ناحية أخرى كانت تحرص على صون ساحة الحريات دون تقليص لها. ويمكن القول إن تركيا قد اجتازت هذا الاختبار بنجاح، فلم تشهد أي مدينة من مدن تركيا مثل اسطنبول أو أنقرة، أو ديار بكر، أي

---

[69] اوغلو ، أحمد داوود ، قناة TRT التركية، 2011/2/19

تقليص للحريات خلال قيام الدولة التركية بمكافحتها للإرهاب. وهو ما يبرز ويؤكد على أن الديموقراطية هي أفضل قوى ناعمة تمتلكها تركيا.

أما **التكتيك الثـــاني** فتمثل في تصفير المشكلات مع دول الجوار، وهو مبـــدأ تبـــدو نتائجـــه الإيجابية

واضحة بجلاء لكل متابع، فعند مقارنة وضع تركيا الآن، بما كانت عليه قبل أربعة أو خمسة أعوام، سنجد أن علاقات تركيا مع كل دولها المجاورة باتت وطيدة إلى أكبر درجة[70]

ومثال ذلك: إنفراج القضية القبرصية، حيث وافقت أنقرة وزعيم القبارصة الأتـــراك علـــى الخطة التي طرحها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في 11 نـــوفمبر 2002، والتـــي اعترفت بوجود دولة قبرصية تركية على قدم المساواة مع دولـــة قبـــرص اليونانيـــة، فـــي جمهورية موحدة تحمل اسم "جمهورية قبرص الموحدة[71].

وبرأي الباحث هدفت الجمهورية التركية جراء هذه السياسة لتحقيق عـــدة اهـــداف اساســـية أهمها: توفير بيئة وظروف عمل مناسبة للحكومة التركية، على الصعيد الخارجي والـــداخلي على حد سواء، فمن جهة تبحث تركيا عن تعزيز امكاناتها للعب دور الوسيط مـــع مختلـــف الأطراف الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط، ولهذا تجدها قامت بالحديث عن النقاط المشتركة مع الجمهورية السورية، وقدمت عدة خطوات ذكرت سابقا في هذا الاتجـــاه، لتلعـــب بعـــد

ذلك دورا محوريا في محاولة حل الصراع السوري- الإسرائيلي. وفي السياق ذاتـــه ايضا، سعت الجمهورية التركية الى التخفيف من مخاوف بعض الدول الإقليميـــة الأخـــرى كالجمهورية المصرية، وحاولت ترسيخ اسس للتكامل وليس التنافس معها.

---

[70] المصدر السابق

[71] حنفي، عبد العظيم محمود. اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية.مجلة ***السياسة الدولية.*** ع 156، اكتوبر ،2003 ص 136 .

اما على الصعيد الداخلي فقد شكلت هذه السياسة ارتياحا لدى شرائح تركيا عديدة لعل أهمها رجال الاقتصاد اللذين وجدوا في هذه السياسة منفذا لتعزيز التبادل التجـــاري والاقتصـــادي، والأكراد.

ويقوم **التكتيك الثالـــث** على التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار، حيث تـــأثير تركيا في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى. اهتمت الخارجية التركية في عقد التسعينات من القرن المنصرم اهتماماً جادا ومؤثرا بالبلقان، ولاسيما في أزمتـــي البوســـنة والهرسك وكوسوفو، وهو اهتمام يرتكز على أسس راسخة. وظلت قدرة تركيا على النفاذ إلى الشرق الأوسط محدودة، مقارنة بما تتمتع به تركيا من تأثير داخل البلقان والقوقاز.

ولئن لعبت مشكلة حزب العمال الكردستاني والأزمة السورية – التركية خلال عقد التسعينات دورا كبيرا في عجز تركيا عن النفاذ إلى الشرق الأوسط، إلا أن مشكلة الصـــورة الســـلبية والإدراك الخاطىء لدى كلا الطرفين: تركيا والدول العربية كانت العامل الأساس وراء عدم انفتاح الطرفين على الآخر.

وتأطرت هذه الصورة السلبية في زعم الأتراك أن العرب قد خانوا الدولة العثمانية وطعنوها في ظهرها، وزعم العرب أن الأتراك قد احتلوا العرب لأربعة قرون. ومن ثـــم كـــان ذلـــك الحاجز النفسي هو العقبة الكؤود أمام انفتاح كلا الطرفين على الآخر. بيـــد أن الضـــرورات البراغماتية التي تولدت عن الحاجة إلى الدعم الديبلوماسي المتبادل، قد فتحت الطريق أمـــام هذه العلاقات، وحطمت تلك الحواجز التاريخية/ النفسية، وهو ما جعل تركيا أكثر ارتباطـــا بسياساتها الشرق أوسطية الفعالة التي انتهجتها منذ عام 2002. وليس من المبالغة القول بأن

تركيا قد أضحت اليوم تمتلك قدرات وقنوات اتصال تجعلها قادرة على متابعة كل التطورات التي يموج بها الشرق الأوسط ساعة بساعة[72]

ولا تنحصر القدرة التأثيرية التي حازتها تركيا في بعض الدول فقط، بل تشمل أيضاً كل اللاعبين الآخرين داخل الشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال تعد تركيا الآن أحد أبرز اللاعبين الفاعلين في لبنان. وكانت الزيارة التي قام بها عبدالله غول عام 2004 إلى لبنان عندما كان وزيرا للخارجية، الزيارة الأولى التي يقوم بها وزير خارجية تركي في تاريخ لبنان. ومثل هذه المبادرات هو ما جعل لتركيا كيانها المؤثر في الساحة الدبلوماسية في الشرق الأوسط.

يرتكز **التكتيك الرابع** "السياسة الخارجية المتعددة البعد"، على أن العلاقات مع اللاعبين الدوليين ليست بديلة من بعضها البعض، وإنما متممة لها. وهو مبدأ يسعى لإبراز علاقات تركيا الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأميركية في إطار ارتباطها بالحلف الأطلسي (الناتو) وتحت مفهوم العلاقات الثنائية، وكذلك لطرح جهود تركيا للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي، وكذلك سياستها مع روسيا وأوراسيا على الوتيرة ذاتها من التزامن باعتبارها علاقات تجري كلها في إطار

التكامل، وليست علاقات متضادة أو بديلة من بعضها البعض. وأن ما يقصده الباحث هنا ويود التأكيد عليه هو أن السياسة المتعددة البعد التي تنتهجها تركيا منذ سبع سنوات لم تتضارب أو تتناقض مع بعضها البعض، ولذلك أضحت سياسات مؤسسية راسخة .

أما **التكتيك الخامس** فهو الدبلوماسية المتناغمة، إذ عند النظر إلى أداء تركيا الدبلوماسي من زاوية عضويتها في المنظمات الدولية، واستضافتها للمؤتمرات والقمم الدولية ما أدى لتطورات مهمة وجادة، في حال ما قورنت بأدائها الدبلوماسي قبل عام 2003، استضافت

---

[72] اوغلو، مصدر سبق ذكره 2011

تركيا قمة الناتو، وقمة منظمة المؤتمر الإسلامي فضلا عن استضـــافتها معظـــم المنتـــديات الدولية .

وأصبحت عضوا مراقبا في منظمة الإتحاد الإفريقي عام 2007، وهو ما يمكـــن أن يفســـر باعتباره نتيجة طبيعية لسياسة تركيا في الانفتاح على إفريقيا منذ عام 2005، فضـــلا عـــن مشاركة رئيس الوزراء رجب طيب آردوغان في قمة الإتحاد الإفريقي – الأوروبـــي التـــي انعقدت في مدريد، وهي المشاركة التي هيأت لتركيا أن تصبح لاعباً مؤثرا في العلاقات بين الإتحاد الإفريقي وأوروبا[73]

وبدعوة من جامعة الدول العربية شاركت تركيا على مستوى وزراء الخارجية وعلى مستوى رؤساء الوزراء على حد سواء. كما وقعت مع جامعة الدول العربية على اتفاقية خاصة على خلفية اجتماع دول جوار العراق، وذلك خلال الفترة التي تصاعدت فيها الأزمة بين العراق وحزب العمال الكردستاني، حيث قضت الإتفاقية بتأسيس علاقات مؤسسية وتشكيل المنتدى التركي– العربي[74]

وفيما يتعلق بصورة تركيا الجديدة من حيث انفتاحها على ساحات وأقاليم جديدة، يرى الباحث ذلك بالتغيير الإيجابي الذي جرى على صورة تركيا ما بين عامي 2002 – 2010. حيـــث خرجت تركيا في صورتها الجديدة لدى الرأي العام العالمي: دولة ذات دور في تأسيس النظام ليس فقط من أجلها، بل من أجل الدول المحيطة بها أيضا، وهو ما يجعلنا نقوّم صورة تركيا الجديدة باعتبارها ملمحا على انتقال تركيا من دولة مركزية إلى قوة عالمية .

---

[73] المصدر السابق 2011

[74] المصدر السابق 2011

أما **التكتيك السادس** والأخير فهو أسلوب ديبلوماسي جديد. فلفترة طويلة من التاريخ كانت تركيا في نظر العالم دولة جسرية، ليس لها رسالة سوى أن تكون معبراً بين الأطراف الكبرى. والمقصود من ذلك الدور هو أن تركيا دولة تنقل طرفا إلى طرف آخر دون أن تكون فاعلا بين الطرفين .

ولذا بدت تركيا لدى الشرقي دولة غربية، ولدى الغربي دولة شرقية، ومن ثم كان من الضروري رسم خريطة جديدة لتركيا تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي: وأن تكون دولة قادرة على إنتاج الأفكار والحلول في محافل الشرق ومنتدياته، رافعة هويتها الشرقية دون امتعاض، ودولة قادرة على مناقشة مستقبل أوروبا داخل محافل أوروبا ومنتدياتها من خلال نظرتها الأوروبية. وهذه الرؤية ليست موجهة للديبلوماسيين والسياسيين وحدهم بل للمثقفين أيضا، إذ أن الوصول إلى نتائج إيجابية في هذه الرؤية يعد أمرا مستحيلا دون إعادة تهيئة المثقف وتطويره في نموذج جديد[75]

6.2 سادسا: أدوات السياسة الخارجية التركية

1- الأدوات الإقتصادية:

تعرف الأداة الإقتصادية على أنها: "استخدام القدرات والإمكانات الإمكانات الإقتصادية المتاحة لدولة بهدف التأثير في الدول الأخرى من حيث توجهاتها وسلوكها، أو موقفها، على النحو الذي يتفق مع تحقيق الأهداف الخارجية للدولة وحماية مصالحها"[76]

---

[75] المصدر السابق

[76] مقلد، صبري إسماعيل.(1985) ***العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات***.الكويت: منشورات ذات السلاسل.ص. 472 .

وتعتبر هذه الأداة في مقدمة الأدوات الأخرى نظرا لأهميتها، حيث تقوم الدول باستخدامها في سياساتها الخارجية في مواجهة الدول الأخرى، فهي إما أن تساهم في دعم الاستقرار لدولة ما، وإما ان تهدف إلى تغيير تلك الأوضاع، وتشمل الأدوات الإقتصادية في إطار السياسة الخارجية على العديد من الآليات، ومنها: المنح، والقروض، والمساعدات، والتسهيلات الإئتمانية، والمقاطعة الإقتصادية أو تجميد أرصدة بعض الدول[77]. وعمدت تركيا كذلك إلى الشروع بعقد الاتفاقيات الإقتصادية، وزيادة حجم التبادل التجاري مع عدد من الدول العربية، فقد تجاوزت التجارة بين العالم العربي وتركيا (18) بليون دولار ويجري العمل على إقامة منطقة حرة وغرفة تجارة مشتركة بين تركيا وأكثر من جهة عربية[78]. وكذلك حجم الاستثمارات الإقتصادية شهدت نموا كبيرا في السنوات الأخيرة. فسعت تركيا عبر ذلك إلى تعزيز سياستها الخارجية وتحقيق نفوذها في الدول العربية.

ومن الأمثلة على ذلك أيضا: قيام تركيا مطلع شهر مايو 2008 على إنشاء خط توصيل الغاز من تركمنستان ودول القوقاز إلى أوروبا عبر أراضيها، دون أن يمر بالأراضي الروسية، فيما عرف بمشروع أنبوب "نابكو" الذي بدأ تنفيذه عام 2010، بدءا من تركيا إلى النمسا، مرورا ببلغاريا ورومانيا والمجر، وكان متوقعا أن تمده تركمانستان ب (10) مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا[79]. بالإضافة إلى تطور العلاقات التجارية بين تركيا وإسرائيل، والتي تمخض عنها توقيع اتفاقية للتجارة الحرة بين البلدين 1997 ورفع حجم التجارة عام 2000 من 500 مليون دولار إلى ملياري دولار[80].

---

[77] بدوي مصدر سبق ذكره*ص* 409.
[78] موقع الحزب التقدمي الإشتراكي اللبناني، http://www.psp.org.lb/Default.aspx?tabid=76&article
[79] عبد الفتاح، بشير. السياسة الخارجية التركية منعطفات وآفاق جديدة. ***السياسة الدولية.*** عدد 177 يوليو 2005، ص 279.
[80] نور الدين، محمد.(1998) ***تركيا الجمهورية الحائرة.*** بيروت:مركز الدراسات الإستراتيجية للبحوث والتوثيق. ص. 211.

ناهيك عن دفع الارتباطات الاقتصادية التركية في المنطقة الى الامام، مـن خـلال توقيـع اتفاقيات الاعفاء الجمركي مع الاردن وسورية ولبنان، هذا عدا ابرام اتفاقات مع روسيا، فيما يتعلق بالطاقة النووية والطبيعية، وتطبيعه للعلاقات مع امريكا واليونان، وكردستان العـراق وسورية.[81]

2- الأداة الدبلوماسية:

يعود مفهوم الدبلوماسية كمرادف للسياسة الخارجية أو بمعنى التفاوض أو المؤسسـة التـي تشرف على إدارة السياسة الخارجية، أو الموهبة التي يتمتع بها بعض الأشخاص. ويمكـن تعريفها على أنها: "عالم العلاقات القائمة بين مختلف الدول والمنبثقة عن مصالحها المتبادلة وعن مبادئ القانون الدولي وأحكام الإتفاقيات"[82]

ومن الأهمية بمكان معرفة أن الدبلوماسية تختلف عن السياسة الخارجية، ولكنهما مترابطتان، فالسياسة الخارجية أداة تشريعية نظرية، بينما الدبلوماسية تقـوم بتزويـد صـانعي القـرار الخارجي بالمعلومات الهامة التي تمكنهم من القيام بمهامهم المتمثلة بتنفيذ القرار[83]

تعتبر الدبلوماسية من أقدم أدوات السياسة الخارجية وأكثرها شيوعا، وهي عمليـة سياسـية تستخدمها الدول في تنفيذ سياساتها الخارجية، وفي تعاملها مع الدول والأشـخاص الـدوليين الآخرين، وإدارة علاقاتها الرسمية بعضها مع بعض ضمن النظام الدولي[84]. فهي تعتبر أداة هامة ورئيسية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، اللذين تسعى إليهما معظم الـدول، ومنـع الحروب والمنازعات، وتتجلى وظيفتها في حل الخلافات دون اللجوء إلى القـوة المسـلحة والحرب، بل إنها تنشط بشكل كبير وملحوظ للتوسط بين الأطراف وحل الصراع في ظـل

---

[81] عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره ، ص 279.
[82] أبو علاء، مصدر سبق ذكره ص . 226.
[83] أبو عامر، علاء. (2001) ***الوظيفة الدبلوماسية: نشأتها، مؤسساتها، وقواعدها***.عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع. ص. 35.
[84] أبو عامر. مصدر سبق ذكره ، ص.227.

نشوب الصراعات العسكرية، لذلك فإن الدبلوماسية والحرب يمكن إعتبارهما متلازمتان منذ القدم، فإذا طرأ تغير على أي منهما تبعه تغير في أسلوب الأخرى، بالإضافة إلى أن ما يطرأ على كلتيهما نتيجة للتطور الهائل في المعلومات[85] ومن الأمثلة على الدبلوماسية التركية والتي كأداة في السياسة الخارجية التركية، موقف تركيا من العدوان الإسرائيلي على غزة 2008، حيث رفضت أنقرة ونددت بالهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، دون أن تخسر علاقاتها الإستراتيجية مع إسرائيل وواشنطن، فقد عادت من جديد في تلك الآونة تركيا إلى التأثير في الساحة العربية ونجح رئيس الوزراء التركي رجب طيب آردوغان في اكتساب شعبية كبيرة لبلاده، ناهيك عن الترحيب الجماهيري العربي الكبير لهذه الخطوة، واعتبار تركيا لاعبا إقليميا، وتمثل ذلك في امتداد تأثير الدبلوماسية التركية إلى المثقفين والنخبة والأكاديميين في الوطن العربي، فتناولت الفضائيات العربية ذلك عبر برامجها بالتحليل والنقاش، ووصف موقف آردوغان وبلاده بالبطولي[86]. ومثال آخر يتعلق بسفينة مرمرة التركية التي أرسلت لكسر الحصار عن غزة. بالإضافة إلى انفتاح تركيا على إفريقيا والعرب من خلال حصولها على عضوية مراقب بالإتحاد الإفريقي والجامعة العربية وتشكيل المنتدى التركي–العربي، وعضويتها الكاملة في العديد من المنظمات الدولية، واستضافتها للمؤتمرات والقمم الدولية مثل قمة الناتو ومنظمة المؤتمر الإسلامي[87]

ومما يجب الإشارة اليه في هذا السياق، أن وزير الخارجية التركي احمد داوود اغلو قام خلال السنة الأولى التي تولى فيها ولايته، بمئة زيارة خارجية لدول مختلفة، قد تكون مؤشرا

---

[85] صادق، حيدر (1996). ***مستقبل الدبلوماسية*** . أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. ص. 22.
[86] اللباد، مصطفى (2009). ***تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج***. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.ص. 212.
[87] ،"***صحيفة النهار اللبنانية:*** 2010/6/25).

للنشاط التركي الدبلوماسي الخارجي، حيث توزعت زياراته الى 28 زيارة الى اوروبا، 27 إلى الشرق الأوسط، 18 الى البلقان، 9 الى اسيا، 8 الى الولايات المتحدة الامريكية[88]

88 مصدر سابق

3- الأداة الإعلامية:

تمثل الأداة الإعلامية أحد أهم الأدوات المستخدمة والمؤثرة في السياسة الخارجيــة للــدول، وبشكل خاص بعد ثورة الاتصالات والمعلومات.

وتتجلى أهمية الأداة الإعلامية في جوانب عديدة، من أهمها: أنها تهدف لتوجيه الدعاية لتأييد أو رفض سلوك أو موقف معين، لإقناع الرأي العام بسياسة ما. وكذلك دورها فــي التــأثير بتوجهات الرأي العام، واستخدامها للإقناع وإرسال الرسائل المهمة، وأيضــا تســتخدم فــي الترويج الثقافي لقضية ما، وعادة ما تكون مصاحبة للأداة الدبلوماسية.

والمهمة التركية في المنطقة لم تكتفي برسم صورة جديدة للأتراك ودولتهم بل تجسدت فــي نشر قيم سياسية وثقافية جديدة تدشن البنية التحتية للشرق الأوسط. فــدور الإعــلام أصــبح واضحا" مع إطلاق "الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون التركية " قناة تلفزيونية جديــدة (TRT) الناطقة باللغة العربية، لتكون القناة الأخيرة في سلسلة قنوات رسمية موجهة من دول كبــرى وإقليمية وهدفها التحدث للرأي العام العربي، فتكون رأس حربة موجه من عناصــر القــوة المرنة الجديدة التي تحتاجها التحولات الإستراتيجية التركية في المجال العربي. وأهم أهدافها بناء صورة ذهنية جديدة تحل مكان صورة تركيا العثمانية في أواخر القرن التاســع عشــر ومطلع القرن العشرين في الذاكرة والمخيلة العربية.

---

[88] ميرال،زيا وجوناثان س.باريس، "مصدر سبق ذكره، ص9.

كما تم استخدام الإعلام التركي في الأفلام والمسلسلات، حيث مسلسل وادي الـذئاب، الـذي تسعى تركيا من خلاله إلى التغيير في مستوى الإهتمام ببعض القضايا من وقت لآخر مثـل القضية الفلسطينية وقضية الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، وهذا يؤكد أن جـوهر السياسـة الخارجية التركية هو المصلحة الوطنية وتدعيم الدور التركي المؤثر إقليميا.

ولم يغفل الاتراك لأهمية الوسائل الإعلامية الالكترونية بعد الاقبال الكبير للشعوب العربيـة على هذا النوع من الاعلام وخاصة الشباب، وهي الفئة التي صرح داود اغلو في اكثر من مناسبه بأنها القوة التي تحمل التغيير في الشرق الاوسط كوكالة انباء الاناضول، والتي يتوزع مراسلوها في مختلف دول الشرق الأوسط والصين، وغيرها من دول العالم[89]

الأداة العسكرية:

تعرف الأداة العسكرية على أنها: "مجموعة من المقدرات المتعلقـة باسـتعمال أو التهديـد باستعمال العنف المسلح المنظم ضد الوحدات الدولية الأخرى، وما تشمله أدواتها من إنشـاء القوات المسلحة كل ما يتبع ذلك الإنشاء من تدريب وتوزيع، وعقد التحالفـات العسـكرية، والهجوم المسلح[90]

فالأداة العسكرية بمفهومها العسكري تعطي هيبة للدولة، ويترتب على ذلك أن تهابها الـدول وتخشى من التعرض لها، ناهيك عن تأثيراتها على السياسة الخارجية للدولة.

وفيما يتعلق باستخدام تركيا للقوة العسكرية كأداة في سياستها الخارجية، تمثل ذلك بعد تطور الموقف التركي من إسرائيل بعد الحرب على غزة، لاسيما بعد رفض تركيا لهذا العـدوان،

---

[89] وكالة الاناضول للانباء http://www.aa.com.tr/ar

[90] سليم. مصدر سبق ذكره .ص 92.

والذي كاد خلاله الغضب التركي يتجسد في خطوات عملية ضد إسرائيل، ردا على تلويحها بفتح ملف الأرمن، ثم توجيه مسؤول عسكري إسرائيلي انتقادات حادة إلى تركيا بهذا الخصوص، حيث سارعت وزارة الخارجية والجيش التركي إلى إصدار بيان رسمي عنيف ضد إسرائيل، تضمن تهديدا صريحا بأن تلك الإنتقادات والمواقف الإسرائيلية من شأنها التأثير سلبا على التعاون بين الدولتين[91]. وكذلك تعليق تركيا لرعاية المفاوضات غير المباشرة بين إسرائيل وسوريا.

وفي السياق ذاته، وظفت الخارجية التركية حديثا عضويتها في حلف شمال الأطلسي لنشر صواريخ " باتريوت" على حدودها التركية السورية، تخوفا من تصاعد الأزمة السورية وانتقالها الى الداخل التركي. ولوح الأتراك ايضا بإمكانية استخدام القوة في حال الاعتداء على الأمن القومي التركي.

وبرأي الباحث لا يمكن القول أن هناك اداة اكثر استخداما ونجاعة بالنسبة للخارجية التركية اكثر من غيرها، لأن هذا الأمر محكوم بطبيعة القضية والظروف التي تحيط بها، لكن في كل الأحوال يميل الاتراك إلى استخدام الأدوات الاقتصادية، الاعلامية والثقافية كخطوات اولى ولا تذهب الى الادوات العسكرية الا في اطار فشل الادوات السابقة في تحقيق اهدافها، وتوافر غطاء دولي او من خلال حلف الشمال الأطلسي، وإن كان هناك خطر يحيق بالأمن القومي والمصالح التركية الاستراتيجية.

[91] سامح راشد،" دور تركيا الإقليمي آفاق ما بعد غزة،"*شؤون عربية*، ع 137،ربيع 2009 ص 68 .

7.2 سابعا: توجهات السياسية الخارجية التركية

لقد شهدت السياسة الخارجية التركية، خاصة منذ وصول حزب " العدالة والتنمية " إلى الحكم في العام 2002، تغيّرات عدة في التوجهات والتحركات، إذ باتت تعتمد على تعدد العلاقات وعدم حصرها في محور واحد، الأمر الذي حوّل تركيا إلى مركز في السياسة الدولية، بعدما كانت تعتاش على أطراف حلف " الناتو ". فوسط العواصف المندلعة قرب حدودها تحتفظ تركيا بهدوئها وحساباتها الواقعية، تسعى إلى إبعاد النار عن داخلها، وتحاول لعب دور الإطفائي حيث تستطيع، وتقدم نفسها كقوة استقرار في المنطقة، محاولة توظيف قدرتها على التحدث إلى الجميع[92]

أدركت القيادة التركية أنّ قضية الشرق الأوسط السياسية في المدى المتوسط ستتلخص في مفهومين أساسيين: **أولهما**، مفهوم السلام كحزام أمن للوضع الإقليمي بين الدول. **وثانيهما**، التحول المؤسسي القائم على مجموعة قيم عالمية مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والشفافية والحكم الصالح. كما أدركت أنّ انهيار الشرق الأوسط القديم يسبب فراغا إستراتيجيا كبيرا يثير شهية أطراف محلية وأجنبية عديدة، ويعطي للقوى المختلفة الشعور بهامش أكبر للحركة المستقلة، ويدفعها إلى التطلع إلى سياسات بديلة، والبحث عن استقطابات لم يكن من الممكن تصورها من قبل.

وهكذا، فإنّ دور تركيا الصاعد في الشرق الأوسط، يهدف إلى ترشيد التفاعلات الإقليمية، وذلك لأسباب ثلاثة على الأقل: **أولها**، أنها تحتفظ بعلاقات قوية مع إسرائيل والفلسطينيين. **وثانيها**، علاقاتها الطيبة مع أطراف الانقسام في المنطقة من سورية وإيران على جانب إلى

---

[92] تركماني، عبد الله، "توجهات السياسة الخارجية التركية،" ***الحوار المتمدن*** العدد:2576، 5-3-2009،(نسخة الكترونية) http://www.ahewar.org

مصر والسعودية على الجانب الآخر. **وثالثها**، الذي يجعل دورها مؤكدا، يتعلق بسياستها العقلانية بوجه عام [93]

ومنذ العام 2006 أدركت تركيا أنّ تحركها تجاه لبنان سيمنحها فرصة التدخل المباشر على خط إقليمي ساخن، يحمل لها فرصة العودة إلى الساحة الإقليمية، التي أهملتها لسنوات طويلة، ويمكّنها من حل العديد من قضاياها العالقة مع العديد من اللاعبين المحليين والإقليميين، ويسهّل لها جمع المزيد من النقاط وتسجيل أهداف غير متوقعة في مرامي الكثيرين. كما يبدو أنّ التحرك التركي تجاه غزة قد منحها فرصة الدخول على خط إقليمي آخر، يسهّل لها جمع المزيد من النقاط لصالح ديبلوماسيتها النشطة، من خلال: المشاركة التركية في أية قوات دولية، والمساهمة في إعادة إعمار غزة.

وجاء تحرك رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان لاستعادة بعض الوهج في الدور التركي، ناهيك عن أنّ التحرك التركي يعتبر رسالة إلى الأوروبيين بأنّ تركيا ضرورة لهم في الشرق الأوسط وأنّ أي استقرار في المنطقة، تنشده أوروبا، غير ممكن من دون مساعدة تركيا، القادرة على التواصل بسهولة مع إيران وسورية، وتنسيق بعض الملفات مع مصر والمملكة العربية السعودية.

فقد أثبتت تركيا أنها ذات دور مؤثر في المنطقة، كما أنّ موقفها من العدوان على غزة سيسهم في فتح آفاق جديدة وواعدة للعلاقات العربية–التركية، وبخاصة بعد أن أثبتت أحداث العدوان حيوية الدور التركي وحياديته في التعاطي مع قضايا المنطقة، وهو ما يرشحها لأن تصبح لاعبا أساسيا في المعادلة السياسية القائمة والمستقبلية المتعلقة بالصراع العربي–الإسرائيلي، كونها أتقنت استثمار علاقاتها مع طرفي الصراع بشكل أعطى انطباعا عن مدى

[93] المصدر السابق .

شفافية وموضوعية الدور التركي. أما فيما يتعلق بالأجندة الخفية للوئـام الحـذر التركـي- الإيراني، فلعل أهم ما تنطوي عليه أجندة هذا الوئام هو استفزاز وابتزاز أوروبا، لكي تلعب دورا في سلسلة من الأدوار في الشرق الأوسط[94]

وفيما يتعلق بملامح التغيير في السياسة التركية فإن التغيير الأساسي بدأ عام 1980، حـين شرعت الدولة في فتح الأبواب للنظام الاقتصادي العالمي، فأطلقت حركة السوق، وحـررت نظام التجارة الخارجية. وكان التبدل في مفهوم التصنيع في المرحلة الأولـى يتجسـد فـي التحول الإستراتيجي على مستوى نظرية الدولة، حيث سجلت عملية إعادة الترتيب البنيـوي للسلطة، التي اعتمدت منذ عام 1983، نجاحًا، ظهرت نتائجه الأولى في تحسـن مصـداقية البلاد في الأسواق العالمية.

وعلى مستوى السياسة التركية الخارجية، استمر تأكيد انتماء تركيا إلـى العـالم الغربـي، خصوصًا مع تأكيد طلب الإنضمام إلى المجموعة الأوروبية، ففي الوقت جرى فيـه توثيـق الروابط الإقتصادية والتجارية بدول العالم العربي والإسلامي، تمكنت تركيا من "تعـويض" تقلص قيمتها الإستراتيجية في نظر قادة العالم الغربي أواخر الثمانينيات، جـراء التحـولات التي نتجت عن انهيار الأنظمة الشيوعية بشرق أوروبا وتفكك الإتحاد السوفياتي[95]

وجاء الغزو العراقي للكويت عام 1990، كي يعيد تذكير الغرب، الحريص علـى إمداداتـه النفطية، بأهمية تركيا الحيوية بالنسبة إلى أمنه. وقد ساعد تفكك الإتحاد السوفياتي السابق في فتح آفاق جديدة أمام الدبلوماسية التركية، نظرًا لانعكاساته فـي منطقتـي القوقـاز وآسـيا الوسطى، حيث تعيش شعوب لها جذور مشتركة مع أتراك الأناضول، وتم الاعتراف فعـلاً

---

[94] المصدر السابق

[95] نوفل، ميشال (2010). ***عودة تركيا إلى الشرق***. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون. ص. 17-20.

بظهور عالم تركي كان خارج حسابات الرؤية التركية الرسمية، ويشمل هـذا العـالم سـت جمهوريات مستقلة، إضافة إلى تتارستان داخل الإتحاد الروسي، والأقليات التركية في البلقان والعراق وإيران والصين وهو ما يعني أن مسؤوليات جديدة باتـت تترتـب علـى الطبقـة السياسية والمجتمع المدني في تركيا. وفي مطلع 1992 صارت تركيا بمثابة القطب الجاذب في مجال جيوسياسي واسع، يمتد من البلقان غربًا إلى حدود الصين شرقًا، واكتسبت السياسة الخارجية التركية أبعادًا جديدة، تفرض على أنقرة التصرف كقـاطرة لـدفع "الجمهوريـات التركية" المستقلة حديثًا إلى حضن النظام العالمي، وقد تحقق ذلك فعلاً عام 1992[96]

ونظرًا لجملة التغيرات، ظهرت الكمالية –نسبة إلى نظام كمال أتاتورك– بمظهر المتقـادم، وقد تجاوزها الزمن، شأنها في ذلك شأن الآيديولوجيات الشمولية التي انهارت فـي الإتحـاد السوفياتي سابقًا وفي بلدان أوروبا الشرقية. أما النخبة العسكرية التركية، فقد أدركت بـاكرًا ضرورة تجاوز الكمالية، نظرًا لقصورها في تأطير الحياة اليومية، في بلد أخذت تتسارع فيه وتيرة العمران المدني، وفي ظل اشتداد أزمة البحث عن الهوية والاستقطاب الإجتماعي.

وقد وجدت الدولة التركية نفسها في حقبة تاريخية، مضطرة فيها إلـى أن تعـدل وتطـور توجهاتها السياسية الخارجية، نظرًا للتغيرات التي طرأت على العالم منـذ انتهـاء الحـرب الباردة، فعملت على تقديم إسلام ليبرالي فاعل ومؤثر ومشارك وصاحب رؤية ومشـروع، وعلى احتضان حوار داخلي، يزداد حيوية ونشاطًا، ويرتكز إلى مقولات الإصلاح السياسي، والخروج من حقبة الماضي، إلى جانب بروز مجتمع مدني يؤكد ذاته يومًا بعد آخـر فـي

---

[96] المصدر السابق ص. 24-27.

مواجهة الدولة المركزية المتخندقة، ويدعم ذلك إقتصاد حيوي متنامٍ بات يحتل مكانًــا بــين الإقتصاديات العشرين الكبرى في العالم[97]

ولذا كان لزاما على تركيا أن تطور وتعدل توجهات سياستها الخارجية على وقع ديناميــات البيئة العالمية المتحولة في إثر أفول الحرب الباردة، خصوصًا أن عدم تبلور نظــام عــالمي جديد تتفرع عنه نظم إقليمية فرعية جديدة، تسبب في تهديدات أمنية جدية لتركيا في المحيط الجيوسياسي الشامل، الذي يشمل الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز. وعليه عملت المؤسســة الحاكمة في تركيا لصوغ مقاربة جيوثقافية تجعل تاريخها الإمبراطوري العثماني وميــزات موقعها الجيوسياسي المحوري رصيدًا إيجابيًّا في مرحلة إعادة بناء النظرية السياسية للدولة.

وجاء منعطف 30 يونيو/حزيران 1986، الذي جرى فيــه تكــريس "التوليــف التركــي-الإسلامي" كسياسة رسمية في مجال "الثقافة الوطنية"، ترفع من شــأن التجربــة العثمانيــة، وتضع الأسس لإدارة تأكيد تركيا كقوة إقليمية كبرى، عقب انقلاب الأوضاع فــي محيطهــا الجيوسياسي، نتيجة تفجّر يوغوسلافيا، وتفكك الإتحاد السوفياتي، والتقلبــات فــي القوقــاز وحرب الخليج. وهذا "التوليف التركي-الإســلامي" يتضــمن محاولــة لاســتعادة الرصــيد الجيوسياسي للتجربة العثمانية، على نحو يسمح بتجاوز سلبيات الحقبة الكمالية، ولاسيما منها الإنعزالية القطعية مع الموروث الإسلامي والعثماني، والانكفــاء إلــى المربــع الجغرافــي الأناضولي، وإعادة ربط تركيا "العثمانية الجديدة" بحاضنتها التاريخيــة والتمحــور حــول

[97] المصدر السابق ، ص.30-32.

محيطها الجيوسياسي والجيوثقافي، مقدمة لإعادة هندسة العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط وإعادة الشراكة الإستراتيجية مع العرب[98]

وتفترض رؤية "العثمانية الجديدة" لحزب العدالة والتنمية، والتي تنهل مقاربة الرئيس التركي الراحل تورغوت أوزال، استحضار إرث "القوة العظمى" العثماني، وإعادة تعريف مصـــالح البلاد القومية والإستراتيجية، الأمر الذي يفضي إلى ضرورة النظر إلى تركيا، بوصفها قوة إقليمية كبرى، تتحرك دبلوماسيتها النشطة في اتجاهات عدة، محورها الانخراط المتزايد في شؤون الشرق الأوسط على قاعدة التقارب مع العرب والمسلمين[99]

وفيما يتعلق بسياسة تركيا تجاه الشرق الأوسط فإن ثمة ثلاث سياسات متباينة يمكــن تركيــا انتهاجها تجاه الشرق الأوسط، **الأولى** هي الابتعاد التام عن الشــرق الأوســط ومشــكلاته، **والثانية** هي تطوير سياسات متناغمة مع سياسات معسكر دولي ما، كسياستها خلال الحرب الباردة، انطلاقا من تجنب تحمل مخاطر المبادرة منفردة في المنطقة. أما **السياســة الثالثــة** فتقوم على النظر إلى الشرق الأوسط من خلال مقاربة تركية خالصة مركزهــا أنقــرة. وإن بدت السياستان الأولى والثانية مقاربتين مقبولتين من الناحية النظرية إلا أنهما تفتقران إلـــى فرص التطبيق على أرض الواقع حاليا .

فقد أضحت تركيا دولة وطنية قوية، ومرت بخبرات في الإدارة الديموقراطية، وتمتلــك الآن جيشا قويا لا يستهان به. أضف إلى ذلك أن تركيا بما تمتلكه من تجربة تاريخيــة ونســيج

---

[98] المصدر السابق ص. 36.
[99] المصدر السابق. ص 36.

اجتماعي ثري وامتدادات جغرافية طبيعية، تعتبر نموذجا مصغراً للبلقان ونموذجا مصغرا للقوقاز، ونموذجا مصغرا للشرق الأوسط كله في آن واحد .

يمثل الشرق الأوسط الذي تتصوره تركيا، منطقة تتمتع بالمزيد من الأمن والسلام من خلال توفير حوار سياسي مكثف لأعلى درجة لا يترك مجالا لتصادم الخلافات والنزاعات، وتوطيد الروابط الدينية والثقافية والعرقية بين المجتمعات على نحو يحقق الاستمرارية لحياة حرة لكل البشر، وتفعيل العلاقات الإقتصادية والتجارية بين دوله[100]

وفي ظل هذا التصور، تقسم تركيا علاقاتها مع الشرق الأوسط في أربعة نطاقات جغرافية هي: دول الجوار مثل العراق وسوريا، وشبه الجزيرة العربية ومعها الأردن ولبنان ومصر، ودول مجلس التعاون الخليجي، ودول شمال إفريقيا .

وفي ضوء هذه الحقائق والمعطيات الجغرافية والتاريخية تتبنى تركيا أربعة مبادىء أساسية في سياساتها تجاه الشرق الأوسط. **المبدأ الأول** هو إحلال الأمن وكفالته لكل شخص دون تمييز بين مجموعة وأخرى، ودولة وأخرى. **والمبدأ الثاني** هو الإرتقاء بمستوى الحوار السياسي إلى أعلى درجة، وهو الهدف الذي من أجله أجرى ويجري كل من رئيس الجمهورية التركي، ورئيس وزرائها ووزير خارجيتها زيارات مستمرة مكثفة داخل الشرق الأوسط. وقد جعلت هذه العلاقات الطيبة المتبادلة التي تقيمها تركيا مع دول المنطقة، من تركيا قناة الإتصال الأكثر ثقة بين الدول والشعوب والتنظيمات غير الحكومية على حد سواء[101]

ويمثل كذلك جوار تركيا الإستراتيجي مع مجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية انعكاسا آخر لهذه الثقة، حيث تعززت العلاقات إلى درجة غير مسبوقة في تاريخ العلاقات

---

[100] تركماني، مصدر سبق ذكره .
[101] المصدر السابق

التركية– العربية، فقوبلت ديبلوماسية تركيا البناءة والصادقة في الشرق الأوسط بترحيب وتقدير من دول المنطقة وشعوبها. ويعد **المبدأ الثالث** المتمثل في الترابط الإقتصادي المتبادل الذي من شأنه أن يحقق التكامل الإقتصادي بين دول المنطقة ركيزة وشرطا أساسيا لإحلال السلام بالمنطقة، ومن ثم فقد بادرت تركيا بسلسلة من المشروعات الإقتصادية مع دول المنطقة، فوقّعت عدداً من اتفاقيات التجارة الحرة مع العراق وسوريا ومصر والأردن. وأخيرا فإن **المبدأ الرابع** الذي يوجه سياسات تركيا في الشرق الأوسط، هو التعددية الثقافية، إذ ترى تركيا أن الحفاظ على التعددية العرقية والمذهبية شرط أوّلي لإستقرار المنطقة.

واستند التغيير في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط إلى مقاربة وزير الخارجية التركي الحالي أحمد داود أوغلو، التي ترى أن تركيا عليها أن تسهم في بناء السلام في المنطقة، وتسعى إلى التقريب بين دول الشرق الأوسط، وذلك بالاعتماد على سياسة خارجية، مبنية على ثلاثة مكونات أساسية، سياسية، وثقافية، واقتصادية. وعملت تركيا على تطبيق نظرية "تصفير الخلافات" مع دول الجوار، الأمر الذي استدعى بروز ديناميكية ناشطة، تمكنت من صياغة علاقات جديدة ومختلفة مع كل من سوريا وإيران والعراق، وبشكل أحدث قطيعة مع علاقات الماضي، التي شابها التوتر والتوجس والعداء، وفتح الباب أمام تأسيس مدخل تعاوني شامل مع دول الجوار، بدأ من الأمن ووصل إلى السياسة ثم إلى الاقتصاد.

وعليه فقد تحول العداء مع سوريا حول إقليم إسكندرونة إلى تحالف سياسي ونفوذ اقتصادي في هذا البلد، في حين أن العلاقة الإستراتيجية مع إسرائيل أخذت تتحول تدريجيًّا إلى علاقة وسيط مقبول في عملية تفاوض غير مباشرة، ثم اعتراها الجفاء[102]

وبرزت اتجاهات براغماتية أساسية في السياسة التركية، لجأت إلى السير في المصـــالحات، وخاصة مع أرمينيا، ومع أكراد تركيا، بالرغم من المعيقات، التي ما زالت تؤثر على هـــذه السياسة. وعملت الحكومة التركية بزعامة حزب "العدالة والتنمية" على الانخـــراط الفاعـــل إقليميًّا ودوليًّا، إلى جانب الاهتمام بمسألة أساسية، باتت تطبع العلاقات الدولية منذ مطلع هذه الألفية، وهي مسألة حوار الثقافات والحضارات، حيث كانت تركيا مع إسبانيا ســـباقة إلـــى إطلاق مشروع تحالف الحضارات بديلا عن أطروحة صدام الحضارات وصـــراعها، ومـــا يحمله ذلك من مخاطر.

فيما يعتبر الباحث أن رفض تركيا التعاون مع الولايات المتحدة الأميركيـــة، تمهيـــدًا لغـــزو العراق عام 2003، كان بمثابة الكاشف للاتجاهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية، استنادًا إلى نظرية "العمق الإستراتيجي"، التي وضعها وزير الخارجية الحالي أحمد داود أوغلو، منذ تسلم حزب العدالة والتنمية زمام الأمور في نوفمبر/تشرين الثاني 2002.

وبرز التحرك السياسي التركي في المنطقة بشكل واضح من خلال قيام الحكومـــة التركيـــة، برئاسة رجب طيب أردوغان، بمهمة الوساطة الصعبة بين إسرائيل وسوريا، ونجاحها فـــي

---

[102] نوفل. *مصدر سبق ذكره* ، ص.120 – 130.

جمع الطرفين في اسطنبول أربع مرات، من أجل استئناف المفاوضات، حيث أظهرت تركيا اهتمامًا بلعب دور الوسيط بين سوريا وإسرائيل منذ عام 2004 [103]

وقد أبدى الإسرائيليون حاجتهم للتفاوض مع سوريا خلال زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت لأنقرة في فبراير/شباط 2007، لاعتقادهم أن تركيا تمثل صمام أمان في الشرق الأوسط، بوصفها الدولة المسلمة الوحيدة في المنطقة التي لها علاقات قوية مع إسرائيل في المجالين الدبلوماسي والتجاري، وأن لا أحد باستثناء رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان يستطيع أن يلعب دورًا بناءً لإطلاق مفاوضات بين سوريا وإسرائيل، بسبب علاقته الشخصية الحميمة مع الرئيس السوري بشار الأسد. لكن الحضور التركي في السياسات الشرق أوسطية بلغ أوجه أثناء العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة في 24 من يناير/كانون الثاني عام 2008، ونتج عنه تحول هام في السياسة التركية حيال إسرائيل بسبب هذا العدوان[104]

ويستنتج الباحث أن تركيا اليوم تقدم نموذجًا في منطقتنا، يرتكز إلى علاقات جيدة وإيجابية مع محيطها العربي والإسلامي، إلى جانب نجاحاتها الملحوظة في ميادين التنمية والإقتصاد والديمقراطية وعلاقة الدين بالدولة.

[103] نوفل. مصدر سبق ذكره ، ص. 132.
[104] المصدر السابق ، ص . 132-133.

الفصل الثالث: علاقات تركيا الخارجية

تكاد تركيا التي تلتقي بحكم موقعها الجغرافي مع ثلاث فضاءات هي الفضاء العربي ذو البعد الإسلامي والفضاء الأوروبي فالفضاء الآسيوي، تنفرد دون سواها من دول الشرق الأوسط بدور متميز برزت ملامحه جليا مع انهيار المعسكر الشرقي، وما نتج عن ذلك من تبعات إقليمية ودولية أثرت بالضرورة على هذه المنطقة. ودفعت هذه المتغيرات إسرائيل إلى البحث عن وضع يسمح لها بتطويق الوطن العربي، وقد وجدت في تركيا ضالتها، وبرز التفاعل بين إسرائيل وتركيا في عقد التسعينات في إطار رؤية إسرائيلية جديدة لمنطقة الشرق الأوسط.
ولم يمض وقت طويل حتى انضمت أمريكا إلى هذا الثنائي الذي كانت واشنطن تراقبه وتباركه في نفس الوقت، وهذا اقتناعا منها بأن هذين الطرفين سيعززان من هيمنتها ومن ثم صد أي خطر يحدق بمصالحها الحيوية وفي مقدمتها نفط الخليج[105]

ومن هذا المنطلق، أضحى التحالف الذي بدأ تركيا-إسرائيليا وانتهى تركيا-إسرائيليا-أمريكيا من القضايا الرئيسية السياسية لما له من تأثير في رسم خريطة جديدة للمنطقة. ولعل أكثر المتأثرين من هذا التحالف هم العرب، كون المنطقة العربية من أقرب المناطق لهذا التحالف ومجالا من مجالات تأثيراته، بالنظر إلى عوامل جغرافية وأخرى إستراتجية. ويطال هذا التحالف في أبعاده الشق الآخر الذي يمتد نحو جمهوريات آسيا الوسطى حيث المطامع الأمريكية والإسرائيلية والتركية أيضا.

---
[105] تركماني ، مصدر سبق ذكره ص.5.

وأوروبا من جانبها كانت تعتقد أن تركيا ستفقد دورها بالنسبة للإستراتيجية الأمريكيــة بعــد انهيار الإتحاد السوفياتي، غير أن العكس هو الذي حدث وأصبحت تركيا كمــا أشــار أحــد الساسة الأتراك البوابة الأمريكية نحو الشرق[106]

1.3 أولا: العلاقات التركية-العربية

تميزت العلاقات العربية-التركية بحالات من المد والجذب. وتركيا التي وجدت نفســها مــع بداية

التسعينات أمام دور جديد مثلث الزوايا، تتجه **الزاوية الأولى** نحو مجموعة الدول الإســلامية في آسيا الوسطى التي نشأت عن انهيار الإتحاد السوفياتي، **والثانية** غربية باتجــاه منطقــة البلقان حيث قامت دول جديدة على أنقاض الدولة اليوغسلافية المنهارة، أما **الزاوية الثالثــة** فجنوبية باتجاه الدول العربية وإسرائيل، ولم تخف رغبتها في القيام بدور ريادي في الشــرق الأوسط، والبحث عن ذات الدور في حلف شمال الأطلسي والاحتفاظ بعضويتها داخل منظمة المؤتمر الإسلامي الذي تتوخى من خلاله الحصول على موقع متميز[107]

ويدرك المتمعن لهذه الدوائر أن الأتراك كانوا أقرب للعرب من غيرهم بحكم صلات دينيــة وأخرى جغرافية وثالثة تجارية حيث تعايشوا مع بعضهم البعض لعدة قرون وذلك في إطار الدولة الإسلامية.

وتتسم العلاقات العربية-التركية بخصوصية تعود إلى خلفية تاريخية مختلــف عليهــا بــين الطرفين. وينظر العرب إلى الوجود التركي في المنطقة العربية من القرن السادس عشر إلى

---

[106] المصدر السابق ص.5.
[107] المصدر السابق، ص 9

بداية الحرب العالمية الأولى، على أنه استعمار اتخذ وحدة الدين غطاء تخفي حقيقته كاستعمار سياسي، بينما تعتقد تركيا أنها دافعت عن الوطن العربي طيلة قرون عديدة.

ومع مجئ كمال أتاتورك مؤسس الدولة الحديثة إلى الحكم عام 1923، أخذت تركيا بمبدأ العلمانية، أي فصل الدين عن الدولة، وهو ما جعل تركيا تعاني صراعا في الهوية مما أدى إلى عدم قدرتها على أن تلعب دورا فاعلا مع دول المنطقة لا سيما الإسلامية منها، وجدير بالذكر أن الإسلام جزء لا يمكن فصله عن الهوية التركية أو عن ثقافتها، مما جعل الدول الأوروبية تتردد في قبول الطلب المتكرر لتركيا بالانضمام إلى الأسرة الأوروبية[108]

وقد سجل إعلان الجمهورية سنة 1923مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات التركية-العربية، وذلك لم يكن بالتحول المفصلي وإنما إعادة ضبط، حيث مثلت بداية الإنفصال بين أمتين عاشتا في إطار دولة واحدة، أي بين الجمهورية التركية والدول العربية التي بدأت تتأسس في المشرق العربي تحت الانتدابين البريطاني والفرنسي، وبدأ مع هذا الانفصال كما قال هيثم الكيلاني نقص كبير في المعلومات بين الطرفين العربي والتركي أو تبادل سئ للمعلومات وعدم محاولة تفهم كل طرف لتجربة الطرف الآخر ومشكلاته. وبعد الحرب العالمية الثانية، انضوت تركيا تحت لواء المعسكر الغربي واعترفت بإسرائيل عام 1949 الأمر الذي جعلها تتعرض لانتقاد عربي وإسلامي حاد، كما أنها لعبت دورا حيويا في محاولات إقامة أحلاف مضادة للإتحاد السوفياتي بمنطقة الشرق الأوسط، وهو ما تجسد بالتحاقها بحلف بغداد في نوفمبر من عام 1955، وأدت الدور نفسه في الحقب المتوالية. وخلال مرحلة التسعينيات التي شهدت جملة من المتغيرات كزوال الخطر الشيوعي وتدمير القوة العراقية وبدء العملية

---

108 المصدر السابق ، ص . 9-10.

السلمية، اطمانت تركيا بأن الظروف أصبحت لصالحها للالتفات إلى الدائرة العربية. واختارت لنفسها المشاركة في عدد من المهام، كعملية السلام في الشرق الأوسط والمشروعات الإقتصادية الشرق أوسطية ومشروع أنابيب المياه ومشروع إنشاء صندوق لتنمية المنطقة، علاوة على المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف في عملية السلام الجارية منذ مؤتمر مدريد عام 1991.

وعرفت هذه الأدوار دفعة قوية مع حرب الخليج الثانية حيث تلقت تركيا دعما ماليا عربيا بلغ 2.5 مليار دولار، مع وعود بفتح الأسواق أمام المصنوعات التركية وتشجيع رأس المال العربي على زيادة استثماراته في تركيا. غير أن تنامي هذه الأدوار، رافقه قلق عربي من أن تستخدم تركيا سياستها المائية تجاه نهري دجلة والفرات ورقة للضغط على الدولتين الجارتين، العراق وسوريا اللتين تعانيان من شح في هذه المادة الحيوية، قياسا مع بعض الدول العربية الأخرى ذات الموارد المائية بغية تحقيق أهدافها [109]

كما تميز موقف تركيا من حرب الخليج الثانية بتطابقه مع الأهداف الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة خاصة حيال أعداء جدد وفي مقدمتهم إيران التي تفصلها عنها هوة عقدية. وعقب انتهاء هذه الحرب التي أضرت كثيرا بالإقتصاد التركي وأخلت بالأوضاع الجيو-سياسية في شمال العراق، أرادت تركيا أن تجذب إليها أنظار دول الخليج العربية في المجال العسكري، فأعلنت عن قدرتها على توفير الدعم لدول مجلس التعاون الخليجي ومساعدتها على إنجاح خططها الرامية إلى تطوير قواتها المسلحة[110]

وترتكز العلاقات العربية-التركية على عدة عوامل، أبرزها: الموقع الجغرافي والإسلام والثقافة. وقد يكون العامل الأول هو الأهم من وجهة النظر الأمنية والإستراتيجية. إذ تتميز

---

[109] المصدر السابق ص.10-11.

[110] المصدر السابق، ص 11.

تركيا بموقع جغرافي هام، هو بمثابة جسر متعدد الاتجاهات بين أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، وكانت في فترة الحرب الباردة أشبه بمنطقة عازلة للحيلولة دون وصول السوفيات إلى المياه الدافئة والشرق الأوسط. ورغم مغادرة تركيا الخريطة السياسية لإقليم شرق الأوسط، وبالتالي القطيعة مع الدول العربية وإيران، إلا أنها حافظت على مستوى العلاقات مع الدول العربية، لأسباب تتمثل في المصالح الاقتصادية والنفطية وعودة الإسلام كقوة مؤثرة في الحياة الإجتماعية والسياسية، ومشكلات المياه والأكراد والحدود مع جارتيها العربيتين، والدور التركي المحتمل في أي مشروع شرق أوسطي.

ومرت العلاقات العربية-التركية في تطورها بمراحل عدة بين تأسيس وتوتر وتعاون. وطرأت عليها تحولات جوهرية، أبرزها القطيعة التي أعقبته تجاه الأتراك نحو الغرب في فترة كان العرب فيها لايزالون تحت الاحتلال الأوروبي، ومن ثم الاحتكاك الذي أعقب عودتها للاشتراك في لعبة السياسة في الشرق الأوسط، ولكن كلاعب أقرب إلى تنفيذ السياسة الأمريكية في المنطقة.

وكانت حدة التوتر تزداد بين الطرفين العربي والتركي كلما اقترب الأتراك من الغرب. واختارت تركيا الاندماج مجددا في الإستراتيجية الأمريكية للمنطقة في أعقاب حرب الخليج الثانية، ومع

بروز الإطار الإقليمي الذي تسعى فيه إلى أن تكون دولة محورية من خلال استعادتها لحيوية موقعها في المنطقة، واعتمادا على الوضع الإقليمي والعربي الهش والمفكك، واصلت انتقاصها حقوق سوريا والعراق في مياه نهري دجلة والفرات، وقامت بعمليات عسكرية

واسعة ضد المتمردين الأكراد في شمال العراق، ووجهت اتهامات لسورية بأنها تدعم حزب العمال الكردستاني[111]

ولكن القفزات الرئيسية يمكن رصدها في العلاقات التركية بالجوار العربي، الـذي أصـبح ساحة تدافع وصراع هائلة منذ تولي إدارة بوش الابن مقاليد الإدارة الأميركية.

منذ تولي العدالة والتنمية الحكم في 2002، أكدت تركيا على سياسة العمـق الإسـتراتيجي المتعددة الأبعاد بسلسلة زيارات تركية للعواصم العربية. ففي 2004 ضغطت أنقرة لتـولي التركي أكمل إحسان أوغلو رئاسة سكرتارية منظمة القمة الإسلامية. أما العـام 2006 فقـد ألقى رئيس الوزراء أردوغان كلمة في مؤتمر القمة العربي بالخرطوم، أكدت على توجهات تركيا الجديدة. وما إن اندلعت الحرب الإسرائيلية على لبنان حتى أظهـرت أنقـرة تعاطفـا واضحا مع اللبنانيين، وبادرت بالتالي، بترحيب لبناني، إلى المساهمة في قوة حفظ السـلام الدولية في جنوب لبنان.

ومنذ 2009 بدأت اتفاقية الوحدة الجمركية في العمل بين تركيا ومصر، وأعلن في القاهرة عن بدء عشرات من الشركات التركية في نقل جزء من عملياتها إلى منطقة غرب القاهرة الصناعية. هذا، إلى جانب العديد من الشركات التركية الأخرى التي تنشط في كافة الدول العربية من شمال العراق إلى الخليج إلى شمال أفريقيا.

وفي الملف العراقي وخلال السنوات التالية للاحتلال، أصبح العراق واحداً من أبرز مسائل السياسة الخارجية التركية. كما أن حكومة العدالة والتنمية افتتحت عهدها بتصويت البرلمان التركي (حيث تمتع الحزب الحاكم بالأغلبية) على عدم السماح للقوات الأميركية باستخدام

---

[111] محفوض، عقيل سعيد، "ملاحظات حول العلاقات العربية-التركية: المياه، والاكراد، واسرائيل،" ***مجلة النهج***، مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، العدد 62، ربيع 2001، 256 .

الأراضي التركية في غزو العراق. وعندما تصاعدت المقاومة في العراق، شجب رئيس الوزراء التركي العنف الأميركي في الفلوجة، في وقت بدا أن الأميركيين في العراق يغضون النظر عن وجود مجموعات حزب العمال الكردستاني التركي في شمال العراق.

ولكن هدف تركيا الرئيسي منذ بدأ تبلور النظام العراقي الجديد كان تعزيز وضع السنة العرب، ومنع إيران من الاستفراد بالنفوذ الإقليمي في العراق، والمحافظة على وحدة العراق ومنع انقسامه، وتقليص حجم المقدرات المتوفرة للقوى الكردية، بما في ذلك الوقوف أمام سعي الأكراد للسيطرة على كركوك.

لتحقيق هذه الأهداف، فتحت تركيا قنوات اتصال واسعة النطاق مع القوى والقيادات العربية السنية والشيعية، بما في ذلك قوى المقاومة، وأصبحت تركيا عضوا في لقاءات الدول المجاورة للعراق. غير أن التوتر الذي شاب العلاقات الأميركية التركية، لم يسمح لتركيا بتحقيق أهدافها ولا لعب دور مؤثر في العراق، وليس حتى الشهور الأخيرة من 2007، عندما أخذت إدارة بوش تراجع جملة سياساتها في العراق والشرق الأوسط، وتراجع نفوذ المحافظين الجدد وحلفائهم في واشنطن، إذ بدأ الأميركيون في التعاون بجدية لمحاصرة قواعد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، ووافقوا بالفعل على تأجيل الاستفتاء على مستقبل كركوك إلى أجل غير مسمى.

خلال الفترة المتبقية من إدارة بوش، أخذت تركيا في تعزيز دورها في العراق على مستوى العلاقة مع حكومة المالكي، وعلى مستوى المعارضة العراقية للاحتلال والمالكي، على السواء.

وتتحدد دوائر السياسة الخارجية التركية في: الدائرة الأوروبية، والدائرة الإسلامية والشرق أوسطية، والدائرة التركية أو الطوراني. غير أن هذه الدوائر ملتبسة وتواجهها عقبات داخلية، على صعيد المنافسات السياسية ودور المؤسسة العسكرية، وإقليمية، تتعلق بالسياسات المتعاكسة للدول والتواترات المتأتية عنها.

وأهم القضايا التي تربط العلاقات العربية–التركية فتكمن في ثلاثة محاور رئيسية، هي:

1- العلاقات مع إسرائيل: حافظت تركيا على علاقات "قلقة" مع الدول العربية وإسرائيل، ولم يكن ثمة بد من أن تتخذ موقفا تجاه الصراع بينهما. غير أنها لم تستطع الحفاظ على حياد كانت قد أعلنته، كما لم توفق في إنجاز سياسة ترضي الطرفين المتصارعين، لاسيما وأنها اعتبرت الصراع واحدا من إمتدادات وحلقات الحرب الباردة.

وبسبب تلك السياسة فقدت تركيا فرص توثيق علاقاتها الإقليمية خلال عدة عقود، إلا أن عملية السلام العربية–الإسرائيلية حسنت ظروفها الإقليمية، وباتت لديها الفرص لتطوير علاقاتها مع الدول العربية وإسرائيل في آن واحد. وقد وقعت إسرائيل اتفاقا عسكريا (1996/2/23) يهدف لتبادل معلومات الأمن وتحديث الجيش والاستطلاع ودراسة الأخطار المشتركة وإقامة آلية لمواجهتها. والاتفاق يستهدف أساسا الضغط على سوريا فيما يتعلق بقضايا المياه والأكراد وعملية السلام، ويهدد الأمن القومي للدول العربية وإيران، ويعكس التقاء اهتمامات تركيا وإسرائيل الإستراتيجية وتصوراتها لمستقبل المنطقة[112]

وفيما يتعلق برأي قادة الإعلام في تركيا، أشار الباحث لما قاله رئيس تحرير صحيفة زمان التركية عبد الله بوزكرت أن بلاده تطلب وبشكل واضح وصريح تأسيس دولة فلسطين

---

[112] المصدر السابق ،ص 256.

وتطبيق قرارات الأمم المتحدة بشكل فوري، وتريد دولة فلسطينية موحدة يستطيع جميع الفلسطينيين العيش فيها، وعلى الجانب الآخر، فتركيا لا تريد تخريب علاقاتها مع إسرائيل بأي شكل من الأشكال، وليتسنى لتركيا أن تلعب دورا فعالا لا بد أن تتصل مع جميع الأطراف. ويضيف بوزكرت: "أن حكومة بلاده ترى أن حكومة الائتلاف الإسرائيلية تتصرف بسلبية وكذلك لا تنظر بإيجابية للحلول، وبالذات في سفينة الحرية ووفاة 9 أتراك، ناهيك عن عدم قبول إسرائيل لطلبات تركيا بالاعتذار الرسمي والتعويض، فجمدت الأخيرة علاقاتها مع إسرائيل وتطالبها برفع الحصار عن غزة بأسرع وقت، معتبرا أن ذلك تصرف غير قانوني وإخلال بالحقوق القانونية[113]

وقال بوزكرت إن القضية الفلسطينية للأتراك مسألة إحساس وكل الشعب لديه ذات النظرة بلا تفرقة، فجميع الإتجاهات التركية تدعم القضية الفلسطينية، مشيرا أن بلاده تريد حلا للقضية الفلسسطينية، وحلا للانقسام الداخلي، معتبرا ذلك بالضرر على القضية، مؤكدا أن الإنقسام مانع لتقدم حوار السلام مع إسرائيل[114]

فيما اعتبر سميح إيديز رئيس تحرير صحيفة الميليت التركية أن نظرية حزب العدالة والتنمية تكمن بكونه يريد مساعدة الفلسطينيين على نيل حقوقهم حسب مقررات الشرعية الدولية بدولة فلسطينية على حدود عام 1967. وفي علاقة بلاده مع إسرائيل، قال بوزكرت: "لا بد أن تكون جيدة، فنحن نخدم الفلسطينيين عبر علاقة جيدة مع إسرائيل". وأضاف بالقول ما قبل حزب العدالة والتنمية لم نكن نكترث بالفلسطينيين، موضحا منذ الستينات وتركيا تبحث انضمامها لأوروبا، والهدف التركي جاء انسجاما مع التوجهات الداعية للانفتاح على الخارج "الغرب" وكذلك القرب المكاني، وذلك محكوم بالإسلام. فالسبب الأساسي أن تركيا اليوم أكثر

---

[113] مقابلة شخصية مع رئيس تحرير صحيفة زمان التركية عبد الله بوزكرت، في مكتبه بأنقرة،18 فبراير2011

[114] المصدر السابق

من 70 مليون وبالتالي يتحركون بكل أوروبا، متسائلا فيما يخص أوروبا هل ستصبح ذو خلفية إسلامية؟؟[115]

وخير الدين أوغلو الأستاذ في جامعة أنقرة–وأحد مؤسسي حزب العدالة والتنمية "حزب الهاص" يؤكد أن الأتراك حكومة وشعبا يقفون إلى جانب الفلسطينيين، فبلاده ترى أنها بحاجة لرؤية سليمة شاملة لكل الأطراف الفلسطينية[116]

وفي آراء أخرى فهناك من يتحدث عن أن تركيا تحاول لعب دور سياسي في القضية الفلسطينية، والتأثير في صناعة القرارات المتعلقة بها، باعتبارها القضية الأكثر تعقيدا وأهمية في الشرق الأوسط.

فتركيا تحتفظ في سياق آخر بعلاقات وثيقة مع إسرائيل، وتشكل معها تفاهمات إستراتيجية في عدد من المجالات، ولكنها في نفس الوقت–وخصوصا بعد استلام حزب العدالة والتنمية الإسلامي للسلطة–تحاول أيضا أن تبني علاقات إيجابية مع محيطها العربي والإسلامي، مما قد يجعلها وسيطا محتملا في مشاريع التسوية، وقد تطورت العلاقات التركية–الإسرائيلية بشكل مطرد، بسبب عضوية تركيا لحلف شمال الأطلسي، والرعاية والدعم الشديدين من المؤسسة العسكرية والنخب العلمانية ذات النفوذ الكبير في السياسة التركية، في محاولة منها لاسترضاء أمريكا، ولزيادة فرص انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي. وتتجلى العلاقات المتبادلة في مجالات التعاون العسكري، ومشاريع تحديث الأسلحة التركية بمساعدة الشركات

---

[115] مقابلة شخصية مع رئيس تحرير صحيفة الميليت سميح ايديز، في مكتبه بأنقرة، 17فبراير 2011

[116] مقابلة شخصية مع الأستاذ في جامعة انقرة وأحد مؤسسي حزب العدالة والتنمية"الهاص" خير الدين اوغلو، في انقرة،18 فبراير 2011

الإسرائيلية، إضافة إلى التبادل التجاري الذي يسعى الطرفان لزيادته من مليار دولار سنويا عام 2004 إلى 5 مليارات سنويا في الوقت الحالي[117]

كما تستفيد تركيا من العوائد السياحية من 320 ألف سائح إسرائيلي يزورون تركيا سنويا، إضافة إلى المشاريع التي تجري دراسة جدواها لنقل الكهرباء والغاز الطبيعي والنفط الخام والمنتوجات النفطية المكررة من تركيا لإسرائيل، عبر أنابيب تحت البحر الأبيض المتوسط. ولكن هذه العلاقات لم تمنع تركيا من اتخاذ مواقف مهمة في دعم الحقوق الفلسطينية رغبة منها في الظهور بمظهر الطرف المحايد في هذا الصراع. فقد أعلنت الحكومة والرئيس التركي لأول مرة أن الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، وخصوصا سياسة هدم البيوت في رفح هي إرهاب دولة، وامتنع رئيس الوزراء آردوغان ووزير خارجيته عبد الله غول من زيارة تل أبيب كرد على هذه الممارسات، كما رفعت تركيا مستوى تمثيلها الدبلوماسي مع السلطة الفلسطينية إلى مستوى سفير، فيما استدعت سفيرها لدى تل أبيب للتشاور، في موقف يتجاوز حتى المواقف العربية والإسلامية الأخرى الخجولة تجاه الممارسات الإسرائيلية[118]

كثيرة هي المحطات والانعطافات التي مرت بها العلاقات التركية الإسرائيلية، ومصالح كثيرة أيضا وقديمة متبادلة بين إسرائيل وتركيا، وقد لعب اليهود دورا في تركيا العثمانية ونصرة حزب الاتحاد والترقي بقيادة أتاتورك ثم اعتراف أنقرة في الثامن من مايو 1949 بإسرائيل

---

[117]" المصلحة العربية وتوازن الدورين التركي والايراني في الشرق الاوسط،" ***مجلة دراسات شرق اوسطية بالتعاون مع المؤسسة الاردنية للبحوث والمعلومات،*** العدد 38، شتاء 2007، ص 139-141.
[118] المصدر السابق، ص139.

حيث اعتبرتها حقيقة واقعة، وهو ما تلاه فتح مفوضية تركية في إسرائيل، ومن ثـم كانـت تركيا أول بلد إسلامي شرقي يعترف بإسرائيل، واعتبر العرب ذلك خيانة تركيا الأولى[120] ويرى ندان سفران الأستاذ في جامعة هارفرد الأمريكية أن إسرائيل ترى في تركيـا ثقـلا مضادا إيران والعراق على السواء، وفي حالة الضرورة ثقلا مضادا لسوريا[119]

ويجمع مراقبون على أن مرحلة التسعينات كانت تمثل عصرا ذهبيا للعلاقات بين تل أبيـب وأنقرة، حيث سعت تركيا إلى شق دور جديد لها فـي الشـرق الأوسـط وكـان التحـالف الإستريتيجي مع إسرائيل عام 1996 تتويجا لهذا الهدف، إضافة إلى أن هـذه المرحلـة قـد شهدت رفع تركيا تمثيلها الدبلوماسي مع إسرائيل إلى درجة سفير وكان ذلك عقـب مـؤتمر مدريد مباشرة[120]

وقد مر التقارب القوي بين الجانبين التركي والإسرائيلي بأربعة مراحـل، تتعلـق جميعهـا باعتبارات تركية أمنية عسكرية. وتقع **المرحلة الأولى** بين أواسط الثمانينات وحرب الخلـيج 1991 وهي المرحلة التي سادها تعاون سري بين الجيش التركي والمخابرات الاسرائيلية.

أما **المرحلة الثانية** فكانت بعد انتهاء حرب الخليج التي دفعت القيادة العسكرية التركية إلـى البحث عن شريك موثوق لا يحمل الكثير من الشكوك، من أجل تنفيذ برنامج تحديث طموح للجيش يستجيب لخططه الإستراتيجية المتغيرة في المنطقة.

وجاءت **المرحلة الثالثة** بعد التوقيع على اتفاقات أوسلو بين منظمـة التحريـر الفلسـطينية وإسرائيل في سبتمبر 1993 والتي رافقها تصاعد في الأخطار الداخلية من حـزب العمـال الكردستاني، وهو ما شجع القيادة العسكرية على إبرام هذا التحالف. وكانت **المرحلة الرابعة**

---

[119] المصدر السابق، ص 12

[120] تركماني ، مصدر سبق ذكره ، ص 13

في نهاية 1995، عندما تجمع خطر الإنفصاليين الأكراد وخطر الإسلاميين في حزب الرفاه، فتعززت قناعة المؤسسة العسكرية التركية بضرورة التوقيع على الإتفاقات مع إسرائيل والإعلان عنها صراحة، وهو التوجه الذي عبر عنه بنيامين نتنياهو لوزير الدفاع التركي الذي زار الجولان ضمن زيارته لإسرائيل في مايو 1997، بعد أن رفض فكرة قيام دولة كردية، بقوله نحن لا نرى أي فرق بين الإرهاب الكردي والإرهاب الذي تعاني منه إسرائيل[121]

ومنذ سنوات ليست بالبعيدة فإن العلاقات بين البلدين استمرت في مسارها الإستراتيجي على الرغم من أنها مرت بمنحنيات بسيطة صعودا وهبوطا حتى دخلت في مرحلة فتور شديد، لتعاقب بعض الأحداث منها: اندلاع الإنتفاضة الفلسطينية (إنتفاضة الأقصى) في عام 2000، أحداث 11 أيلول 2001 وتداعياتها وما ترتب عليها من غزو أمريكي لأفغانستان في عام 2001، وغزو للعراق في العام 2003، وتولي حزب العدالة والتنمية ذي التوجهات والجذور الإسلامية للسلطة في تركيا في العام 2002، ومن ثم تلاقي المصالح التركية- العربية جراء الاحتلال الأمريكي للعراق، وما ترتب عليه من نتائج أمنية وإقتصادية تضر مصالح الأتراك والعرب بشكل مباشر، والتدخل الإسرائيلي العسكري والمخابراتي في كردستان العراق، وما نجم عنه من تهديد فعلي للأمن القومي التركي[122]

وما زالت العلاقات التركية الإسرائيلية حتى يومنا هذا يشوبها التوتر تارة والإنفراجة تارة أخرى.

---

[121] المصدر السابق ،ص 15

[122] رنا، الخماش(2010). ***العلاقات التركية- الإسرائيلية، وتأثيرها على المنطقة العربية***.عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط.ص. 19.

2- مسألة المياه: تعتبر تركيا نهري دجلة والفرات من أنهار تركيا، وليس لسوريا والعراق أي حق بالمياه التي تنبع منهما، لذلك تسعى لإحكام سيطرتها على هذا المورد الطبيعي المشترك باسم مبدأ السيادة المطلقة. ويؤدي مشروع GAP الطموح إلى خفض مياه الفرات المتدفقة إلى سوريا والعراق بنسبة 40% للأولى و80% للثانية، هذا فضلا عن تلويث المياه بسبب الإنشاءات الصناعية على المجرى الأعلى للنهر. ولم تفلح محاولات الحوار الثلاثي في التوصل إلى اتفاق. وإذا كانت تركيا تنفي أنها تستخدم المياه ورقة ضغط ضد سوريا والعراق، إلا أنه لا يخفى ما للعلاقات التركية-الإسرائيلية من تأثير في المسلك التركي حيال أزمة الفرات، واستخدام تلك العلاقة للضغط على سوريا في المرحلة الراهنة، خاصة وأن تأمين مصادر المياه هو من أكثر المسائل الحيوية في إسرائيل، التي تقيم حوارا على مستوى عال معها بخصوص مشروعات المياه. ولكن أكثر ما تهتم له إسرائيل هو مشروع أنابيب السلام الذي يؤمن بعض احتياجاتها المائية المستقبلية[123]

3- تمثل المسألة الكردية مصدر قلق واضطراب في تركيا، وتلتقي توجهات دول إيران والعراق وتركيا وسوريا على "رفض قيام دولة كردية مستقلة، وإحباط أية اندفاعة إنفصالية لأكراد شمال العراق". كما تتعرض العلاقات السورية-التركية إلى صعود وهبوط في خطها البياني بتأثير الحركة الكردية في تركيا". ولم تهدئ البروتوكولات الأمنية من روع وشكوك الأتراك، بخصوص نشاط حزب العمال الكردستاني. وهكذا ما زال البعد الكردي ومقاومة حزب العمال الكردستاني حجر الزاوية في سياسة تركيا تجاه جيرانها الجنوبيين، وهي من أجل ذلك: تربط بين ملفي المياه وحزب العمال الكردستاني

[123] محفوض، مصدر سبق ذكره . ص 257-258.

في علاقاتها مع سورية، وتتوغل في شمال العراق وتشن حملة إبادة ضد مقاتلي الحزب ومؤيديه، بمساعدة أكراد العراق الذين تهتم بهم وتقيم معهم علاقات جيدة[124]

4-السياسة الإقليمية: اتجهت تركيا في فترة ما بعد الحرب الباردة إلى صوغ سياسات إقليمية جديدة، لا تخلو من لهجة استعلاء. وقد تركز اهتمامها في الشرق الأوسط علـــى ترســـيخ علاقاتها العسكرية والإقتصادية مع إسرائيل، واحتواء مصادر القلق من الجوار السياســـي والجغرافي، وملف المسألة الكردية. ويرى الأتراك أن تقوية الروابط مع إسرائيل يخـــدم مصالحهم في أوروبا والولايات المتحدة ويساعدهم على مواجهـــة مشـــكلاتهم الداخليـــة والإقليمية، بمقابل مساعدتهم لإسرائيل في الاندماج في المجال الإسلامي. وربمـــا كانـــت تركيا تركز على علاقاتها الإسرائيلية، لكون إسرائيل دولة معادية لدولة معادية لنا، حسب ما قال مسؤول تركي. هي سوريا بالطبع ويأتي اهتمام تركيا بصوغ شرق أوسط جديـــد، ولعب دور فيه في إطار الإستراتيجية الأمربكية التي لا تمانع دورا محددا لتركيا.

فهناك ثمة مصالح أمنية متبادلة بين العرب والأتراك، وإذا كان من المفتـــرض أن انـــدفاع تركيا باتجاه إسرائيل ناتج عن توجيهات لا توحي بالثقة وحسن الجـــوار، إلا أن المشـــكلات الراهنة لا تستعصي على الحل، والرغبة العربية في تطوير وتوثيق العلاقات لا تقابلها رغبة مماثلة لدى الأتراك، بالرغم من كثرة موضوعات الإتفاق. ويرى البعض مسألة المشروعات المائية التركية بتأكيدات أساسية: تبزر للأتراك مسألة المياه بكونها موضوعا أمنيا، ويقيمون صلاتهم مع إسرائيل لأغراض إستراتيجية، وهذا يؤكد أن ثمة ترتيبا يجري تطبيقه يلتقي مع

---

[124] المصدر السابق، ص 258

الطروحات الأمريكية، ولذا فقد تلجأ تركيا لاستخدام سلاح المياه ضد تركيا والعراق، وسيكون هذا السلوك ترجمة لذلك النفوذ الإسرائيلي[125]

وفيما يتعلق بآراء الخبراء بخصوص العلاقات التركية العربية، فقال بوزكرت: "قياسا بالماضي وبالذات بالسنوات العشرة الأخيرة، طرأت زيادة على العلاقات التركية العربية، لا سيما بعد رفع التأشيرات بين تركيا وسوريا، ما يغير تفكير الشعب التركي نفسه عن العرب والمفاهيم كذلك، وتمتد أيضا العلاقات التركية لدول الخليج كلها على أسس إقتصادية"[126]

وأضاف بوزكرت أن تركيا تعمل على تحويل الشرق الأوسط كله، برغم التوترات مع الأمريكان، وأكد أن تركيا وسعت مجال حركتها مع العالم، بينما أمريكا تخلط كل تصرفاتها بالقضايا التي تخص إسرائيل، أما تركيا فحركاتها متوازنة، معتبرا ذلك بالإيجابي. وعلق على قضية حل تركيا لمشاكلها الخارجية بالقول: "الحوار بدلا من الحرب والسلاح، ما سيجلب النتائج الإيجابية، مضيفا أن تركيا وأمريكا بالنسبة للعرب، كل طرف يدافع عن العلاقات مع الآخر، فأهدافهم واحدة ربما تكون، ولكن لكل طرف طرقه المختلفة. ومن الجهة الأخرى فإن هناك زيادة بالاهتمام العربي لتركيا، حيث تزايدت أعداد السياح العرب الذين يزورون تركيا، ناهيك عن المسلسلات التركية التي عملت على نشر الثقافة التركية، فالمجتمعات التي كانت بعيدة عن بعضها أثناء الحرب الباردة اقتربت الآن، مؤكدا "وهنا نرى المستقبل بعين إيجابية"[127]

بدوره إيديز رأى أن العالم العربي جزء من الإمبراطوية العثمانية، فبعد الهجوم الغربي الأوروبي على العرب، كان من أهم نتائج ضرب الخلافة العثمانية هو اقتسام أراض ومناطق

---

[125] المصدر السابق .ص 257.

[126] مقابلة شخصية مع رئيس تحرير صحيفة زمان التركية ، انقرة 2011/2/18

[127] المصدر السابق

نفوذ الدولة العثمانية بين الدول المنتصرة، وتوزيع ورثة الإمبراطورية الإسلامية على الحضارة الغربية[128]

فيما بدأت مرحلة الانتقال من الإمبراطورية العثمانية لجمهورية تركيا، حيث وحدة الثقافة، العادات، والتقاليد مع الشعب التركي، مضيفا أن الغرب أحدث شرخا سياسيا بين الدولة العثمانية والعرب، ونقل الانتماء السياسي للعالم العربي من البعد الإسلامي إلى البعد الوطني، حيث نشأت الدولة الإقليمية بالمنطقة، وبات هناك ما يعرف بالدولة القطرية، وبعبارة أدق قال إيديز: "انتقل الانتماء للعالم العربي من الانتماء للحضارة العثمانية والإسلامية إلى الإنتماء السياسي، وارتبط بوعود غربية لتحقيق الحرية والإستقلال"[129]

فيما قال اعتبر أوغلو أن العلاقات التركية العربية ممتازة، داعيا إلى عدم ترك العلاقات الخارجية للحكومات وحدها، وإنما هناك ضرورة من دور للديبلوماسية العامة حسب قوله. موضحا أن أكبر مشكلة يمكن لها أن تواجه العلاقات التركية العربية تكمن في حاجز اللغة[130]

2.3 ثانيا: العلاقات التركية-الأمريكية

شكل **تنصيب الرئيس الأمريكي الجديد باراك** أوباما حدثا فريدا في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية عموما والشرق الأوسط بشكل خاص، حيث تتجه إدارته إلى تعزيز علاقتها مع تركيا لتصل إلى مستوى التحالف الإستراتيجي.

---

[128] ايديز ، مصدر سبق ذكره

[129] المصدر السابق

[130] خير الدين اوغلو ، مصدر سبق ذكره

تعود العلاقات الأمريكية التركية إلى عصر الحرب الباردة (1945-1991)، حيث لعبت تركيا الدولة العضو في حلف الناتو دورا كبيرا في النتيجة النهائية التي وصلت إليها الحرب الباردة بسبب موقعها الجغرافي الفارق ودوره الكبير في محاصرة الإتحاد السوفياتي السابق. واستمرت العلاقات الأمريكية-التركية بعد نهاية الحرب الباردة على درجة عالية نسبيا من المتانة سياسيا وعسكريا وإقتصاديا، ولكن في فترة 2009، بدأ الحديث عن تراجع الأهمية النسبية الإستراتيجية لتركيا وغيرها من حلفاء واشنطن في المنطقة، بسبب سقوط الإتحاد السوفياتي السابق. فقد شهد عقد التسعينات تغيرا في الصورة الإسترتيجية لجوار تركيا الأوروبي البلقاني والأوراسي القوقازي، ومثال ذلك يوغسلافيا السابقة واحتدام الصراع العرقي والطائفي فيها ومن ثم تفككها إلى دويلات، حيث لم تستطع تركيا التي تملك مصالح تاريخية هناك مساعدة البوسنيين، بسبب الرفض الأوروبي القاطع لدور تركي هناك. وتكرر ذات الأمر مع تركيا من بعدها وحتى الآن ابتداء من موقع الألبان حلفاء الاتراك التاريخيين في إقليم كوسوفو، وليس انتهاء برفض الإتحاد الأوروبي إنضمامها إليه، وتصعيب الشروط عليها بالرغم من أن المعايير الإقتصادية للإنضمام تنطبق على تركيا بأكثر مما تنطبق على دول كثيرة عضو بالفعل في الإتحاد[131]

والموضع الثاني الذي تغيرت فيه الصورة الإستراتيجية في جوار تركيا، كان القوقاز بعد انزياح الغطاء السوفياتي عنه. ولم تستطع تركيا أيضا تفعيل دور لها على الرغم من الوشائج التاريخية والعرقية التي تربطها بالقوقاز، ومرد ذلك أن روسيا وقفت حائلا دون ذلك، بالترافق مع ميل غربي واضح لضرورة عدم استفزاز روسيا في البلقان، مع انتزاع تنازلات

[131] مصطفى اللباد، موقع الدورين التركي والايراني في سياسة الادارة الامريكية الجديدة، ***مجلة شؤون عربية***: عدد138، صيف 2009، ص 60-61

أخرى منها في شرق أوروبا. وهكذا خرجت تركيا خالية من التغييرات العميقة التي حـدثت في جوارها البلقاني والقوقازي، بسبب موقعها كشريك صغير في التحـالف الغربـي. إلا أن رياح التغيير عصفت بتوازنات الشرق الأوسط مع احتلال العراق عام2003، وأدى الموقف التركي بعد المشاركة في العمليات العسكرية بسبب عدم رغبة واشنطن في تلبيـة المطالـب والشروط التركية، إلى طفور جديد لدور الأكراد في شمال العراق بعد احتلاله. وبالرغم من التدهور النسبي في القيمة الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط بعد احتلال العراق، إلا أن هذه القيمة ما زالت مستمرة في البلقان والقوقاز والبحر الأسود والمضائق البحرية في البسفور والدردنيل، لكن عدم التمكن من استخدام هذه القيمة كما حدث في العـراق، يخلـق نتائج خطيرة، فالقيمة الإستراتيجية يجب أن تكون متغيرة بصورة دائمة، مثل العملة تمامـا حسب قول جنكيز تشاندار خبير الإستراتيجية التركي. ويضرب مثالا على ذلك بعملة ألبانيا "ليك"، فعندما تصل إلى مطار زيوريخ تفقد هذه العملة قيمتها لأنها غير قابلة للصرف[132]

لم تعد تركيا توكل لواشنطن مهمة حماية أمنها القومي منذ عام 2003، وهي خطوة كبيرة لم يلتفت إليها حتى الآن، باختصار نجحت تركيا تحت حكومة حزب العدالة والتنمية في دمـج حضورها الجغرافي، ودورها التاريخي، وقوة إقتصادها، ونفوذ مؤسستها العسكرية في بوتقة لصوغ مشروع جديد. وهذا الإنجاز هو الأهم من الناحية الإستراتيجية الذي يحدث في تركيا منذ ست سنوات، وليس المرجعية الآيديولوجية للحزب الحاكم أو التصارع بـين العلمـانيين والإسلاميين في تركيا، وتبدو الأمور في حالة وفاق بين المعسكرين على جانـب السياسـة الخارجية، كما أن كلاهما ينسجم مع الأطروحات الأمريكية الأساسية للمنطقة، ولدور تركيـا فيها ولما كان الحال كذلك، فمن الطبيعي أن تكون الإدارة الأمريكية الحالية في وارد استيعاب

[132] المصدر السابق ،ص 61-62.

الأهمية الكبيرة لتركيا في المنطقة، خصوصا وإن إسرائيل لن تستطيع ضمان المصالح الأمريكية وحدها، وذلك بسبب تدني قدرتها البشرية والجغرافية وبالرغم من الردع النووي الذي لا يحقق وحدة المصالح الأمريكية[133]

فيما اعتبر أوغلو أن علاقة تركيا بأمريكا قوية جدا، نظرا للتعاون الإقتصادي وكذلك المعدات العسكرية، مستبعدا إقصاء أمريكا لتركيا، لأن ذلك يشكل خطرا على إسرائيل حسب قوله[134]

يبقى في هذا السياق ملاحظة أن تركيا أفلحت على مدار العقود الماضية في تكوين لوبي تركي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى جوار مجموعات الضغوط القائمة تاريخيا في المجلسين التشريعيين الأمريكيين الشيوخ والنواب مثلا: اللوبي الصهيوني واللوبي الأرمني واللوبي الإيطالي واللوبي اليوناني واللوبي اللاتيني، وإذ تشبه جغرافية تركيا العبقرية الشريحة الأفقية الممتدة من غرب آسيا في وسط المياه بين البحرين الأسود في الشمال والأبيض في الجنوب، فإن ممراتها المائية في البسفور والدردنيل هي الأهم في العالم وتتماس الجغرافية التركية مع الشريحة الشمالية للشرق الأوسط، ومع القوقاز، مثلا في أذربيجان وتركيا، وكذلك مع البلقان الأوروبي في الغرب، وهو ما يمكن واشنطن بالنهاية من القيام بمناورات نوعية على هذه الرقعة الجغرافية الواسعة[135]

دشنت زيارة الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما إلى تركيا فصلا جديدا من فصول الأدوار الإقليمية في المنطقة، حيث مثلت الزيارة اعترافا أمريكيا واضحا بأهمية تركيا الجغرافية والسياسية، وأعطت ضوء أخضر كي تشارك بفعالية اكبر في توازنات السياسة الدولية

---

133 المصدر السابق، 62 ص-63.

134 خير الدين اوغلو ، مصدر سبق ذكره

135 اللباد، مصدر سبق ذكره ، 63.

كشريك مميز للولايات المتحدة الأمريكية، وإذا كانت زيارة أوباما التاريخية إلى تركيا قد انتهت قبل شهرين-2009- فإن تداعياتها العميقة على نسق التحالفات في المنطقة ستستمر قائمة إلى فترة زمنية قادمة، وذلك لأن الديناميكيات التي أطلقتها تلك الزيارة من عقالها، تتجاوز بكثير مجرد زيارة بروتوكولية من رئيس دولة عظمى إلى دولة إقليمية كبيرة. تصل دلالات الزيارة إلى حد اعتبارها فاتحة لشراكة إستراتيجية جديدة بين القوى العالمية الأعظم أمريكا والقوة الإقليمية الصاعدة تركيا، في قوس جغرافي كبير ممتد من حدود روسيا الجنوبية مرورا باقوقاز وإيران والعراق وسوريا.

وتمثل البعد الأهم لزيارة أوباما إلى تركيا في سياقها الإقليمي المخالف لما تم منذ احتلال العراق، إذ تزامنت تلك الزيارة مع نية الولايات المتحدة الأمريكية في الانسحاب من بلاد الرافدين، ورغبتها أن تساعدها تركيا على ذلك لوجستيا وسياسيا. صحيح أن قوة تركيا الإقتصادية والعسكرية وجاذبية نموذجها السياسي تعزز الأهمية التركية الشاملة، إلا أن موقع تركيا الجغرافي وإطلالته متعددة الاتجاهات كانت فاصلة في إتمام القرار الأمريكي بالمراهنة عليها في المرحلة القادمة لتحقيق أهداف كبرى[136]

فقد ترافقت زيارة أوباما إلى تركيا مع رغبة أمريكية في الإنسحاب من العراق، والشرق الأوسط، وتعزيز التمركز في أفغانستان، بالتوازي مع إعادة اكتشاف تركيا لدورها الجديد في المنطقة. ويعني ذلك بوضوح أن الدخول التركي إلى مساحات المنطقة والخروج الأمركي منها سيتطلب تنسيقا تفصيليا بين الطرفين في موضوعات الاتفاق المتنوعة، يبدو أن العراق هو أحد أهم محاور الاتفاق، حيث وضعت واشنطن خطة الخروج منها وتريد من تركيا تسهيل هذه الخطة، في حين أن تركيا لا مشكلة لديها في ذلك، ولكن المطلوب من تركيا هو

[136] المصدر السابق ، ص 63.

ضمان ألا يسيطر الأكراد على مدينة كركوك الغنية بالنفط، خصوصا مع تصاعد المطالب الكردية بالمدينة وضمها لمناطق حكمهم الذاتي، وبالتالي سيمثل إطلاق يد تركيا على كركوك والحيلولة دون وقوعها في منطقة الحكم الذاتي الكردي، تعرفة مرور ستدفعها واشنطن على الأرجح لأنقرة، مقابل توفير خطوط الإنسحاب عبر الشمال العراقي، بمعنى آخر، تشير إدارة اوباما لتركيا أنها بصدد تصحيح النتيجة النهائية لحرب بوش على العراق، من فوز وحيد لطهران مقابل خسائر لتركيا والعرب إلى ضم تركيا مرة أخرى إلى صفوف الرابحين من الحرب على العراق، وهي نتيجة فائقة الأهمية من حيث التوازن في الحضور الإقليمي بين إيران وتركيا[137]

فيما تمحور المشترك الأمريكي التركي الثاني حول المسألة السورية، حيث تتشارك واشنطن مع أنقرة وتل أبيب وعواصم محور الإعتدال على أهمية سحب دمشق بعيدا عن تحالفها الحالي مع طهران، وصولا إلى تقليص النفوذ الإيراني في المشرق العربي، بالنظر إلى الموقع المركزي والفريد للجغرافية السورية فيه، تتشارك واشنطن وأنقرة في الاهتمام بإيران ودورها في الترتيبات الجديدة في المنطقة. وإذا كانت واشنطن لا تعتمد بالضرورة على تركيا في الوساطة بين طهران وواشنطن، فإنها تعتمد على تركيا بوضوح في تحجيم إيران إقليميا، وإذ تتشاطر روسيا مع تركيا في مجال نفوذ تقليدي في القوقاز فإن تركيا تتجنب لذلك الاحتكاك مع روسيا هناك، إلا أن انتقال محور التجاذب الأمريكي الروسي من وسط أوروبا إلى الحديقة الخلفية لروسيا، سيمكن الجغرافية التركية من المشاركة في حصار روسيا وحبسها في مياه البحر الأسود، ومنعها من الوصول إلى مياه البحر الأبيض الدافئة.

---

[137] المصدر السابق، ص 64.

وبالإضافة إلى كل ذلك، فإن تركيا هي الممر الوحيد لخط أنابيب نابوكو الذي ينقل موارد الطاقة من بحر قزوين إلى أوروبا الغربية، لكل هذه الأسباب يمكن لواشنطن عبر التحالف مع تركيا أن تحقق الكثير من الأهداف الجيوبوليتيكية، وهي أهداف تتخطى العامل الزمني، لتطال عمق لعبة الشطرنج الكونية في المنطقة الجغرافية الواسعة التي تشمل الشرق الأوسط وأسيا الوسطى والقوقاز، وصولا إلى الفضاء الأوراسي الكبير، وإذ تبدو تركيا متعددة الإطلالات، مثل الجوكر في لعبة الورق، فإن ميزان الواقعية الحساس الذي يقيس به أوباما التوازنات الكونية والإقليمية والمصالح الأمريكية في قلبها يشير إلى تركيا وكيلا معتمدا حتى إشعار آخر[138]

وتأتي الأهمية الإستراتيجية لتركيا بالنسبة للولايات المتحدة من اعتبارها دولة محورية، ليس فقط ضمن حلف شمال الأطلسي الذي انضمت إليه في 18 فبراير 1952، ولكن في الشرق الأوسط وفي القوقاز ووسط آسيا. ولذا أسهمت عضوية تركيا في هيئة إقليمية بمثل هذا الحجم والأهمية بالنسبة للولايات المتحدة، في تعويض الحليف الإسرائيلي داخل الناتو، والذي تتعدى علاقته بهذا الحلف العلاقات الثنائية التي تربطه بالدول الأعضاء فيه.

وعليه أصبحت تركيا عبر انضمامها لهذا الحلف بوابة أمريكا نحو ثلاثة من أهم مراكز التوتر، وهي منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ومنطقة البلقان ومنطقة الشرق الأوسط وشرق البحر الأبيض المتوسط.

وهنا يرى الباحث أن العلاقات الأمريكية التركية تتعدى كونها علاقات مرحلية، وإنما هي قائمة على المصالح المشتركة لكلا الطرفين، فتركيا على سبيل المثال: تشكل حجر الزاوية

[138] اللباد، المصدر السابق ،ص 64.

في الشرق الأوسط، وتقطع الطريق على إيران في أن تواصل مدها الشيعي إلـــى المنطقـــة العربية.

3.3 ثالثا: العلاقات التركية – الإيرانية

قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارة مهمة إلى إيران في الثامن والعشرين من شهر يوليو الماضي لمدة يومين، على رأس وفد وزاري وإعلامي كبير إضافة إلى 130 من

رجال الأعمال الأتراك، في أول زيارة له إلى إيران منذ توليه رئاسة الوزراء في مارس عام 2003 والذي تزامن مع الغزو الأمريكي – البريطاني للعراق، وتنبع أهمية زيارة أردوغان لطهران من التطورات التي شهدتها العلاقات الثنائية والتي ألقت بظلالهـــا علـــى "الـــدوافع" و"المنافع" الخاصة بالدولتين وسط بيئة إقليمية ودولية تشهد تطورات سريعة ومتلاحقة يومًـــا بعد آخر.

مرت إيران وتركيا عديدة في تاريخها الحديث وسط بيئة اقليمية ودوليـــة تشـــهد تطـــورات سريعة ومتلاحقة يوما بعد اخر، حيث شهد البلدان ثورتين في مطلع القرن الماضي، الأولى أدت إلى انبثاق الدولة التركية الحديثة على أنقاض الإمبراطورية العثمانية، والثانية أدت إلى ظهور الدولة الشاهنشاهية البهلوية على يد الشاه رضا بهلوي.

وقد حاول الأخير في الربع الثاني من القرن العشرين أن يقلد كمال أتـــاتورك فـــي تحـــديث المجتمع وذلك بعد زيارة قام بها لتركيا، وتعززت العلاقات الإيرانية – التركية في عهد الشاه بهلوي وتطورت بشكل ملموس ووصلت إلى مرحلة التحالف العسكري بسبب وجودهما فـــي

حلف بغداد، إلى جانب الولايات المتحدة وبريطانيا. وقد بقى البلدان حليفين استراتيجيين للغرب أمام العدو الأحمر (الاتحاد السوفيتي سابقا) حتى بعد حل حلف بغداد.

لكن أصاب القلق الأتراك عقب قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 وطرحها القاضي بتصدير هذه الثورة للبلدان المجاورة وذلك بعد خمسين عامًا من العلاقات الوطيدة مع الجارة الشرقية، غير أن هذا القلق سرعان ما تبدد إثر اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية واعتماد إيران الكلي على الأراضي التركية لمواصلاتها المتنوعة مع الغرب وتلبية احتياجاتها التجارية والاقتصادية والعسكرية، خاصة وأن الطرق الأخرى ومنها الطريق البحري من الخليج كان غير آمن بالنسبة للإيرانيين. وقد استغلت تركيا هذه الحالة لصالحها وانتفعت كثيرًا منها. واتسمت هذه الفترة من العلاقات الإيرانية – التركية بالبرود والانكماش في المجال السياسي والدفء والانتعاش في المجال الاقتصادي.

وقد تأزمت هذه العلاقات على إثر اغتيالات طالت بعض الصحفيين الأتراك العلمانيين والمنتقدين للسياسات الدينية في إيران في عهد الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني واتهام تركيا لإيران بإيواء مقاتلي حزب العمل الكردستاني ودعم الفصائل الإسلامية الراديكالية في تركيا، وفي المقابل اتهمت إيران تركيا بفتح المجال لمنظمة مجاهدي خلق للقيام بعمليات عسكرية ضد إيران انطلاقًا من الأراضي التركية. غير أن إيران وعقب انتخاب محمد خاتمي رئيسًا للجمهورية خاصة في الأعوام الأخيرة قامت بخطوات ملموسة لتحسين علاقاتها مع دول الجوار لا سيما تركيا، حيث عقد البلدان اتفاقيات أمنية تحد من أنشطة المنظمات المناوئة للبلدين.

وهناك عدة ملفات تربط الجمهورية التركية بنظيرتها الايرانية، كالملف السياسي وخاصة فيما يتعلق بالشرق الأوسط والعراق، والملف الأمني المرتبط بجوهره بالأقلية الكردية التي تستقر

في المثلث التركي الايراني العراقي والخشية المشتركة من الحركـــة الكرديـــة الانفصـــالية، والعلاقات الإقتصادية حيث تشكل ايران المرتبة الخامسة من حيث الاهمية السياحية لتركيا، لكن هذه العلاقات ينظر لها على انها **قائمة على "الضرورة" التي جعلت تركيا تفضل الغاز الطبيعـــي الأقرب والأقل تكلفة، بعبارة أخرى، فإن هذه العلاقات ليست قائمة على الســـعي الخـــلاق مـــن أطرافهـــا، لتطويرها وتوسيع نطاقها بقدر ما هي قائمة على ما تفرضه الضرورة الاقتصادية من حـــدود دنيـــا لهـــذه العلاقات، والتي يمكن أن تتوسع بشكل كبير لـــو تـــوافرت إرادة سياســـية لاســـتغلال الفـــرص القائمـــة لتوسيعها.**[139]

يضاف الى ذلك الى ان نطاق العلاقات التركية الايرانية مرتبط الى درجـــة كبيـــرة بإطـــار السياسات الخارجية المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية، والإتحاد الأوروبـــي، لاســـباب موضوعية تتعلق بعدم رغبة الاتراك بفقدان حلفائهم ومواقعهم مع العالم الغربي، وهذا يعني بالضرورة تقدم حذر في مد جسور التعاون مع الجمهورية الايرانية.

---

[139] فوزي ، درويش ، العلاقات الايرانية الامريكية ***دورية مختارات ايرانية*** – العدد 51 – أكتوبر 2004. (نسخة الكترونية) عن الموقع www.albainah.net

الفصل الرابع: الدور التركي في الشرق الأوسط

لم تكن بداية العام 2007 بالنسبة لتركيا مجرد محطة زمنية فاصلة عن عام مضى. بل كانت أيضا بداية تحولات في أولويات السياسية الخارجية التركية كما حددتها حكومة حزب العدالة والتنمية، منذ وصولها إلى السلطة في نهاية العام 2002 وحتى الآن. الخلفية الإسلامية لقادة حزب العدالة والتنمية كان لها دور هام في صياغة سياسة خارجية جديدة، تأخذ في الاعتبار العمق التاريخي والجغرافي والثقافي للبلاد والمجتمع[140]

كما أن الحنكة السياسية لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان استطاعت أن تصوغ معادلة تاريخية معاصرة تحتوي على مؤشرات إيجابية ثلاثة، **أولها:** «إذا» كان أتاتورك أسس الدولة التركية «بقوة الجيش» فإن أردوغان، هو الذي غيّر من ملامح الدولة التركية، معلناً ما بين السطور، بداية تأسيس «الدولة الديمقراطية»، **وثانيها:** «إذا» كان سليم الأول (القرن السادس عشر) مبدعاً في نشر جيش السلطنة لتوسيع إطارها الخارجي، فإن أردوغان مبدع في بناء سياسة خارجية تمثل ثقلاً إقليمياً لتركيا، **وثالثها:** «إذا» كان سليمان القانوني رائداً في سن القوانين وصياغتها، فإن أردوغان يسعى، ومن بين السطور أيضاً، إلى إعادة هيكلة القوانين الدستورية وغربلتها.

ولذا كانت سياسة تعدد البعد التي وضع أسسها المفكر التركي ووزير الخارجية البروفيسور أحمد داوود أوغلو والتي أعادت الإعتبار للمحيط العربي والإسلامي لتركيا، كما لأهمية

[140] نور الدين، د محمد. الدور التركي في الشرق الاوسط: الهواجس والضوابط، ***مجلة شؤون عربية***، العدد 129، ربيع 2007،ص 99.

التواصل مع كل جيران تركيا بمن فيهم من هم على خلاف تـاريخي معهـا مثـل روسـيا واليونان. وقد اتبعت الحكومة التركية سياسة تصفير المشكلات مع الجيران أي تخفيضها إلى درجة الصفر. نجحت تركيا إلى حد كبير في هذه السياسة، فتحسنت العلاقات بصورة كبيرة مع سوريا وتطورت مع إيران، ودخلت في علاقات استثمارية في الداخل التركي مـع روس أموال عربية، خليجية أساسا ولا سيما السعودية والإمارات. ومع روسـيا كانـت اتفاقيـات مختلفة وتكثيف للزيارات المتبادلة[141]

لكن لا شك ان كل هذه الأبعاد الجديدة في السياسة الخارجية لم تكن بديلا عـن الخيـار الأم الذي وضعه نصب أعينهم قادة حزب العدالة والتنمية وهو الخيار الأوروبي، الـذي عرفتـه تركيا منذ العام 2003 باندفاعة هائلة استمرت طوال المرحلة التي تلتها، وتساءل المراقبون عن سر اندفاعة الإسلاميين في خيار كان حتى بالأمس القريب بالنسبة لهم تغريبا لهـويتهم، فيما كان العلمانيون أنفسهم مترددين ومتقاعسين بل غير متحمسين لتسريع المسار الأوروبي لتركيا.

1.4 أولا: مقومات ومرتكزات الدور التركي

إن الكثير من المقومات أدت إلى أن يكون الدور التركي فاعلا وذو أهميـة فـي المنطقـة، ومنها: أن تركيا تمتلك **قوة سكانية** تصل إلى 70 مليون نسمة، يمتلكون التجـانس الـديني والثقافي، كما أن تركيا تتمتع بكونها **قوة اقتصادية وعسكرية وسياسية** ذات تأثير كبير فـي الإقليم، ولها حضورها المميز في العالم العربي والإسلامي من خلال ترؤس شخصية تركية بارزة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وتطور حجم الإقتصاد التركي خـلال السـنوات القليلـة

---

[141] المصدر السابق ،ص 99-100.

الماضيةعلى مستوى العالم، حيث أصبح ينتقل بين المراكز مــن 17-19 بــين إقتصـــادات العالم، بينما هو الأول على مستوى منطقة الشرق الأوسط من ناحية الحجــم، فضـــلا عـــن إمتلاكه تفوقا ملحوظا في كافة القطاعات[142]. ناهيــك عــن **قيادتهـــا السياســـية الحكيمـــة والمتوازنة** التي تنطلق من أهمية المصالح التركية واعتبارها الموجه الأساسي لسياسة تركيا. كما أن **لموقع تركيا الجغرافي،** الذي تتحكم تركيا من خلاله في الممرات البحرية في البسفور والدردنيل، أي الموصلة بين آسيا وأوروبا، فإنها تمتلك أيضا إطلالة مميزة على البحر الأبيض المتوسط. ولذلك يمكن رؤية الخريطة التركية مثل شريحة أفقية، وضعتها الجغرافية باقتدار بين القارات الثلاث أوروبا وآسيا وإفريقيا، إذ لا يفصلها عن الأخيرة سوى البحر الأبيض المتوسط. وموقع تركيا الجغرافي متعدد الاتجاهات يتعدى كل ذلك، فهي تطل على منطقة البلقان، كما يضع موقعها الجغرافي منطقة بحر قزوين بامتياز تحت السيطرة الجغرافية، كما أن جغرافيتها تحبس روسيا عند حدود البحر الأسود، بعد أن تمنع عنها مياه البحر الأبيض المتوسط الدافئة. وكذلك الحدود البرية التي تتجاوز 7 آلاف كيلو متر مع دول الجوار الجغرافي، كل ذلك يجعل لتركيا موقعا إستراتيجيا هاما.

كما أن **الحرص التركي على الإنخراط في قضايا الشرق الأوسط والعالم العربي بشكل فعال،** من خلال عمليات الوساطة في تسوية بعض النزاعات المزمنة والخلافات المستعصية، سواء في المفاوضات الخاصة بالصراع العربي "الإسرائيلي" أو فيما يتصـــل بالمســـألة النوويـــة الإيرانية أو الملف اللبناني، أسهم في تفعيل الدور التركي لاسيما أن تركيا ظلت لعقود طويلة تستمد ركائز حضورها الدولي، ودورها الإقليمي من علاقاتها الإستراتيجية الوثيقة مع القوى الدولية الفاعلة، كالولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي عبر عضوية الناتو، والسعي للإنضمام

[142] راشد ، مصدر سبق ذكره ،ص 69.

إلى الإتحاد الأوروبي، إلى جانب تدشين علاقات ثم تحالفات إستراتيجية مع "إسرائيل" في العام 1996، وهو التوجه الذي أسهم إلى حد كبير في توسيع الفجوة بين تركيا ومحيطها العربي والإسلامي، الذي تذيل طيلة هذه العقود قائمة أولويات السياسة التركية[143]

وتعتبر تركيا أيضا من الدول التي تتمتع بوفرة الخيارات الإستراتيجية بسبب امتداد عمقها الإستراتيجي في العديد من الأقاليم المجاورة، الأمر الذي يفرض عليها أن تكون عضوًا فاعلاً في العديد من النظم الإقليمية.

2.4 ثانيا: الدور الإقليمي التركي

إن تركيا اليوم تقدم أنموذجًا جيدًّا للعمل السياسي الحكيم، الذي يتخذ من الإسلام وعاءً ثقافيًّا عظيمًا، ويحاول أن يتعايش مع العصر عبر الآليات الديمقراطية، وبناء هياكل سياسية تعمل على إيجاد حلول وسط للمشكلات التي تعاني منها تركيا. كما تعمل على تعديل جوهري في المشهدين الإقليمي والدولي، وفي تصفير خلافاتها مع دول جوارها الإقليمي مع تنمية علاقاتها البينية بشكل شمولي وإستراتيجي. ويجد مرتكز السياسة الخارجية التركية في الرؤية المؤسِّسة لدور تركيا في محيطها الإقليمي، وهي فكرة "العمق الإستراتيجي" التي صاغها مفكر تركيا الإستراتيجي أحمد داود أوغلو، والتي تقضي بالابتعاد النسبي عن المحاور، المقترن باقتراب محسوب من قضايا الجوار، وتنويع التحالفات الإقليمية والدولية، بما يمكّن تركيا من استخدام أمثل لعمقها الإستراتيجي في التأثير على الفاعلين الإقليميين والدوليين[144]

---

[143] عبد الفتاح، بشير، الوساطات التركية في الازمات الاقليمية، 13-7-2008 (نسخة الكترونية) (استرجعت بتاريخ 2010/11/15 عن الموقع http://www.alkhaleej.ae/portal

[144] تركماني، عبد الله.(2010) ***تعاظم الدور الاقليمي لتركيا***. تونس: مطبعة دار النقوش العربية.ص. 120.

وأدركت تركيا إمكانياتها الإقليمية والظروف الموضوعية المحيطة بها وقدراتها المختزنـــة، والشرط

الإقليمي والدولي الموائم لها كي تلعب دورها الإقليمي باقتدار، وباتت تشكل قوة مهمـــة ذات تأثير، يصعب تجاهله في وسط آسيا والعالمين العربي والإسلامي ومنطقة القوقاز المجـــاورة لها، وبالتالي في السياسة الدولية.

كما أدركت أنّ الدور الإقليمي يقوم أساسًا على إدراك المصالح والسعي لتحقيقها، والتعـــاون والاعتماد المتبادل لإنجاز ما يمكن إنجازه بتكاليف وأوقات وجهود أقل. كما يقوم على حراك طبيعي واجتماعي ترعاه الحكومات بالتشريعات والتسهيلات الممكنة، ضمن شروط جغرافية وجيوسياسية وتاريخية وإستراتيجية، وهو أمر لا يتحقق بالأماني السياسية والضغوط الآنيـــة وردود الأفعال والهبّات العاطفية والإملاءات الخارجية، ولا بالقوة والقهر بطبيعة الحال[145]

وتتحرّك تركيا في الإقليم الشرق الأوسطي كما لو أنها قائد فعلي لدوله ولنظامه المتداعي، أو كمبادِرة لحل أزماته المتفاقمة على شتى الأصعدة، لا سيما ما يخص مشكلات كبيرة ومزمنة كالتوسط والإشراف على المفاوضات السورية الإسرائيلية غير المباشرة والملـــف النـــووي الإيراني، فضلاً عن تدخلها المتواصل في العراق الذي تعتبره بمثابة مجالها الحيوي المباشر ومن ضمن جغرافيتها السياسية. إلا أن المؤشر الذي لا يخطئ هو صعود الـــدور الإقليمـــي التركي على مسرح الشرق الأوسط واستحالته عاملاً معادلاً، وربما رادعًا إيجابيًّـــا، للـــدور الإيراني. لكن هذا الصعود يجري في ظل فراغ قوة وفراغ قيادة جماعية في النظام الإقليمي

[145] المصدر السابق ، ص122.

العربي، نشأ بعد انكسار التفاهم الثلاثي المصري السعودي السوري الذي كان يشكل بوصلة لأجندة النظام الإقليمي العربي وأولوياته[146]

تملك تركيا المؤهلات التاريخية والجغرافية والسياسية والإقتصادية اللازمة كي تــنجح فــي لعب ما يسمى دور "المرجعية الإقليمية" في الشرق الأوسط، فهي تقدم أفضل أنموذج سياسي للتناوب على السلطة في المنطقة، وهي أكبر اقتصاد بين دول الشــرق الأوســط، إذ تحتــل المركز السادس بين أكبر اقتصاديات العالم قبل المملكة العربية السعودية وإيران النفطيتــين. ولم تعد تركيا ذاك البلد الذي وظفه حلف شمالي الأطلسي حارسًا في المنطقة، والــذي يقــيم علاقات لا تنفصل مع إسرائيل. إذ إنّ التطورات التي شهدتها والتغيّرات في التوجه السياسي لقيادتها، جعلتها تعيد النظر في المفاهيم التي تكرست في ذهن المواطن العربي، الذي كــان لفترة ليست بعيدة يعتبر تركيا حارسًا لمصالح إسرائيل والولايات المتحــدة الأميركيــة فــي المنطقة[147]

وتعتبر فترة القرن الحادي والعشرين تركية بامتياز، نظرًا لأنها شهدت تعاظم الدور الإقليمي لتركيا وتمايزه، بشكل وضع دول المنطقة أمام خريطة مرتبكة لتــوازن القــوى الإقليمــي وتنافسها. ولا شك في أن الدور التركي يهدف إلى خدمة المصالح السياســية والإقتصــادية لتركيا، على أساس من علاقات سياسية تعطيها وزنًا في إدارة شؤون المنطقة، وتسمح لهــا بالاستثمار، وتنفيذ المشاريع، والاتفاقيات الإقتصادية. فالرسالة التي تريد تركيا إيصالها إلــى الغرب مفادها أنّ التعاطي المستقبلي مع مصالحه في المنطقة يقتضي مراعاة وجود موازين

---

[146] المصدر السابق، ص 25-27.
[147] المصدر السابق ، ص 200.

قوى جديدة لها مصالحها أيضا، وأنّ الدخول إلى المنطقة يتطلب التنسيق مـــع هـــذه القـــوى الجديدة[148]

3.4 ثالثا: ملامح الدور التركي

من الواضح أن هناك تبلورا في الدور التركي الإقليمي يحمل سمات وقسمات خاصـــة، ويشارك في الحراك الجاري في المنطقة بفاعلية لأسباب متنوعة ولكـــن علـــى خلفيـــة المصالح الوطنية التركية. فتأمّل الدور التركي الآن يبدو ضرورة لنظرة أكثر عمقاً إلـــى المشهد الإقليمي الراهن، ولكن هذا التأمل يبدو أكثر وضوحاً عند ملاحظة التوازنات التي سادت في المنطقة عشية احتلال العراق، وما أدت إليه من اختلال في توازنات القـــوى لمصلحة إيران ولغير مصلحة الدول العربية. كانت تركيا في عداد الخاسرين فـــي تلـــك الحرب بالرغم من أنها لم تشارك في المعارك التي دارت على بلاد الرافدين، ومرد ذلك أن تثبيت الكيان الكردي في شمال العراق ضرب المصالح التركية ضربة مزدوجة، **أولاً لأن طموحات الأكراد القومية** والتي تهدد وحدة الأراضي التركية وبالأخص في جنـــوب شرق تركيا حيث الغالبية الكردية من السكان قد تراجعت. **وثانياً لأن ظهور هذا الكيـــان في شمال العراق بغطاء دولي أميركي،** يشكل منطقة عازلة لتمدد نفوذ تركيا الإقليمـــي. ومن المعلوم أن تركيا لا تملك من مداخل جغرافية إلى المشرق العربي ســـوى العـــراق وسوريا[149]

عند تأمل تفاصيل المشهد الإقليمي الآن يمكن ملاحظة عودة تركية واعـــدة إلـــى قلـــب التوازنات وعمليات الحراك الإقليمي في المنطقة. فتركيا أصبحت تسيطر إقتصادياً على

---

[148] المصدر السابق، ص 211-214.

[149] اللباد، مصطفى. الدور الاقليمي التركي: الملامح والاسباب، مركز الشرق للدراسات الاقليمية والاستراتيجية، القاهرة 2009/2/1 (نسخة الكترونية) (استرجعت بتاريخ 2010/10/11 http://www.asharqalarabi.org.uk2-09-2.htm

منطقة الحكم الذاتي الكردية في العراق، عبر امتلاك شطر كبير من السوق المحلية في كردستان العراق وتصدير البضائع إليها، أو عبر الاستثمار المباشر في مشروعات البنية التحتية وليس آخراً بسبب أن تركيا هي المعبر الجغرافي لصادرات كردستان العراق من النفط. ويهيئ ذلك لتركيا امتلاك وسائل ضغط فائقة الفاعلية على إقليم كردستان، حيث لا تكتفي فقط بالآلة العسكرية لملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل الوعرة.

وإذا كانت تركيا تاريخياً تملك علاقات متميزة مع التركمان في العراق؛ فإنها الآن تملك مروحة من العلاقات داخل العراق لا تقتصر على التركمان فقط، بل تمتد إلى أطياف العرب السنة والعرب الشيعة عبر علاقاتها المتميزة مع رئيس الوزراء نوري المالكي، والسيد مقتدى الصدر الذي استقبلته في اسطنبول ووعدته بتعمير مدينة الصدر مرة أخرى، مثلما مع آل الحكيم القريبين من إيران. ولا يعني ذلك أن تركيا تأمل في جذب حلفاء إيران من العرب الشيعة إليها، ولكنها على الأقل تؤثر في حسابات الجدوى الإقتصادية لهذه الفصائل، بما يجعل تركيا الطرف الثاني إلى جانب إيران في معادلات السياسة العراقية، وهي نتيجة تعكس تطوراً لافتاً وعميقاً لدور تركيا الإقليمي.

يظهر دور تركيا الإقليمي الحالي ويتأكد عند ملاحظة علاقاتها مع سوريا، ويكفي التأمل في هذه العلاقات عام 1999 عندما كادت الحرب تقع بين البلدين بسبب إقامة الزعيم الكردي عبد الله أوج ألان في سوريا، آنذاك أفلحت الوساطة المصرية في نزع فتيل الحرب عبر إبعاد أوج ألان عن دمشق. والمتأمل الآن في العلاقات التركية – السورية يجد أنها بلغت مستوى غير مسبوق في شهر تشرين الأول الماضي، عندما تم فتح الحدود بين البلدين، في خطوة تعكس مدى التقارب في العلاقات بين البلدين. ولم يتوقف النفوذ

التركي في دمشق على هذا الحد، حيث تقوم تركيا بدور الوساطة بين دمشق وتل أبيب في خطوة تعكس اعترافاً بموقع تركيا باعتبارها "مرجعية إقليمية" في المنطقة[150] زادت ملامح الدور أكثر فأكثر مع التوتر الذي جرى بين دمشق وبغداد أخيراً وقيام تركيا الدولة غير العربية بالوساطة بين البلدين. وبغض النظر عن نجاح الوساطة من عدمه، فقد كانت تركيا ومازالت وسيطاً مقبولاً من الطرفين العراقي والسوري. وتمدد الدور الإقليمي التركي أكثر فأكثر مع انخراط أنقرة في الملف الفلسطيني بالتنسيق مع مصر، وهكذا أفلحت تركيا في نسج شبكة من العلاقات والنفوذ في كامل المشرق العربي من العراق شمالاً وحتى غزة جنوباً، بالإضافة إلى اتفاقات التفاهم الإقتصادي بين تركيا ومجلس التعاون الخليجي وهي نتيجة إقليمية لم تتحقق منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 [151]

إن هذا التوجه التركي قد بدأ يشهد تحولاً اضطرارياً خلال الآونة الأخيرة من خلال حزمة من الاعتبارات، التي أحاطت بالسياستين التركية والأمريكية، وامتدت أصداؤها لتطال منطقة الشرق الأوسط والعالم أجمع. فعلى الصعيد التركي والشرق أوسطي، أسهمت سلسلة من التطورات الاستراتيجية المهمة في حث الأتراك على إعادة النظر في ذلك التوجه، كان من أبرزها: وصول حكومة حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا عام 2002 ثم الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وما تمخض عنه من تصعيد للتوتر في العلاقات التركية الأمريكية، وكذلك المراوغة الأوروبية في قبول عضوية تركيا بالاتحاد الأوروبي، علاوة على تنامي النفوذ الإيراني بشكل ملحوظ في العراق ولبنان وسوريا والأراضي الفلسطينية، في وقت تصر طهران على مواصلة أنشطتها النووية، ما شجع تركيا على

---

[150] المصدر السابق .
[151] المصدر السابق.

مضاعفة اهتمامها بمحيطها العربي والإسلامي والانغماس في قضايا وملفات طالمـــا كانـــت بعيدة عنها.

فقد مثل تمكن حزب العدالة والتنمية من الهيمنة على السلطات التشريعية والتنفيذية في تركيا نقطة فاصلة في تاريخ الجمهورية التركية، حيث تبنت حكومة الحزب ذي الخلفية الإسلامية، مشروعاً حضارياً يرمي إلى تحرير التجربة الحداثية التركية مـــن شـــوفينيتها وعلمانيتهـــا المتطرفة ومصالحتها مع ماضيها الإسلامي وتقريبها من مستقبلها الغربي، من دون إغفـــال عمقها الحضاري العربي والإسلامي الممتد في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، والذي يعـــد بديلا إستراتيجيا مهما يعضد مركز تركيا في علاقاتها على الصعيد الغربي بشقيه الأمريكـــي والأوروبي، بما يضمن تحويل تركيا، حسبما يؤكـــد أحمـــد داود أوغلـــو، المنظّـــر الأهـــم للإستراتيجية التركية، من بلد "طرف" عضو في محاور وعداوات، إلى بلد "مركـــز" علـــى مقربة من الجميع[152]

وبناء عليه، جاء التوجه التركي نحو **لعب دور الوساطة في تسوية القضايا الخلافية العالقة**، والتي استهلتها بالصراع العربي الإسرائيلي توطئة لدور بـــارز فـــي المســـألتين اللبنانيـــة والإيرانية.

ومنذ العام 2004 تعلن حكومة العدالة والتنمية عن رغبتها في التوسط بين "إسرائيل" والعرب في عملية التسوية، وهي الرغبة التي تحولت إلي واقع فعلي إثر المشاركة التركية في مؤتمر "أنابولس" للسلام نهاية العام 2007 وبعد جمود دام ثماني سنوات، بدأت مفاوضات الســـلام السورية "الإسرائيلية" تتنفس مجددا منذ إبريل/ نيسان 2007 بوساطة تركية، وعقب زيـــارة

[152] عبد الفتاح ، مصدر سبق ذكره

أردوغان التصالحية لواشنطن في نوفمبر/ تشرين الثاني ،2006 والتي أنهت الفتور والتوتر اللذين خيما على العلاقات بين الدولتين جراء المسألة الكردية، ورفض البرلمان التركي نشر القوات الأمريكية في تركيا إبان غزو العراق، كما حصل بموجبها أردوغان علـــى ضـــوء أخضر أمريكي للتوسع في الدور الإقليمي التركي، الذي يعد التوسط في عملية التسوية بـــين "إسرائيل" والعرب إحدى ركائزه[153]

ولم تتورع تركيا عن توظيف كل طاقاتها لإنجاح مساعيها على هذا الصعيد، بدءاً بعلاقاتهـــا الوثيقة مع الأطراف المختلفة للصراعات والقضايا المثارة في المنطقة، وانتهـــاء بمواردهـــا المائية الوفيرة، التي يمكن أن يفضي حسن توظيفها إلى تذليل أية عقبات تعترض عمليـــات التسوية، **خصوصاً مسألة المياه،** التي طالما كانت العقبة الكؤود أمام إبرام أي اتفاق ســـلام سوري "إسرائيلي"، فقد أبدت تركيا استعدادها للمساهمة في تسوية تلك المســـألة الخلافيـــة المعقدة عبر تزويدها الجانبين السوري و"الإسرائيلي" بالمياه العذبة أو إقناع ســـوريا بعـــدم التعنت مع "إسرائيل" بخصوص مياه بحيرة "طبرية" مقابل تعهد أنقرة بتزويد دمشق بالمزيـــد من مياه نهر الفرات إلى جانب مساعدة السوريين في تدشين محطات تحلية متطورة. وفيمـــا يخص التوسط بين "الإسرائيليين" والفلسطينيين، تسعى حكومة العدالة والتنمية إلى اســـتثمار علاقات أنقرة الوثيقة مع "إسرائيل" والفصائل الفلسطينية، فضلاً عـــن **دورهـــا الإقتصـــادي التنموي** البارز داخل المناطق الخاضعة للحكم الذاتي الفلسطيني[154]

أما على الصعيد الأمريكي، فثمة تطورات مهمة أجبرت الأمريكيين على تقبل تلك الوساطات التركية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن العزوف التركي عن الإنخراط في قضايا المنطقة لم يكن مبعثه التوجهات الغربية المفرطة لأنقرة فحسب، وإنما كان نتاجاً أيضـــاً لرغبـــة أمريكيـــة

[153] المصدر السابق .
[154] المصدر السابق.

و"إسرائيلية" صارمة في إبقاء الأتراك بمنأى عن عمقهم الحضاري والإستراتيجي في العــالم العربي والإسلامي، بغية تأمين المشاريع الأمريكية "الإسرائيلية" في المنطقة والحيلولــة دون تهديدها من قبل أي تقارب تركي عربي إسلامي. بيد أن تعثر تنفيذ الإســتراتيجية الكونيــة للولايات المتحدة على خلفية تحديات وممانعات دولية وإقليمية متناميــة، قــد أشــعل جــدلاً استراتيجياً أمريكياً كبيرا بشأن مستقبل الهيمنة الأمريكية على العالم، هذا علاوة على **الإخفاق الأمريكي في العراق وأفغانستان**، ثم اتخاذ دمشق قرارا شــجاعا بالمشــاركة فــي مــؤتمر "أنابولس"، ما دفع الأمريكيين إلى التحرر من مخاوفهم وإطــلاق العنــان للــدور الإقليمــي التركي.

كما حض إدارة بوش على الإصغاء لطروحات بعض المفكرين الاستراتيجيين الأمــريكيين الرامية إلى إطالة أمد الهيمنة الأمريكية على العالم، من خلال إعادة صياغة علاقات واشنطن مع القوى الإقليمية والدولية الصاعدة بشكل يبدد سخط تلك الأخيرة على الولايات المتحــدة، التي طالما حرصت على إجهاض صعود تلك القوى خشية منازعــة الأمــريكيين هيمنــتهم المنفردة على العالم، حيث تقدم تلك الطروحات الإستراتيجية نصحاً غالياً لصــناع القــرار الأمريكيين، بضرورة سعي واشنطن للمصالحة مع تلك القوى الصاعدة، وترويض طموحاتها الإستراتيجية والسعي لتوظيفها قدر المستطاع، لخدمة الإستراتيجية الكونية للولايات المتحدة، من خلال منحها بعض التمكين الذي يخولها الاضطلاع بأدوار إقليمية ودولية مــؤثرة عبــر الإسهام في تسوية صراعات إقليمية ودولية معقدة ومزمنة، وهو الأمر الــذي بمقــدوره أن يمتص حماس وتطلعات تلك القوى الصاعدة ويقلص من تمردها وممانعتها للهيمنة الأمريكية من جهة، ويخدم المصالح الأمريكية إثر تخفيف الأعباء الإستراتيجية العالمية الثقال عن كاهل

واشنطن من ناحية أخرى، بما يصب في مصلحة واشنطن ويطيل أمد هيمنتها على العالم بأقل تكلفة ممكنة في نهاية المطاف[155]

4.4 رابعا: الأهداف التركية من دورها في الشرق الأوسط

تتطلع تركيا بدورها في الشرق الأوسط إلى تحقيق أهداف متعددة من وراء دورها الإقليمي، ما بين داخلي وخارجي.

فتتمثل **الأهداف الداخلية** في زيادة شعبيتها وتأكيد جدارتها، علاوة على تحسين موقفها السياسي في ظل الدعوى القضائية المرفوعة حاليا ضد حزب العدالة الحاكم وقياداته أمام المحكمة الدستورية العليا، طلبا لتجميده ومنع قياداته من مزاولة العمل السياسي بتهمة مناهضة العلمانية والسعي لأسلمة الدولة التركية. أما **خارجيا**، فتتوخى حكومة حزب العدالة تحقيق اختراق في عملية سلام الشرق الأوسط، وفي الملفين اللبناني والإيراني، يضع تركيا في صدارة القوى الإقليمية ويعيد الدفء لعلاقاتها العربية والإسلامية، على نحو يخول أنقرة استثمار كل ذلك دوليا في علاقاتها مع الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي. كذلك، تتطلع أنقرة إلى توثيق عرى التقارب مع سوريا ولبنان والفصائل الفلسطينية، من أجل تحجيم نفوذ إيران في المنطقة، عبر تبني دبلوماسية تشجيع السلام في الشرق الأوسط. وإلى جانب ذلك كله، ترمي أنقرة إلى التقرب من "إسرائيل" توطئة للاستفادة من علاقاتها الخاصة بواشنطن، ونفوذها المتغلغل في أروقة صنع السياسة الأمريكية والأوروبية، بغية ممارسة الضغوط على الكونجرس الأمريكي والبرلمانات الأوروبية، توخياً لثنيها عن الاعتراف بمجازر العثمانيين في حق الأرمن، ودعم مساعي أنقرة للإنضمام للإتحاد الأوروبي، فضلاً عن إيصال رسالة

[155] المصدر السابق

إلى واشنطن مؤداها أن بوسع واشنطن الاعتماد على أنقرة كركن مهم إلى جانب تل أبيب في إستراتيجية أمريكا الشرق أوسطية[156]

لهذا إن الطموح التركي، الهادف إلى لعب دور قوة إقليمية رئيسية في منطقة الشرق الأوسط ومحيطها الجغرافي والإقليمي، جعل تركيا تتحرك كدولة براغماتية ديمقراطية، تطوي صفحة الماضي، وتسعى للمصالحة والانفتاح على الجميع، وتصفير المشاكل مع جيرانها.

الأمر الذي يفسر تحركاتها تجاه دول مختلفة السياسات والأيديولوجيات، بطيف يبدأ من الدول العربية كسوريا والعراق ودول الإقليم الأخرى كإيران وحتى إسرائيل، ويمتد إلى دول آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز، كما تجلى في المصالحة مع أرمينيا والمضي في الطريق نفسه مع اليونان. وهناك مؤشرات تؤكد بأن تبدلات كبيرة طرأت على البيئة الجيوسياسية لتركيا، نتيجة الانقلاب المذهل في النظام الشامل للعلاقات الدولية، انطلاقًا من نهاية الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفياتي وحرب الخليج الثانية، وصولاً إلى الاحتلال الأميركي للعراق[157]

كما أن الاستجابة لهذه التغيّرات العالمية والإقليمية، التي تزامنت مع تحول في المناخ السياسي الداخلي وإصلاحات هيكلية، توحي بأنّ تركيا أخذت تختبر مرحلة انتقالية في علاقاتها الإقليمية والدولية، وتعي قيادتها السياسية أنّ السياسة الدولية لا تعرف حدودًا لحركة الدول، والمهم فيها هو الإرادة والتصميم والهدف الواضح، والرؤية الثاقبة، والتوظيف الأمثل لعوامل القوة المتاحة.

---

[156] المصدر السابق

[157] تركماني، مصدر سبق ذكره ، ص 129.

وتتوقف فرصة الدول في الحصول على موقع متميز على درجة المسؤولية التـــي تظهرهـــا النخب الحاكمة، وعلى القدرة التي تبديها في جعل مصالح شعوبها في اتساق وتطـــابق مـــع مصالح المجموعة الدولية عمومًا والشعوب المحيطة بها بشكل خاص، كما أنه بقدر ما يكون للدولة من مشاركة إيجابية في بناء إطار فعّال وناجع للتعاون الإقليمي، تساهم فـــي تحســـين فرص التنمية عند المجتمعات المحيطة بها وليس فقط داخل حدودها، وتحظى بقدر أكبر من المصداقية، وتزداد فرص حصولها على الشرعية العالمية.

ويبدو أن السياسات التركية منذ تسلم حزب "العدالة والتنمية" لمقاليد الحكم عـــام 2002، لا يمكن اعتبارها خطوات أو توجهات عفوية مرتبطة بأمزجة شخصية للقيادة، بقدر مـــا هـــي خطوات عملية تنطلق من إستراتيجية جديدة، عناوينها الرئيسية تتمثل في ممارســـة سياســـة مستقلة، بعيدًا عن الالتحاق الكامل بالغرب والولايات المتحـــدة الأميركيـــة تحديـــدًا، تجـــاه المستجدات السياسية الدولية، وانتهاج سياسة متوازنة في المنطقة هدفها تحقيق التقارب مـــع العالم العربي ومع دول الجوار بشكل خاص، والابتعاد ما أمكن عن التحالف مع إسرائيل في محاولة لإعادة الوجه التاريخي لتركيا، باعتبارها إحدى الدول الأساسية في المنطقة[158]

فتركيا تعمل جاهدة لاستعادة دورها ووزنها باعتبارها قوة إقليمية في الشرق الأوسط، ويبدو أنّ محاولاتها لاستعادة هذا الدور تأتي في ظل ظروف إقليمية ودولية مؤاتية جدًّا، لا سيما أنّ الولايات المتحدة الأميركية مرتاحة لهذا الدور وتنظر إليه بشكل إيجابي، حيث إنّ مشـــاركة تركيا في البحث عن مخارج للأزمات الإقليمية الراهنة تساهم في إيجاد توازن جديد للحد من النفوذ الإيراني في المنطقة. ولا شك أنّ القادة الأتراك استوعبوا معنى الكلام الأميركي عـــن

[158] المصدر السابق ،ص 129-130.

أنّ المهمات تحدد التحالفات لا العكس، وأنّ ذلك، في شروط ما بعد 11 سبتمبر/ أيلول 2001، يزيد من حساسية الدور التركي[159]

وبالمجمل يرى الباحث أن ثلاثة أبعاد رئيسية لتعاظم الدور التركي، وهي: **الإستقرار السياسي** إلى حد ما في الداخل، وقدرة حزب العدالة والتنمية على الضبط الداخلي، وحسن الجوار وتصفير المشكلات مع جيرانها، **والعامل الإقتصادي** الذي شكل ركيزة ضرورية في العلاقات الخارجية. كما أن **الحاجة الأوروبية والأمريكية لتركيا** لعبت دورا ايضا، فأمريكا ترى في تركيا قوة توازن القوة

الإيرانية، في وقت تنظر فيه أوروبا إلى تركيا بكونها مربع استقرار فاصل بينهم وبين آسيا المضطربة.

5.4 خامسا: المنعطفات والتطورات في الدور التركي

أثارت المواقف التركية الخارجية مؤخرا الكثير من الجدل، سواء داخل تركيا في جوارها العربي والإسلامي، أو في الدوائر الغربية. ورغم أن **تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في نهاية 2002 آذن بانعطافة في السياسة الخارجية للجمهورية التركية**، فإن ما أطلق الموجة الأخيرة من الجدل كان الموقف التركي من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة[160]

لم يخف رئيس الوزراء التركي رجب الطيب أردوغان رد فعله الحاد على الحرب منذ اليوم الأول لاندلاعها. وقد بدا أردوغان غاضبا على حجم الضحايا الفلسطينيين من ناحية، ومن ما وصفها بالإهانة التي وجهت لتركيا من ناحية أخرى. ما ولد الشعور بالإهانة أن أردوغان كان قد استقبل رئيس الوزراء الإسرائيلي قبل أيام قليلة فقط من بدء الحملة الإسرائيلية على

159 عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره .

160 Today's Zaman, 16 February 2009

قطاع غزة، واضعا كل الثقل التركي خلف هدف تطوير مباحثات السلام السورية الإسرائيلية غير المباشرة[161]

خلال أسابيع الحرب الثلاثة، تواصل الشجب التركي الرسمي للحملة الإسرائيلية، بينما انطلقت حركة تضامن تركية شعبية غير مسبوقة مع الفلسطينيين. وقام رئيس الوزراء التركي بجولة عربية واسعة للعمل على تطوير موقف عربي تركي مشترك من الحرب، كما أوفد مستشاره للشؤون الخارجية د. أحمد داود أوغلو للمشاركة في مفاوضات بين الوسيط المصري من ناحية، وحركة حماس وإسرائيل من ناحية أخرى.

وكذلك ظهر تطور آخر في الدور التركي **عام 2003، حيث لم تعد تركيا توكل لواشنطن مهمة حماية أمنها القومي،** وهي خطوة كبيرة لم يلتفت إليها الكثيرون، بمعنى أن تركيا نجحت تحت حكومة حزب العدالة والتنمية في دمج حضورها الجغرافي ودورها التاريخي وقوة إقتصادها، ونفوذ مؤسستها العسكرية في بوتقة لصوغ مشروع جديد. وكان هذا الإنجاز هو الأهم من الناحية الإستراتيجية، الذي حدث في تركيا، وليس المرجعية الأيديولوجية للحزب الحاكم أو التصارع بين العلمانيين والإسلاميين في تركيا[162]

إذن أعادت تركيا صياغة علاقاتها الخاجية، التي قامت بعد الجمهورية على أساس المحافظة على سلامة الكيان التركي الجديد المولود من رحم الدولة العثمانية، وتجنب دوائر الصراع، ثم تطور في الحرب الباردة ليجعل من تركيا دولة مواجهة ضد الخطر السوفيتي إلى أن تصبح بعد زوال هذا الخطر جسرا بين الغرب المسيحي والشرق الإسلامي[163]

---

[161] المصدر السابق.

[162] اللباد، مصدر سبق ذكره ، 62ص.

[163] Today's Zaman, 16 February 2009

وقامت بتجاوز فكرة الجسر، لتكون تركيا مركزا إقليميا، ما يعني أن توسع من دائرة علاقاتها الخارجية لتشمل إضافة إلى الغرب عددا أكبر من الدوائر، لا سيما تلك التي تربطهـــا بهـــا روابط جيوبوليتكية، ثقافية، وتاريخية.

6.4 سادسا: أسباب الإنعطافة والتحول في الدور التركي

إن من أهم أسباب هذا التحول في السياسة الخارجية التركية ودورها هـــو **انتصـــار الثـــورة الإسلامية في إيران**، وتصاعد مخاوف النخبة العلمانية التركية من التيار الإسلامي السياسي، **وانفجار المسألة الكردية**، وكذلك حالة الانكشاف والضعف العربي، وتصاعد التـــوتر فـــي العلاقات السورية التركية على خلفية دعم سوريا لحزب العمال الكردستاني، وتبني حكومات تورغوت أوزال سياسة ليبرالية في الحقل الإقتصادي، **وتعزيز ارتبـــاط الإقتصـــاد التركـــي بالسوق الغربي**[164]

وكذلك العضوية التركية في حلف الناتو، وفي مجلس أوروبا، وفي اتحاد أوروبـــا الغربيـــة، وفي السوق الأوروبية المشتركة، يمكن اعتبارها من أسباب الإنعطافة في الـــدور التركـــي، وكلها بدوافع الحفاظ على الجمهورية وحماية حدودها،والسعي للعب دور إقليمي.

ولكن هذه الانعطافة لا يمكن التقليل من أهميتها، ولا من دورها بتبلور مبدأ السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد الذي انتهجته حكومة العدالة والتنمية.

وكذلك يجب عدم إغفال أهمية ما حدث من **تطورات على سياسة تركيا كان عام 2011 أي بعد الأزمة الإقتصادية وهو الحصول على الاستقرار الداخلي. فالاستقرار الإقتصادي** جلـــب

Today's Zaman, 16 February 2009 [164]

الاستقرار السياسي، وبعد الحصول على الأخير قامت تركيا بالعديد من الإصلاحات، والتي انعكست بدورها على التأثيرات الخارجية، وكذلك عند التدقيق في هذه التأثيرات قبل عام 2000 يتضح أن العوامل الخارجية لها سبب في ذلك، وأحد هذه الأسباب: الحظر الإقتصادي على العراق، الذي أدى لأضرار إقتصادية لتركيا، فقد خسرت الأخيرة ما مقداره 30 مليار دولار فقط بسبب الحظر عن العراق[165]

وفيما يتعلق بالإصلاحات الداخلية بمجال الديمقراطية وحقوق الإنسان خاصة، فقد عكسته العلاقات الخارجية التركية مع الفلسطينيين، بينما العلاقات مع إسرائيل فكانت تدار فقط من الجيش بتركيا، ومن ثم للإدارة المدنية، التي بدورها وجدت صعوبة في الاستمرار بالعلاقات الإسرائيلية. فقضية فلسطين قضية حساسة عموما للأتراك، ولكن بعد النهج الديمقراطي أصبحت العلاقات حسب الرأي العام[166]

أما الأسباب التي تقف وراء دور تركي إقليمي في المنطقة، فتقسم إلى موضوعية وأخرى ذاتية. ويأتي في مقدمة **الأسباب الموضوعية** ذلك الفراغ الكبير في المنطقة نتيجة انهيار ما سمي النظام الإقليمي العربي، خصوصاً عقب احتلال العراق عام 2003. ثم يأتي **عامل أخر** مهم ضمن الأسباب الموضوعية المسهلة لقيام تركيا بدور إقليمي، وهو أن تركيا ترسم سياستها الإقليمية بغطاء وتأييد من الولايات المتحدة الأميركية، وباعتبارها ثقلاً موازياً للدور الإقليمي الإيراني الذي لا ترضى عنه أميركا، حتى مع تأكيد تركيا المستمر أنها لا تتواجه مع إيران في المنطقة. **والسبب الثالث** تمدّد تركيا إقليمياً في

---

[165] ايدز ، مصدر سبق ذكره

[166] المصدر السابق

المنطقة بتكاليف سياسية أقل بكثير من العائد السياسي الذي تجنيه، بحيث أن الجدوى الإستراتيجية من لعب هذا الدور تكون متحققة تماماً في حالة الشرق الأوسط[167]

وتكفي هنا الإشارة إلى الدور الإقليمي الإيراني والذي استثمرت فيه إيران مالياً وآيديولوجياً لبناء شبكة من التحالفات مع الدول والحركات والأحزاب السياسية لمدة ثلاثين عاماً. المقارنة بين مساحات التأثير التي يملكها كل طرف تشي بأن تركيا تتنافس مع إيران بأدوات جديدة، ولكن بمدخل أقل كلفة سياسية من إيران بكثير. **رابع** الأسباب الموضوعية التي تدفع تركيا إلى لعب دور إقليمي في المنطقة، يتمثل في أن الشرق الأوسط هو المجال الجغرافي الوحيد في جوار تركيا الذي يمكنها فيه لعب دورإقليمي دون الاصطدام بقوى عالمية، بالمقارنة بالقوقاز حيث النفوذ الروسي أو في ألبانيا والبوسنة حيث النفوذ الأوروبي.

وخامس الأسباب الموضوعية فيتمثل في تلك الصورة الإيجابية لتركيا عند شرائح عربية واسعة، والترحيب غير المسبوق بهذا الدور من أوسع القطاعات العربية بدور تركي في المنطقة لأول مرة منذ قيام الجمهورية عام 1923. ووصل الأمر إلى حد الحديث عن "النموذج التركي" وضرورة الاستفادة من الدروس التي يقدمها مثل التناوب السلمي على السلطة، وإدماج التيارات الإسلامية في العملية الديموقراطية والفصل بين الحزبي والدولتي، وتوسيع هامش المناورة تحت سقف التحالف مع القطب العالمي الأوحد. والسبب الموضوعي السادس لدور تركيا الإقليمي يتلخص في توافر تاريخ مشترك بين

---

[167] اللباد، مصدر سبق ذكره ، ص87.

تركيا والعرب ووجود تقارب ثقافي وحضاري بينها وبين الدول العربية، وهو ما لا يجعل تركيا عنصراً وافداً إلى المنطقة ويسهل قيامها بهذا الدور[168]

تقوم الأسباب الذاتية التركية للعب دور إقليمي في المنطقة على **أساس المصالح الوطنية، حيث تشكل الدول العربية أولاً سوقاً ممتازة للسلع التركية** التي تحظى في المنطقة بتنافسية لا تحظى بها بالضرورة في السوق الأوروبية. **وثانياً تشكل المنطقة العربية بما تملكه من احتياطات للطاقة** عامل جذب بأهمية استثنائية لتركيا التي يتزايد الطلب فيها على النفط والغاز لعاملين أساسيين هما تعاظم قدرات الاقتصاد التركي وطموح تركيا لكي تصبح معبراً لإمدادات الطاقة إلى أوروبا بما يعزز وضعيتها الإستراتيجية. وثالثاً هناك المصالح الأمنية التركية، لأن لعب دور إقليمي في المنطقة يعني المشاركة في تحديد الأجندة الإقليمية والوصول بخطوط الدفاعات التركية إلى أبعد نطاق ممكن من الأراضي التركية. وتركيا كانت تاريخياً ضحية لعمليات إرهابية سواء على خلفية سياسية، مثل المشكلة الكردية أو المشكلة الأرمنية، أو على خلفية آيديولوجية مثل عمليات الجماعات الدينية المتشددة التي تنشط في دول جوارها الجغرافي.

ورابعاً يؤدي الدور الإقليمي المتزايد في المنطقة إلى تحسين كبير في صورة تركيا لدى الإتحاد الأوروبي، الذي يتعنت في قبولها عضواً بسبب الاعتبارات الثقافية والدينية، والتحسن هو باعتبارها صمام الأمان المتقدم على تخوم الشرق الأوسط المجاور جغرافياً للإتحاد الأوروبي.

خامساً فلا يمكن إغفال التأثير الذي لعبه وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا على قيامها بدور إقليمي في المنطقة. صحيح أن الدور الإقليمي التركي يتأسس

---

[168] المصدر السابق ، ص 88.

على اعتبارات موضوعية وعلى خلفية المصالح الوطنية التركية في المقام الأول، ولكن ذلك لا يمنع من دور مساعد للخلفية الإيديولوجية التي ينطلق منها حزب العدالة والتنمية في توجيه سياسة تركيا الخارجية. ومرد ذلك أن "مسألة الهوية"، وهي مدركات الدولـــة لنفسها في مواجهة محيطها الجغرافي، تعد من أهم العوامل في رسم السياسة الإقليميـــة للدول الوطنية. ومن الطبيعي أن تختلف مدركات هذه "الهوية" من حزب إلى آخر ومـــن فصيل سياسي إلى غيره من الفصائل. وهذا الاختلاف يقود إلى اعتماد البرنامج السياسي للأحزاب الحاكمة على رؤى بعينها في القضايا المختلفـــة ومنهـــا بـــالطبعً السياســـات الإقليمية[169]

7.4 سابعا: معوقات الدور التركي في الشرق الأوسط

بالرغم من أن تركيا عملت في الفترة الأخيرة على إنهاء مشاكلها مـــع دول الجـــوار، إلا أن هناك العديد من المشكلات الحقيقية والتي تعتبر من أهم المعوقات التي تقـــف أمـــام الـــدور التركي في الشرق الأوسط، ومنها:

- علاقات غير جيدة مع كل من أرمينيا (المطالبة الأرمنية بأراض داخل تركيا، واتهام تركيا بارتكاب مجازر 1915 بحق الأرمن)، وبلغاريا (خلافات حول واقع الأقلية التركية فـــي بلغاريا، وحول المسألة البوسنية)، وإيران (خلافات أيديولوجية وصراع على النفوذ فـــي آسيا).

---

[169] المصدر السابق ،ص 88-89.

- خشية إسرائيل من المنافسة الإقتصادية التركية، ما يؤدي إلى كبح دور تركيا في النظام الجديد. فإسرائيل في ظل مشروعها، لن تقبل لتركيا أكثر من دور ملحق لدورها هي لتقود النظام الجديد.
- رفض الإتحاد الأوروبي إنضمام تركيا له، يحد من دورها.
- فتور العلاقة التي تجمع انقرة بواشنطن بعد التقارب الأخير بين ايران وتركيا ورفض الأخيرة لفرض عقوبات اقتصادية جديدة على ايران في حزيران/2010
- رغبة قوى عديدة للعب دور رئيسي في الشرق الأوسط، كقطر، ومصر، والسعودية، والاردن، وايران.
- تنظر الدول في الشرق الأوسط والقوقاز الى تركيا على انها دولة قوية لا يجب كسب عداوتها، ولكن في الوقت ذاته لا يجدون فيها الجسر الموثوق لإحلال السلام، مقارنة بالنفوذ الامريكي.
- دعم تركيا لإسقاط نظام الاسد " النظام الذي وقع معه الإعفاء الضريبي سابقا في اطار تصفير المشكلات" يتناغم مع السياسات الأمريكية، لكن لا تستطيع الجمهورية التركية حتى الان معرفة او حتى صياغة ماذا بعد اسقاط النظام، وهو ما يهدد تقليص امكانات تركيا للتدخل مستقبلا، اضافة إلى ان السياسة التركية في بعدها الطائفي ترتكز على الجانب السني وهو ما يهدد فقدانها لثقة الاقليات الاخرى كالمسيحيين والعلويين والأكراد.
- يرى البعض ان هناك تناقضا صارخا في السياسة الخارجية التركية، فمن جهة هي دولة عضو في حلف الناتو، ومن جهة أخرى تسعى لبناء شراكات اقتصادية وتجارية وثقافية وحتى سياسية مع " أعداء" حلف الناتو. وهذا التناقض يفقدها كثيرا من الثقة والمصداقية.

الفصل الخامس: نظرة استشرافية لمستقبل الدور التركي في الشرق الاوسط

تنطلق قضية استشراف الدور المستقبلي لتركيا من مدى نجاحها في استخدام سياستها الخارجية ومدى قدرة هذه السياسة على البقاء.

بوزكرت يعتقد أن السياسة الخارجية التركية راسخة بما يكفي لضمان استمرار تقدم دورها في الشرق الأوسط، لأنها بدأت بالحصول على ثمرات ما قامت به بمجال الدعم السياسي، العلاقات الاقتصادية والثقافية، معتبرا أن المسلسلات التركية أحد الأوجه الثقافية، وهذا لن يتغير حتى لو جاء حزب آخر مختلف، فالديناميكية التركية لن تتغير في علاقاتها الخارجية، وهذا يدفعها إلى التقدم[170]

أما **التصور لمستقبل الدور التركي في المنطقة، فهو يستند إلى ثلاثة خطوط عريضة[171]**، **هي كالتالي:**

- انتقال الدور التركي من الوسيط إلى الضامن الإقليمي: في ظل القيود التي تواجه الحركة التركية في المنطقة، والتحولات الإيجابية المتوقعة في الملفات الإقليمية، ينتظر أن تنتقل تركيا من دور الوسيط إلى دور الشاهد أو الضامن، بمعنى أن تلعب أنقرة دور "الطرف الثالث" في مرحلة الاتفاقات والصفقات التي قد تتم في مختلف الملفات المطروحة إقليميا. وإذا كان من الواقعية اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الراعي الرئيسي لأية ترتيبات أو اتفاقات او تحولات جذرية في ملفات المنطقة، فمن الضروري أيضا أن يكون

---

[170] ايدز ، مصدر سبق ذكره

[171] راشد، مصدر سبق ذكره ،ص 75-76.

هناك طرف إقليمي يتولى مهاما وأعباء تكتيكية ويلعب دورا مباشرا أكثر انخراطا مع الأطراف المعنية. وتركيا هي الأكثر قابلية للاضطلاع بهذا الدور. فالانتقال إلى مرحلة الإتفاق على ترتيبات محددة، ستجدد الحاجة إلى دور أنقرة ليس كوسيط وإنما كشاهد وضامن إقليمي وكيلا عن الضامن الأمريكي.

- من حل المشكلات إلى تعميق الإستقرار: مع تحسن الوضع الأمني في العراق، وفي ضوء الفراغ الأمني والإستراتيجي الذي تركه الإنسحاب الأمريكي من العراق، والهواجس العربية من مسارعة إيران ملء الفراغ، فإن الدور التركي أكثر قبولا وتوافقا مع المنظور العربي.
- من الوطني والثنائي إلى الإقليمي: مع انتقال القدرات الشاملة لتركيا إلى مراحل متقدمة نسبيا سواء في الإقتصاد أو الدفاع أو السياسة الخارجية، فإن محاور عمل السياسة التركية مرشحة بدورها للانتقال من النطاق الذاتي/الوطني ثم الثنائي إلى الإقليمي. وهو ما سينعكس بالضرورة على الدور الإقليمي التركي.

ما يقود إلى نتيجة مفادها تصور استمرارية حضور الدور التركي وجاذبيته، وفي أسوا الأحوال محدودية فاعليته: وهو ما يمثل استمرارا للوضع القائم بدرجة أو أخرى، وإمتدادا للسياسة التركية التي تجلت في التعامل مع الثورات العربية في بداية عام 2010. وبخلاف التصور الإيجابي لتعزيز الدور التركي، فإن هذا التصور لا يشترط حدوث تحولات أو تغييرات جذرية، داخلية وإقليمية، بقدر ما يقوم على افتراض إستقرار الداخل التركي، وعدم إمتداد مظاهر عدم الإستقرار إليه.

وبالمحصلة النهائية، هناك إمكانية لاستمرار بروز الأدوار التركية في المنطقة–دون زيادة فاعليتها بالضرورة– فإن الأكثر أهمية هو عدم وجود علاقة خطية بالضرورة بين تعزيز

الدور التركي وتعظيم المصالح العربية أو العكس. ومن ثم، يصبح من الضروري-من المنظور العربي- إدراك حدود التلاقي والإختلاف بين المصالح التركية والعربية، مع إعطاء الأولوية لتعظيم إيجابيات التغيرات الراهنة على القدرات الذاتية العربية، والتقييم الموضوعي لإمكانية الاستفادة من الأدوار التركية في هذا الصدد، دون تهوين أو مبالغة.

وعلى أية حال إن اعتماد حزب العدالة والتنمية مؤخرا لمنهج عملي عقلاني في سياسته الخارجية من اجل تحقيق اكبر قدر من المصالح التركية، سيقود لا محالة الى صدام اما مع الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي او غيرها من الجهات الاقليمية الفاعلة، هو ما سيدفع الحكومة التركية للبحث عن حسابات اكثر عقلانية وتجذب كثير من المكاسب بعيدا عن العداء على اسس ايديولوجية، وعلى ما يبدو ان التقدم الاقتصادي السريع فتح شهية الحصول على حصة اكبر في العالم، وهو ما سيؤدي الى استمرار الاتراك في مشاريعهم خارج المنطقة المريحة، لكنه من غير الواضح إن كان الطموح التركي يتناسب طرديا مع الامكانات التركية، ومع المستقبل المعقد والمتطلب.

وفي سياق متصل من الواضح أن تركيا تبحث عن دور جوهري في اعادة تشكيل الأنظمة وهذا شديد الوضوح في المسألة السورية لضمان تأثيرا تركيا في المستقبل، بحيث تصبح البوابة الضامنة لأي حلول مستقبلية، وفي الوقت ذاته تمثل حكومة حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الإسلامية الحالية نموذجا " للعلمانية المحافظة" التي تتنافى مع نماذج اخرى في المنطقة العربية كجمهورية مصر العربية، وحكم حزب الحرية والعدالة الذراع السياسي لحركة الإخوان المسلمين، ويمكن القول في هذا السياق أن الجمهورية التركية ذاهبة لتعزيز هذا النموذج الذي يجد فيه كثير من القوى الصاعدة الشبابية في الوطن العربي ملجأ عقب سقوط الأنظمة " الديكتاتورية" وعدم الثقة " بالأنظمة الإخوانية" الصاعدة.

الخاتمة

إن الدور التركي في الشرق الأوسط هو ثمرة تقاطع مصالح بين أطراف متعددة، وقد تطور في الفترة الأخيرة، ليبلور موقفا تركيا من توجهات السياسة الخارجية التركية، بالإستناد إلى عدد من الدوافع التي فرضته، ومن أهمها:

- المسألة التركية الداخلية التي تشهد وعيا إسلاميا متصاعدا يدفع بهذا الإتجاه.
- المصلحة التركية تجاه الغرب، والتي أدركت أن باب أوروبا موصد أمام تركيا، حيث لا مركز إستراتيجي ولا دور، ولا يوجد غير الشرق الأوسط كمدخل لدور إستراتيجي، ومدخل الشرق الأوسط هو القضية الفلسطينية، التي يراها الأتراك قضيتهم أيضا حسبما قال سفير فلسطين في أنقرة نبيل معروف، وهذا يتطلب أن لا تكون تركيا حليفا لأي طرف في هذه القضية.
- ضعف المشروع الغربي وعدم وضوح الرؤية المتعلقة بإمكانية استمراره في الشرق الأوسط.
- تصاعد المد الإسلامي بكل اتجاهاته في المنطقة، ورغبة تركيا بأن تدخل هذه الموجة حتى لا تكون في مواجهتها.
- رغبة تركيا في أن تحتل موقعا استرتيجيا وتبلور دورها في مرحلة إعادة ترتيب الشرق الأوسط من جديد. وبهذا الصدد فالعرب باتجاهيهما عرب الإعتدال والممانع، بحاجة إلى الدور التركي، وكذلك أمريكا التي تؤمن تماما بأن وجود دور تركي في المنطقة يضمن مصالحها الإستراتيجية حاليا وعلى المستوى البعيد.

كما أن تركيا لديها من المقومات ما يؤهلها للعب دور إقليمي وهام على الساحة الشرق أوسطية، حيث: أن تركيا تمتلك **قوة سكانية تصل إلى 70 مليون نسمة**، يمتلكون التجانس

الديني والثقافي، كما أن تركيا تتمتع بكونها **قوة اقتصادية وعسكرية وسياسـية** ذات تـأثير كبير في الإقليم، ولها حضورها المميز في العالم العربي والإسلامي مـن خـلال تـرؤس شخصية تركية بارزة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. **وتطور حجم الإقتصـاد التركـي** خـلال السنوات القليلة الماضيةعلى مستوى العالم، حيث أصبح ينتقل بين المراكز من 17-19 بين إقتصادات العالم، بينما هو الأول على مستوى منطقة الشرق الأوسط. ناهيك عـن **قيادتهـا السياسية الحكيمة والمتوازنة التي تنطلق من أهمية المصالح التركية** واعتبارهـا الموجـه الأساسي لسياسة تركيا. كما أن لموقع تركيا الجغرافي، الذي تتحكم تركيا من خلالـه فـي الممرات البحرية في البسفور والدردنيل، أي الموصلة بين آسيا وأوروبا. كما أن **الحـرص التركي على الإنخراط في قضايا الشرق الأوسط والعالم العربي بشكل فعـال**، مـن خـلال عمليات الوساطة في تسوية بعض النزاعات المزمنة والخلافات المستعصية. كل ذلك يؤهـل تركيا إلى القيام بدور إقليمي فاعل في المنطقة.

ويبقى الدور الذي تلعبه الجمهورية التركية منذ العام 2000 وبالتحديد عقب استلام حـزب العدالة والتنمية لمقاليد الحكم سنة 2002 وطبيعته مرهونا إلى حد بعيد بالمصـلحة التركيـة القومية والأمنية على وجه الخصوص، اضافة إلى الرغبة بالانتقال من دور الدولة المأمورة بأمر الغرب، إلى الدولة التي يجد الغرب فيها بوابة لا مفر منها في الشرق الأوسط. وبنـاء على ذلك سعت الجمهورية التركية إلى الاستفادة من مختلـف العوامـل سـواء الثقافيـة او الجغرافية وصولا الى المصالح الاقتصادية والعسكرية، إلا انها في الوقت ذاتـه لـم تسـقط الهدف التركي بالانضمام الى الاتحاد الاوروبي، لاعتبارات قد يكون لها علاقة بالرأي العام التركي الداخلي، وحرصها على البقاء ضمن المنظومة الأمنية الغربية المتمثلة بحلف شـمال الأطلسي. وإن كان من المهم بمكان، حسم طبيعة الدور الذي تلبعه الجمهورية التركية فـي

الشرق الأوسط، فإنه بكل تأكيد ورقة يانصيب بين كافة الأطراف يحرص الكل على الفــوز بها، لكن هذا يطرح في الشق الاخر من السؤال تساؤلا اخر الا وهو إن كانــت الإمكانـــات التركية وحجمها تتناسب طردا مع طموح الأتراك؟!.

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب باللغة العربية

أبو عامر، علاء. (2001) ***الوظيفة الدبلوماسية: نشأتها، مؤسساتها، وقواعدها***.عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع

أبو علاء، عامر(2002). ***العلاقات الدولية: العلم والظاهر، الدبلوماسية الإستراتيجية.*** غزة : مكتبة آفاق.

بدوي، محمد، وآخرون.(2003) ***العلاقات السياسية الدولية***. القاهرة: المكتبة العربية للطباعة والنشر والتوزيع

تركماني، عبد الله.(2010) ***تعاظم الدور الاقليمي لتركيا***. تونس: مطبعة دار النقوش العربية.

جلال عبد الله معوض، (1998) **صناعة القرار في تركيا–العلاقات التركية العربية** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية

الحروب، خالد (2008). ***التيار الاسلامي والعلمنة السياسية: التجربة التركية وتجارب الحركات الاسلامية العربية.*** رام الله: جامعة بيرزيت

دلي، خورشيد .(1999) **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**. دمشق: دراسة من منشورات اتحاد الكتاب العرب

رنا، الخماش(2010). ***العلاقات التركية– الإسرائيلية، وتأثيرها على المنطقة العربية***.عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط

سليم، محمد السيد.(1998) ***تحليل السياسة الخارجية***.القاهرة: مكتبة النهضة المصرية

صادق، حيدر (1996). ***مستقبل الدبلوماسية*** . أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

غسان العزي،(2000) **سياسة القوة مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى** بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية

فيليب روبنس،(1993) **تركيا والشرق الأوسط** ، (د . م) : دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث

كرامر، هاينتس(2001). ***تركيا المتغيرة تبحث عن دور جديد***.*بيروت:* مكتبة العبيكة

اللباد، مصطفى (2009). ***تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج***. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

لقمان النعيمي،(2007) **تركيا والإتحاد الاوروبي: دراسة لمسيرة الإنضمام** ،بو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية

محفوض، عقيل سعيد(2008). ***جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة***.ط1.ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

المشاعلي، محمد برهام.(2007) ***الموسوعة السياسية والاقتصادية مصطلحات وشخصيات.*** القاهرة: دار الأحمدي للنشر

مقلد، صبري إسماعيل.(1985) ***العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات***.الكويت: منشورات ذات السلاسل

ناصيف حتي، (1985) **النظرية في العلاقات الدولية** بيروت: دار الكتاب العربي.

نافعة، حسن.(2002) ***مبادئ علم السياسة***. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية

النعيمي، أحمد.(2008) ***السياسة الخارجية***. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع

نور الدين، محمد.(1998) ***تركيا الجمهورية الحائرة***. بيروت:مركز الدراسات الإستراتيجية للبحوث والتوثيق

نوفل، ميشال (2010). ***عودة تركيا إلى الشرق***. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون

الكتب باللغة الانجليزية

Jenkins' gareth (2008), " **Political Islam in Turkey**" , **running west heading east**, new York (,s.l)

الدوريات باللغة العربية

بهجت قرني وعلي الدين هلال، "التحليل العلمي للسياسة الخارجية"، **الفكر الاستراتيجي العربي**، ع40 اكتوبر 1999،

بور، رحمان قهرمان. " تركيا استراتيجيا جديدة"، ***مجلة شؤون الأوسط (د. ع)***، 2004

حنفي ، عبد العظيم محمود. اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية.مجلة ***السياسة الدولية***. ع 156، اكتوبر ،2003

ريم عوني، رؤية أوروبية للدور التركي. **السياسة الدولية**. ع 177، يوليو 2005

زيا ميرال، جوناثان س. باريس، تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية، **مجلة واشنطن الفصلية"**(د . ع)28 اكتوبر/2010

سامح راشد،" دور تركيا الإقليمي آفاق ما بعد غزة،"***شؤون عربية***، ع 137،ربيع 2009

سعيد، محمد السيد، "مصير الأيديولوجيا في السياسة،"***مجلة السياسة الدولية***، عدد 161 مايو2005

عبد الفتاح، بشير. السياسة الخارجية التركية منعطفات وآفاق جديدة. ***السياسة الدولية.*** عدد 177 يوليو 2005

محفوض، عقيل سعيد، "ملاحظات حول العلاقات العربية–التركية: المياه، والاكراد، واسرائيل،" ***مجلة النهج***، مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، العدد 62، ربيع 256،2001

مصطفى اللباد، موقع الدورين التركي والايراني في سياسة الادارة الامريكية الجديدة، ***مجلة شؤون عربية***: عدد138، صيف 2009

المصلحة العربية وتوازن الدورين التركي والايراني في الشرق الاوسط،" ***مجلة دراسات شرق اوسطية بالتعاون مع المؤسسة الاردنية للبحوث والمعلومات***، العدد 38، شتاء 2007

ميرال، زيا . ، "تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية،" ***مجلة واشنطن الفصلية***، ع2. 28 اكتوبر 2010

نور الدين، د محمد. الدور التركي في الشرق الاوسط: الهواجس والضوابط، ***مجلة شؤون عربية***، العدد 129، ربيع 2007

المقالات باللغة العربية من الانترنت

بوش، محمد. العمق الإستراتيجي..تركيا والعالم العربي 12تشرين ثاني2011(نسخة الكترونية) (استرجعت بتاريخ 2011/12/17)عن الموقع www.globalarabnetwork.com

تركماني، عبد الله، "توجهات السياسة الخارجية التركية،" ***الحوار المتمدن*** العدد:2576، 5-3-2009، (نسخة الكترونية) http://www.ahewar.org

حقي، توفيق سعد. "مبادئ العلاقات الدولية" الموسوعة الإسلامية، ، 2011/11/26 (نسخة الكترونية)(استرجعت بتاريخ 2011/12/26) www.balagh.com

داوود احمد اوغلو، معالم السياسية الخارجية التركية في منقطة متغيرة وفي العـــالم (د .ت) ت : فاطمة المنوفي ، **رؤية تركية**،(نسخة الكترونية) استرجعت بتـــاريخ 2010/11/15 عن الموقع http://www.rouyaturkiyyah.com

عبد الفتاح، بشير، الوساطات التركية في الازمات الاقليمية، 13-7-2008 (نسخة الكترونية) (استرجعت بتاريخ 2010/11/15 عن الموقع http://www.alkhaleej.ae/portal

علي، عبد الكريم. *الإعلام التركي بين العلمانيين والإسلاميين مواجهة طويلـــة تصـــل الـــى التعايش*2006/11/2.(نسخة الكترونية)استرجعت بتـــاريخ 2011/5/17 عـــن الموقـــع http://www.aljazeera.net

فوزي ، درويش ، العلاقات الايرانية الامريكية ***دورية مختارات إيرانية*** – العدد 51 – أكتوبر 2004. (نسخة الكترونية) عن الموقع www.albainah.net

الكردي، أحمد. "موسوعة الاسلام والتنمية"،/14اذار 2009(نسخة الكترونية) (استرجعت بتاريخ 2009/9/5) www.kenanaonline.com

اللباد، مصطفى. الدور الاقليمي التركي: الملامح والاسباب، مركز الشرق للدراسات الاقليمية والاستراتيجية، القاهرة 2009/2/1 (نسخة الكترونية) (استرجعت بتـــاريخ 2010/10/11 http://www.asharqalarabi.org.uk2-09-2.htm

الصحف باللغة العربية

،"***صحيفة النهار اللبنانية:*** 2010/6/25).

الصحف باللغة الانجليزية

Today's Zaman, 16 February 2009

المقابلات التلفزيونية

داوود أوغلو ، احمد ، قناة TRT التركية، 2011/2/19

قائمة المصادر

الشرطي، طارق. (2000) ***تركيا وسياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطيني***. رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة بيرزيت،)

موقع الحزب التقدمي الإشتراكي اللبناني، http://www.psp.org.lb/Default.aspx?tabid=76&article

الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية www.akparti.org.tr

أخبارTRT ، http://www.trtarabic.com/trtworld/ar/news

المقابلات الشخصية:

- مقابلة شخصية مع الأستاذ في جامعة أنقرة وأحد مؤسسي حزب العدالة والتنمية"الهاص" خير الدين أوغلو، في أنقرة، فبراير2/19 2011
- مقابلة شخصية مع رئيس تحرير صحيفة الميليت سميح إيديز، في مكتبه بأنقرة،17 فبراير 2011
- مقابلة شخصية مع رئيس تحرير صحيفة زمان التركية عبد الله بوزكرت، في مكتبه بأنقرة، 18فبراير2011

ملاحق

1. مقابلة مع عبد الله بوزكرت رئيس تحرير صحيفة زمان التركيـــة فـــي مكتبه بأنقرة- 18فبراير2011



2-مقابلة مع سفير فلسطين في تركيا د. نبيل معروف بمقر السفارة في أنقرة- فبراير 2011



3- مقابلة مع رئيس تحرير صحيفة الميليت التركية سميح إيديز بمقر الصحيفة بـــأنقرة- 17فبراير2011



4- مقابلة مع الأستاذ في جامعة أنقرة وأحد مؤسسي حزب العدالة والتنمية"الهاص" خير الدين اوغلو، في انقرة،19 فبراير 2011

